الأرقم الزعبي

الغزو اليهودي للمياه العربية

حلم توراتي قديم وعمل لتحقيقه مستديم



دار النفائس

بسم الله الرحمن الرحيم

الأرقم الزعبي

الغزو اليهودي للمياه العربية

دار النفائس



دار النفائس

للطباعة والنشر والتوزيع

شارع فردان - بناية الصباح
وصفي الدين - ص.ب ١٤/٥١٥٢
برقياً: دانفايسكو - ت ٨١٠١٩٤
أو ٨٦١٣٦٧ بيروت - لبنان

الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

تقديم

بقلم : الدكتور عدنان السيد حسين

أستاذ علوم سياسية وإدارية في الجامعة اللبنانية

يـأخذ الصـراع على المياه داخـل المنطقـة العربيـة ، وعلى أطرافها ، أبعاداً سياسية واستراتيجية خطيـرة ، نتيجة التحـديات الصهيونية التي تواجه الأقطار العربيـة حيال مسـألة حيـوية طـالما كانت سبباً منذ التاريخ القديم في إشعـال الحروب ، ونعني بهـا مسألة السيـطرة على المياه . وقـد طُرحت آراء عـدّة حيال هـذه المسـألة ، ونُشـرت دراسات استـراتيجية حـولها ، ويـأخذ هـذا الكتـاب أهمية ملحـوظة في مـرحلة صعبـة تمـرّ بهـا العـلاقـات الاسـرائيلية ـ العـربية . ويقف وراء هذه الأهمية سببـان اثنان :

السبب الأول : يكمن في مضمون هذا الكتاب الذي يتناول مسألة التعامل اليهودي والصهيوني مع المياه العـربية في مختلف مراحل هذا التعامل ، ربطاً بالاعتبارات العقيدية لليهود المبيّنة في الفصل الأول ، والتي تدعو إلى السيطرة على مياه الفرات والنيل وما بينهما[1] .

---

(١) ورد في العهـد القديم ، سفـر التكوين ، ١٥/١٨ ، مـا يلي : « قطع =

والسبب الثاني : يعود إلى أن مسألة المياه العربية وما يواجهها من تحديات صهيونية ، وإقليمية من بعض الدول المجاورة للوطن العربي ، أخذت تُطرح بشدة في أواخر القرن العشرين ، علماً بأنها كانت مطروحة منذ مطلع هذا القرن ، وقد تعرَّضت مراراً للدراسة والتوضيح من جانب عدد كبير من الدارسين العرب والأجانب ، إلا أنها عادت لتقفز إلى واجهة الاهتمامات الإقليمية والدولية مع إمعان إسرائيل في العمل على تنفيذ مخطّطاتها السابقة في السيطرة على منسوب كبير من مياه العرب .

ولعلّ الفصل الأهم في هذا الكتاب هو الفصل الثاني الذي يتناول « المطامع الصهيونية الحديثة في المياه العربية » ، وكيف تحوّلت هذه المطامع من اعتبارات عقيدية مزعومة إلى برامج وأفكار سياسية مطروحة ، قبل وجود ما سُمِّيَ « دولة إسرائيل » ، وبعد قيام هذا الوجود . فمن دعوة « الجمعية الملكية البريطانية » منذ عام ١٨٣١ م إلى تغيير أسماء المدن والقرى العربية في فلسطين واستبدالها بأسماء عبرية والتنبّه إلى أهمية المياه بالنسبة إلى السكن في بلاد فلسطين ، إلى شراء المستوطنين اليهود الأوائل لأخصب سهول فلسطين في أرض « مرج ابن عامر » الغنية بالمياه ، إلى مطالبة رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن[1] ،

= الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً : لنسلك أُعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى الفرات » . (نهر مصر هو نهر النيل) .

(١) تولى وايزمن رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية ما بين عامي ١٩١٧ و ١٩٣٥ م ، وأصبح رئيساً لدولة إسرائيل في ١٩٤٩/٢/١٧ م ، وتوفي عام ١٩٥٢ م . انظر : أحمد عطية الله ، « القاموس =

في سنة ١٩١٩ م ، بمياه نهر الليطاني لري منطقة الجليل الأعلى(١) ، إلى مراعاة مشروع تقسيم فلسطين ـ من مشروع لجنة (بيل) الملكية البريطانية في عام ١٩٣٦ م إلى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ م ـ لإعطاء الدولة اليهودية المناطق الأغنى بالمياه المطرية والجوفية ، إلى طلب الشركات اليهودية المهتمّة بالمياه من السلطات اللبنانية منذ عام ١٩٤١ م بإقامة مشاريع استثمارية في لبنان ورفض هذه السلطات لذلك الطلب ، وخاصة الرئيس اللبناني ألفرد نقاش ، إلى التخطيط منذ مرحلة الأربعينات لتحفيف بحيرة الحولة لاستغلال أرضها في الزراعة ، وللاستيلاء على نهر الليطاني في جنوب لبنان ، ولاستثمار صحراء النقب وإسكان المستوطنين فيها ، ولإقامة قناة اتصال بحرية بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت على الحدود الأردنية ـ الفلسطينية بغية تعزيز الملاحة البحرية والاستيطان في المناطق المجاورة للقناة .

واستطاع هذا الكتاب أن يرصد أهم الإجراءات التنفيذية

= السياسي » ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ م ، ص ١٣٨٢ ـ ١٣٨٣ .

(١) راجع نص رسالة حاييم وايزمن إلى رئيس الحكومة البريطانية « لويد جورج » في ١٩١٩/١٢/٢٩ م بشأن أطماع الصهيونية في مياه الليطاني ومنابع نهر الأردن في : « الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ م » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٤ م ، ص ٦٤ و ٦٥ .

للأفكار والسياسات الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ م ، بدءاً بالاستيلاء على مياه فلسطين المحتلة ، وإقامة مؤسسات إسرائيلية متخصّصة بشؤون المياه مروراً بمشروع المهندس الأميركي « أريل جونستون » الذي قدّم بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ م أخطر مشروع مائي يقوم على إعادة تقسيم المياه بين إسرائيل ومصر والأردن وسوريا ولبنان ، تحت شعار « مشروع الإنماء الموحد لمصر وسوريا ولبنان وإسرائيل » ، بحيث تحصل إسرائيل على ٢٠٠ مليون متر مكعّب من نهر الأردن سنوياً ، و ٧٤٠ مليون متر مكعّب من نهري الحاصباني وبانياس ، و ٤٠٠ مليون متر مكعّب من نهر الليطاني . وانتهاء بحرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ م ، وما نتج عنها من متغيرات جيو ـ استراتيجية متعلقة بالمياه ، إذ سيطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على مياه الضفة الغربية وعلى منطقة الأغوار الغنية بالمزروعات ، وعلى وادي الرقاد ، ووادي اليرموك ، ووادي الأردن ، الغنية بالمياه في منطقتي الجولان والضفة الغربية ، وبات نهر الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية وخطاً مائياً استراتيجياً يفصل بين الضفة الشرقية والضفة الغربية ، ولطالما بنى منظرو الاستيطان الإسرائيلي نظرياتهم التوسعية على أهمية نهر الأردن ، وفي مقدمتهم الوزير الإسرائيلي السابق إيغال آلون .

وأمام التوسع الاستيطاني تزداد الحاجة الإسرائيلية إلى مزيد من المياه ، وعلى ذلك يؤكّد الإسرائيليون المعنيّون بالمياه ، وفي مقدمتهم مركز (يافي) للدراسات الاستراتيجية في تل أبيب ، ومؤسسة (ميكروت) المتخصصة بتنفيذ المشاريع المائية ، بأن هناك حاجة إسرائيلية إلى زيادة مائية قدرها ٧٠٠ مليون متر مكعّب

سنوياً حتى نهاية القرن العشرين . لذلك توقّف الفصل الثالث للكتاب عند « المطامع المستقبلية الإسرائيلية في المياه العربية » ، وكيف أن إسرائيل تهدف إلى سحب مياه نهر الليطاني إلى داخل فلسطين المحتلة من الجزء الغزير منه الممتد بين قلعة الشقيف وجسر القاسمية على البحر المتوسط ، خاصة وأن مليون متر مكعّب سنوياً من مياه الليطاني تصبّ هدراً في البحر ، هذا بالإضافة إلى الضغط الإسرائيلي المستمر على سوريا والأردن لمنع تنفيذ مشروع « سدّ الوحدة » ، على نهر اليرموك ، حتى تتمكن إسرائيل من الاستفادة من مياه هذا النهر وبالحد الأقصى ، علماً بأن هذا المشروع يعود في جذوره إلى عام ١٩٥٣ م ، ثم طُرح في مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة عام ١٩٦٤ م ، وما يزال ينتظر حتى اليوم المال اللازم والتضامن العربي الفعّال لإنجازه .

يرافق هذه المعطيات المتعلقة بشؤون المياه ، محاولات إسرائيلية مستمرة للتسلّل إلى أثيوبيا وتركيا بغية التأثير في القرار السياسي للدولتين اللتين تسيطران على منابع نهري الفرات والنيل[1]، بحيث يتمّ محاصرة مصر وسوريا والعراق في أهم مصدر حيوي للحياة والنمو ، وتتعدّد المشاريع الإسرائيلية والغربية حيال المياه في تركيا والقرن الإفريقي بالاتصال مع المجريات السياسية في المشرق العربي وشمال شرقي إفريقيا ،

---

(١) قام خبراء إسرائيليون بعملية مسح شاملة لأراضي منابع النيل العليا في أثيوبيا بهدف إقامة سدّ يحجز ستين في المئة من مياه النيل . انظر صحيفة « تشرين » السورية ، ١٩٩٠/٩/٢٣ م .

ومع الأمن العربي الاستراتيجي في البحر الأحمر .

ويشير الكتاب في الفصل الرابع إلى ارتباط مشكلات الغذاء بمشكلات المياه ، تحت عنوان « المياه وحرب الرغيف » ، مع ما يعني ذلك من احتمالات نشوب الحروب على المياه . وتأخذ مسألة المياه أبعاداً سياسية معقدة إذا ما عرفنا بأن إسرائيل تستهلك سنوياً أكثر من ألفي مليون متر مكعّب من المياه ، وأن حوالي نصف هذه الكمية مأخوذة بقوة الاحتلال من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان .

ويختم المؤلف كتابه بتوصيات مقترحة على الدول العربية كي تتعامل مع مسألة المياه بفعالية وبجدية مطلوبة تستطيع الرد على التحديات المقبلة ، مما يزيد من أهمية هذا الكتاب ومن صدقيّته في إبراز التحديات التي ستواجه العرب في مرحلة الصراع على المياه ، والتي قد تكون من أعقد مراحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي .

هكذا تتوالى المخططات الإسرائيلية للسيطرة على المياه العربية المحيطة بفلسطين ، وتتعاقب الإجراءات التنفيذية لها ، التي تكثّفت في ظل الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام في « الشرق الأوسط » لإنجاز التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي . ولعلّ أبرز الاجراءات الإسرائيلية الجديدة ، وأكثرها خطورة هي :

أولاً : تشير التقارير العربية المقدمة إلى جامعة الدول العربية في عام ١٩٩١ م ، وخاصة تقرير الحكومة السورية وتقرير الدائرة

الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية[1] ، بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٩١ م ، إلى ضرورة التنسيق العربي لمواجهة المخططات الإسرائيلية للسيطرة على المياه العربية ، وإلى أهمية تشكيل هيئة عربية في إطار مؤتمر القمة العربي لمتابعة هذه المسألة . وتكشف هذه التقارير عن قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبرية عن طريق أنابيب ضخمة مدفونة تحت سطح الأرض لتوفير ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً ، ويتوقع أن يرتفع الرقم إلى ٤٠٠ مليون متر مكعّب ، كما أن الجيش الإسرائيلي يحاصر نبع الوزاني بعدما تم حفر نفق تحت الأرض بعمق ثلاثة أمتار لربط نهر الوزاني (أحد روافد نهر الحاصباني) بمنطقة الجليل الأعلى ، وجرى مدُّ الأنابيب داخل النفق المذكور[2]. وفي مرتفعات الجولان تمّت السيطرة على ٤٦ مليون متر مكعّب من المياه سنوياً[3] . وتجري السيطرة على

---

(١) انظر مضمون التقرير في مجلة « الحوار » ، واشنطن ، العدد ٢٣ ، ١٩٩١ م ، ص ١٣ .
وانظر كذلك : صحيفة « الحياة » ، لندن ، ٣٠/١٠/١٩٩١ م .

(٢) منذ عام ١٨٧٥ م أشارت « الجمعية العالمية البريطانية » ، إلى إمكانية ريِّ صحراء النقب من كميات المياه الموجودة في شمال فلسطين .
انظر : صبحي كحالة ، « المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الإسرائيلي » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠ م ، ص ٥ .
ولمزيد من التفاصيل عن الأطماع الصهيونية بمياه الليطاني انظر : د . عدنان السيد حسين ، « التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية » ، بيروت ، دار النفائس ، ١٩٨٩ م ، ص ١٢٣ ـ ١٣٣ .

(٣) جاء في قرار المؤتمر الخامس لحزب العمل الإسرائيلي في تشرين =

الآبـار الجوفيـة في قطاع غـزة التي تعطي كميـة من المياه بلغت ٢٠٠ مليون متر مكعّب سنوياً ، بالإضافـة إلى قطع ميـاه الشرب عن المخيمـات والقرى العـربية في الضفـة الغـربيـة بنسبـة ٤٠ في المئة ، مع إقدام سلطات الاحتلال على رفع أسعار الميـاه ، في الضفة الغربية وقطاع غزة .

تستمر الإجراءات الإسرائيلية بالتزامن مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في نهاية شهر تشـرين الأول/أكتوبـر ١٩٩١م، وما تـلاه من مفاوضات عربية ـ إسرائيلية ، بغية الضغط على الأطراف العربية المفاوضة لعقد اتفاقات ثنائية بين إسرائيل وبين كل دولـة عربيـة على حـدّة ، من شأنهـا تنفيذ مشـروع السيطرة الإسـرائيلية على المياه العربيـة . وينـدرج هـذا المشـروع الإسـرائيلي في إطـار عمليات التطبيع المقترحـة ، وتحقيق التعاون الإقليمي بين كـافة دول منطقة « الشرق الأوسط » .

ثانياً : برغم إمكانية حصول إسرائيل على نصيب من مياه نهر اليرموك عند إنجاز « سدّ الوحـدة » ، فإن الحكـومة الإسـرائيلية رفضت إقـامة مثـل هـذا السـدّ حتى تتمكن لاحقـاً من السيـطرة بمفـردها على ميـاه هذا النهـر ، وقد قـامت الطائـرات الحـربيـة الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٠م بـالتحليق فوق المنـطقة المحـدّدة لسدّ

= الثاني / نوفمبر ١٩٩١ م ما يلي :
«تعتبـر إسرائيـل هضبة الجـولان على درجة كبيـرة من الأهميـة لأمنهـا ولتـأمين مصـادرهـا المـائيـة حتى في حـال السـلام » في : صحيفـة « الحياة » ، ١٩٩١/١١/٢٣ م .

اليرموك ، (على الحدود الأردنية ـ السورية) ، وبتصوير تلك المنطقة ، مع التهديد بضرب أية محاولة عربية لإنشاء هذا السدّ ، وهذا ما يؤكد وجود تخطيط إسرائيلي للسيطرة على مياه اليرموك ربطاً بالسيطرة الإسرائيلية على مجرى نهر الأردن .

ثالثاً : كانت الحكومة الإسرائيلية قد أقرّت ، في ٢٤/٨/١٩٨٠ م ، مشروع شق القناة التي تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت ، والتي تبدأ من نقطة تل القطيفة جنوبي دير البلح في قطاع غزة ، وتنتهي في منطقة مسادة بالقرب من البحر الميت ، مروراً بصحراء النقب جنوبي بئر السبع ، غير أن حزب العمل الإسرائيلي جمّد تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٨٤ م ، لأنه يحتاج إلى مبلغ ٨٠٠ مليون دولار في ذلك الحين ، ولأنه يحمل تهديداً لدور البحر الميت من الناحيتين الاقتصادية والطبيعية[1] ، وهو يعني ضغطاً مباشراً على الأردن ، ومنافسة ممكنة لدور قناة السويس ، وما قد يجرّ ذلك إلى توتر في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية . لكن يلاحظ في بداية التسعينات ، إعادة طرح هذا المشروع من قِبل عدد من الأوساط الإسرائيلية والصهيونية ، مما سيعني بالنتيجة إخضاعاً للأردن ولقطاع غزة وتهديداً لهما من الناحية الاقتصادية ، وتمكيناً لإسرائيل من لعب دور ملاحي أكبر في ظل تفوقها العسكري ـ الاستراتيجي .

رابعاً : يزداد التنسيق الإسرائيلي ـ الأثيوبي للضغط على مصر

---

(١) انظر صحيفة « دافار » الإسرائيلية ، ١٢/٥/١٩٨١ م .

عبر التخطيط لإقامة سدّ النيل الأزرق ، مما يؤدي إلى انخفاض منسوب مياه النيل الذي تحصل عليه مصر حالياً . وتعود المطالبة الإسرائيلية القديمة بإنشاء « ترعة السويس » ، التي كان قد فاوض عليها الرئيس السابق أنور السادات ، أثناء مفاوضات « كامب ديفيد »[1] ، والتي كان قد تناولها مشروع « جونستون » سابقاً ، وهي تقضي بمدِّ نفق من نهر النيل في مصر ، مروراً بمدينة الإسماعيلية وصحراء سيناء ، وصولاً إلى النقب في فلسطين . كما تكشف الإجراءات الإسرائيلية الجديدة عن قيام إسرائيل ببناء سدود عدّة على طول الحدود مع مصر لاحتجاز مياه الأمطار وتوجيهها إلى صحراء النقب ، بالإضافة إلى مدّ أنابيب ضخمة عند رفح لسحب المياه الجوفية من سيناء . ولم يستطع المسؤولون المصريون إخفاء غضبهم من هذه الإجراءات ، واعتبروا بأنها سوف تقود إلى حرب مقبلة ، وبأنها تخالف المواثيق الدولية[2] .

خامساً : بعد مصادرة أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية[3] ، وإقامة ٢٥٠ مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن « ترعة السويس » أو « ترعة السلام » ، انظر : د . عدنان السيد حسين ، « عصر التسوية » ، بيروت ، دار النفائس ، ١٩٩٠ م ، ص ١٧٧ .

(٢) أكد وزير الأشغال والموارد المائية المصرية على وجود التعاون الإسرائيلي ـ الأثيوبي لسحب مياه النيل ، وهدّد بأنه « إذا تدخلت إسرائيل في هذا الأمر فإنه يعني الحرب معها باعتبار ذلك خرقاً للمواثيق الدولية » . انظر مجلة « الحوار » ، م. س ، ص ١٣ .

(٣) «مجلة الدراسات الفلسطينية»، بيروت، العدد ٣، ١٩٩٠ م، ص ٢٦١ .

وقطاع غزة ، و ٣٥ مستوطنة في الجولان (حتى نهاية عام ١٩٩١ م) وضمّ مزارع بلدة شبعا في جنوبي لبنان لإقامة نقاط استيطانية فيها . وبعدما وصل إلى إسرائيل ، خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ م ، أكثر من خمسماية ألف يهودي سوفياتي ، والاستعداد لاستقبال أعداد مماثلة من يهود الاتحاد السوفياتي السابق قد تصل إلى أكثر من مليوني يهودي في عام ١٩٩٥ م[١] . . تبرز الحاجة الإسرائيلية إلى مزيد من المياه ، وتنشط الدوائر الحكومية الإسرائيلية والوكالة اليهودية العالمية لتأمين مستلزمات تنفيذ مشاريع السيطرة على المياه ، وهي في مجمل الأحوال مشاريع سابقة ، وقد تلجأ السلطات الإسرائيلية إلى استخدام القوة ، إذا دعت الحاجة ، لتنفيذ مشاريعها التوسعية .

إن مجمل هذه الإجراءات الإسرائيلية تأتي مرتبطة بسياسة صهيونية وإسرائيلية قديمة ، تهدف إلى السيطرة على المياه العربية ، بالتزامن مع التوسّع الجغرافي[٢] . لذلك وجدنا بأن كافة الاتجاهات السياسية الإسرائيلية قد ربطت ، وما تزال مسألة المياه بقضية الاستيطان ، التي تعتبر القضية الأساس في العقيدة الصهيونية ، وفي برامج كافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ،

---

(١) انظر : « سياسة الاستيطان الإسرائيلية » ، للدكتور عدنان السيد حسين . في : مجلة « الموقف » ، بيروت ، العدد ٨٠ ، ١٩٩١ م ، ص ٣٤ - ٣٦ .

(٢) انظر : إليشع كالي ، « المياه والسلام » ، بيروت ، مؤسسة الدراسة الفلسطينية ، ١٩٩١ م .

وهذا ما سوف يؤدي إلى استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، بشكل أو بآخر ، ذلك لأن الصراع على المياه شكّل ، ومنذ التاريخ القديم ، سبباً جوهرياً للمواجهات الحربية والعسكرية ، وكان ، وما يزال ، محوراً هاماً في كافة الدراسات الجيوبوليتيكية الاستراتيجية ، إذ بات من المعلوم بأن من الأسباب الرئيسية لحرب ١٩٦٧ هدف إسرائيل في السيطرة على المياه . وتأتي هذه الإجراءات الإسرائيلية المتعاقبة في ظل مواقف دولية لصالحها ، فمن تغاضي مجلس الأمن الدولي عن السيطرة على المياه العربية منذ عام ١٩٥٠ م ، إلى توسّع أعمال الاستيطان الإسرائيلية بعد هجرة يهود « الفالاشا » من أثيوبيا ، وهجرة يهود الاتحاد السوفياتي السابق ، وسط تأييد دولي تحت عنوان « حماية حقوق الإنسان » ، ولا شك بأن الاستيطان الإسرائيلي لا يقوم ، ولن يستمر ، إلا إذا توفّرت المياه . من هنا تتوالى الدعوات الدولية ، وفي مقدمتها تأتي الدعوة الأميركية ، لاقتسام المياه بين دول « الشرق الأوسط » ، والشروع في مفاوضات متعددة الأطراف ، أو ثنائية الأطراف ، للتوصل إلى اتفاقيات محددة تنظّم هذا الاقتسام المطلوب ، وسط اتجاه سياسي دولي لإعادة رسم النظم الإقليمية في منطقة « الشرق الأوسط »[1] . وأضعف الإيمان أن يتحقّق تضامن عربي فعّال ، من خلال خطة استراتيجية موحّدة تجاه مسائل المياه ، ذلك لأن الإمعان في القطرية سوف يعرّض

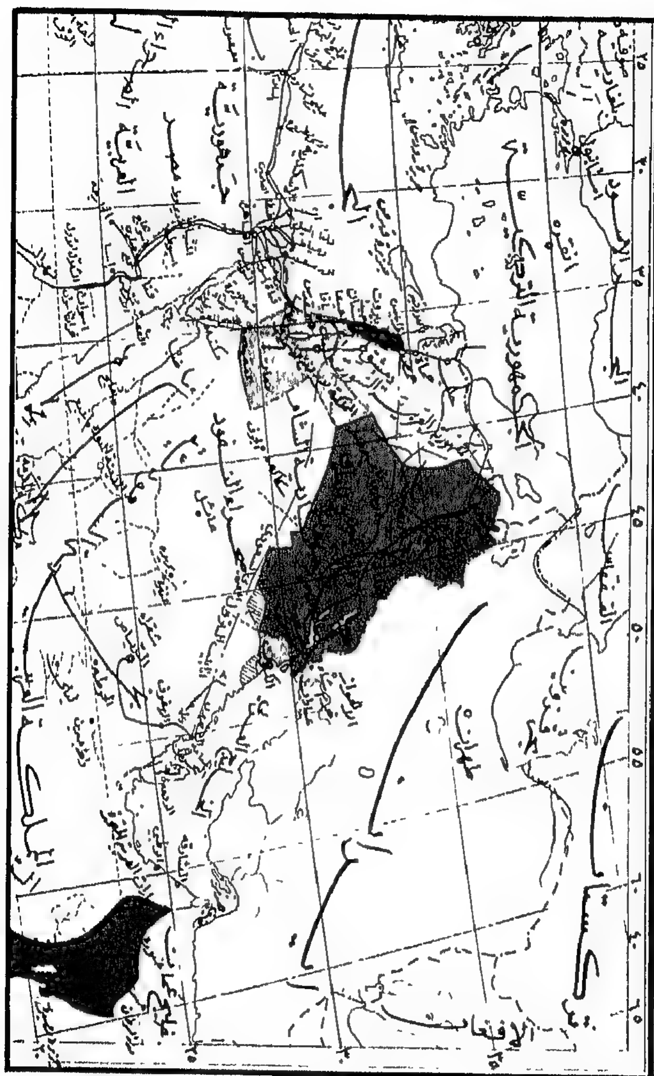
---

(١) انظر : خطاب الرئيس الأميركي « جورج بوش » في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر السلام في مدريد بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣٠ م ، والمنشور في صحيفة « النهار » ، بيروت ، ١٩٩١/١٠/٣١ م .

الأمن الغذائي في كل قطر عربي للخطر ، وسوف يعـرّض الأمن العربي الشامل للمخاطر .

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات القطرية قد أخذت وقتاً كافياً من التجارب والفرص التي لم تحقّق الأمن في كـافة مجـالاته ، والتي لم تحقّق الاستقرار والطمأنينة للشعوب العربية ، في وقت تتجه فيه السياسة الدولية نحو إقامة التكتّلات الـدولية الكبـرى . ولعـلّ من دواعي إيجاد الاستـراتيجية العـربية المـوحّدة ضـرورة التوصل إلى تعاون محدّد وواضح مع دول الجوار ، وخاصة تركيا وأثيوبيا ، إذ سوف تسعى إسرائيل والحركة الصهيونية إلى استمرار الخلافات العربية مع دول الجوار الجغرافي ، ولسوف تستفيد من تلك الخلافات لتمزيق المواقف العـربية ، وفـرض الأمر الـواقع على الأقطار العربية ، فهل نتّعظ من التجارب السابقة والتحدّيات الحاضرة والآتية ؟ .

بيروت في ١٩٩٢/١/٨ م



الأنهار العربية التي يستهدفها الكيان الصهيوني

أسباب البحث

سبق وأن درسنا البنية الأخلاقية للمجتمعات اليهودية ، وكيفية الإعداد التربوي والنفسي للشعب اليهودي ، بما يتماشى مع أدبيات التوراة والتلمود في كتابنا « حقائق عن اليهودية »، واليوم ننطلق بسلسلة كتب يأتي في طليعتها الكتاب الذي بين أيدينا . . . والغاية إلقاء ضوء وإظهار حقائق تحاول اليهودية جاهدة التعتيم عليها عندما تصل إلى الغرب ، وتقف متغطرسة غير مبالية ، عندما تنشر في مجتمعنا العربي ومحيطنا الشرقي .

وكلي ثقة ، بأن هذه السلسلة من الدراسات ستكون دعوة جماهيرية لدراسة المسألة اليهودية من كل جوانبها ، لا سيما وأن وعي هذه المسألة أخذ يتعاظم ويكبر في الأقطار العربية . . . حيث أصبح هاجس فهم طبيعة التفكير اليهودي مطلباً شعبياً ، يقابله اهتمام واعٍ من بعض القيادات العربية يتعاطى مع العدو بجدية واستعداد لمعركة لا بد آتية . . .

إن صراعنا الطويل مع العدو ، عوّدنا بل علّمنا عدم إهمال أية صغيرة أو كبيرة في هذا الصراع ، لأن جزئياته متعلقة بكلياته ، وواقعه اليوم متعلق بطور الحلم الذي كان يعيشه بالأمس . . .

لذا ، يجب علينا الاهتمام بكل الجوانب المؤثرة والفاعلة

بصراعنا مع العدو ، ليست الجوانب الواضحة مثل الجانب العسكري والسياسي والديني فقط . . . بل تلك الجوانب الخفية والداعمة للجوانب العلنية ، التي تأتي في طليعتها المطامع اليهودية بالثروات العربية « النفط ، الأرض ، الثروات الحيوانية والمعدنية . . . » وبالمياه العربية خاصة . بذلك نكون قد سرنا في طريق المعرفة الجادة للخطر المحيط بنا ، بأسلوب واقعي بعيد عن الاندفاع والحماس . . . عندها نخرج من دائرة الحماس ، إلى دائرة الوعي المقرون بالحماس . . . إلى الحل والمخرج من المأزق الذي نعيشه في صراعنا مع إسرائيل . . . ومن يدري ، فقد يكون سبب عدم تحقيقنا انتصاراً حاسماً على اليهودية إلى اليوم ، وتحقيقها انتصارات تلو الأخرى . . . هو إهمالنا لهذه الجوانب والمعالجة المبتورة للمسألة اليهودية . . .

من أجل ذلك أتقدم بموضوعي هذا ، وغايتي تقديم معرفة أكبر ، وتفاعل في الآراء أكثر ، وحافز على دراسة جوانب اليهودية بعمق . . .

أما كتابتنا في هذا الموضوع ، فلا تعني حصره ، بل تودّ وتقرب من القارىء لكي يصل مصادر التفكير اليهودي ، مثل التوراة والتلمود ، وما رشح عنهما من أفكار سياسية ومعالجات فعلية . . .

عندها نصل جميعنا ، إلى قاعدة مواجهة مع عدونا ، تدافع اليوم عن الثروات العربية ، وتهاجم غداً لتسترد ما اغتصبه وسرقه « أعداؤنا » من حقوق وأرض ومياه . . .

والله من وراء القصد

الفصل الأول

المياه العربية في التوراة

«طور الحلم»

المطامع التوراتية في المياه العربية[1]

تمهيـد :

نحن نعلم أن الله سبحانه وتعالى أنزل على سيدنا موسى التوراة ، وهذا معناه العقيدة السلمية والشريعة العادلة . . . ولكن « منشئي يهودية ما بعد موسى » أضافوا على تلك الشريعة السماوية اجتهادات وتفاسير ونظماً مغلوطة . . . مما جعلها أشد الشرائع عدوانية وفساداً . . . وأتت الصهيونية الحديثة لتسيِّس هذه الشريعة ، وتجعل من العبارات التوراتية ، شعارات سياسية تسعى جاهدة لتحقيقها باستغلال ظروف عالمية أحياناً وخلق ظروف مواتية أحياناً أخرى . . .

فرب إسرائيل « كما تقول التوراة » قدَّس شعبه « الشعب اليهودي » وتعهد بنصرتهم وتجميعهم من الشتات ، وأقسم بعزته أن يقيم دولتهم أمام أعين أعدائهم . . .

(قال السيد الرب : الآن أرد سبي يعقوب وأرحم كل بيت إسرائيل ، وأغار على اسمي القدوس . . . عند إرجاعي إياهم من الشعوب وجمعي إياهم من أراضي أعدائهم وتقديسي فيهم أمام

---

(١) كما تريد التوراة .

عيون أمم كثيرين . . . ولا أحجب وجهي عنهم بعد لأني سكبت روحي على بيت إسرائيل) [حزقيال، ٣٩/٢٥/ ٢٧/ ٢٩] .

ودعا الرب شعبه ليجعلوا من الأرض دولة لهم ، وهذه الدولة لا تعني الوقوف عند حدود معينة . . . لأنها كما وصفها التلمود بـ « معدومية الحدود » ، استناداً للنص التوراتي الذي يقول :

(كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته كما كلّمت موسى ، من البرية ولبنان هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات . . . وإلى البحر الكبير[1] نحو مغرب الشمس يكون تخمكم) [يشوع، ١/٣/٤] .

وعليه ، فإن استعباد جميع خلق الله ، والسيطرة على ممتلكاتهم وثرواتهم بدأ من فلسطين هو تكليف إلّهي ، لأن اليهود يعدُّون أنفسهم ورثة الأرض ، كل الأرض دون استثناء ، وبالتالي كل ثروة يملكها أممي « غير يهودي » ، مطلق ثروة ، تشكل ميراثاً وحقاً تاريخياً وسماوياً لبني إسرائيل يستمد مشروعيته من توراة ما بعد موسى .

لذا ، فإن ثروات غير اليهود تشكل مطمعاً توراتياً وواجباً دينياً « قبل كل شيء » يتوثب الصهيوني ليتشرف بتحقيقه . . . ولما كان الهواء والأرض والماء ثلاثية أساسية لا بد من توفرها لتشكيل أرضية أي تجمع بشري أياً كان شكل هذا التجمع « حضرياً - بدوياً - زراعياً أو صناعياً . . . » فهو بحاجة إلى أرض تستوعب

---

(١) البحر الكبير : المقصود البحر الأبيض المتوسط .

العناصر البشرية ، وموارد طبيعية مثل « الماء » تعزز ارتباط الإنسان بالأرض . . .

إذاً ، فالسيطرة على المياه والأرض ضرورة أساسية للحياة الإنسانية ، ووسيلة لربط البشر بالأرض ، وبالتالي تشكيل مجتمع وعلاقات قد تنظمه نظم حكم متعددة ، مثل دولة تستغل ارتباط الإنسان بالأرض ، بوساطة الزراعة لتنوع مصادر هذا الارتباط بوسائل أخرى مثل الصناعة والتجارة . . . إلى ما هنالك من وسائل لازمة لتشكيل دولة ذات قاعدة مادية . . .

لذلك نجد اليهودية وضعت نصب عينيها ، ومنذ القديم ، مسألة السيطرة على أرض ومياه الآخرين ، وتمكين الشعب اليهودي منها وتهجير أصحابها الأصليين وإبادتهم ومحاصرتهم .

والكيان الإسرائيلي اليوم رفع شعاره الحديث القديم : « حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات »[1] . وسعى جاهداً إلى تحويله من حلم توراتي إلى واقع وضرورة حتمية تدعم الكيان الإسرائيلي المصطنع . . .

ولكن كيف بدأت قصة المطامع التوراتية في المياه

---

(١) عدَّت التوراة نهر الفرات الحد الشمالي للأرض التي وعد الرب بها إبراهيم بينما عدَّ النيل الحد الجنوبي لهذه الأرض ، كذلك قدست التوراة نهر الفرات حيث عُدَّ من الأنهر الأربعة التي كُونت مع بداية الخليقة . [راجع التكوين ، ٢/١٤] . بينما اقترن اسم النيل مع عبارات السباب والحقد لأن شعب النيل « المصريين » استعبدوا اليهود قديماً [راجع سفر الخروج] .

العـربية ؟ ، وكيف طُـوِّرت هذه المـطامع ولبست ثـوباً سيـاسيـاً وعسكرياً حديثاً ساهمت في حياكته الصهيونية وأذنابها من استعمار حديث وما شابه ذلك ؟ .

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في كتابنا هذا . . .

العودة إلى التوراة

تعد التوراة الوثيقة الأولى التي تغذي المطامع اليهودية في كل الثروات العربية . . . واليهودي مدعو لتكوين الدولة اليهودية المنشودة تماماً كما صورتها وحددت معالمها التوراة قديماً ، كما أنه مدعو لجعل كتابات التوراة مصدراً قانونياً وتشريعاً لرسم السياسات الصهيونية ، وعليه لا بد من العودة إلى الأصل لنستفهم ملامح المسألة المائية أو أية مسألة تتعلق باليهودية . . . نفهمها كما يفهمها أعداؤنا[1] ، « وإن كانت صورتها توحي بالخرافة والغيبية بالنسبة لنا » ، لأنها عند اليهود تمثل وعداً إلهياً مقدساً يجب على كل يهودي أن يؤمن به ويسعى لتحقيق ما وعد به ربُّ اليهود . . .

على صفحات التوراة العديد من الإشارات الواضحة التي تحض اليهود للسيطرة على المياه العربية . . . وتحقيق هذه السيطرة واجب ديني أولاً وضرورة حياتية ثانياً . . .

فالسيطرة على نهر الفرات أمر ديني لأن الشعب اليهودي

---

(١) من هنا فإن هذا الفصل يمثل نقل فلسفة المطامع اليهودية من وجهة نظر التوراة فقط .

استُعبد هناك « شمال سوريا » أيام السبي ، وبالتالي ارتُكبت معصية وخطيئة بحق الرب من قبل الشعوب التي كانت تتعامل مع اليهود بجوار نهر الفرات أيام السبي .

ولما كان اليهود يعدُّون أنفسهم من مادة الرب بل حبة عين الرب وهو المكلف بحماية إسرائيل ، لأن القاعدة التوراتية تقول ، على لسان الرب : (وأنا أخاصم مخاصمك وأخلّص أولادك وأطعم ظالميك لحم أنفسهم ويسكرون بدمهم . . . أنا الرب مخلصك وفاديك عزيز يعقوب) [إشعياء ، ٤٩/٢٥/٢٦] ، استوجب ذلك التفضيل غضب الرب على شعوب نهر الفرات ولن يزول غضبه إلا بفرض كفارة عليهم .

وذبيحة الرب هنا « بنظر التلموديين » هي السيطرة على نهر الفرات وانتزاع ذبيحة الرب انتزاعاً ومحو المعصية التي ارتكبت بحقه .

(فهذا اليوم للسيد رب الجنود[1] يوم نقمة للانتقام من مبغضيه فيأكل السيف ويشبع ويرتوي من دمهم ، لأن للسيد رب الجنود ذبيحةً في أرض الشمال عند نهر الفرات) [أرميا ، ٤٦/١٠] .

وهذه نبوءة « أرميا »[2] التي تدعو اليهود لإعداد العدة

---

(١) المقصود بالجنود هنا الشعب الإسرائيلي . فالتوراة تطلق على الرب تسميات تخصصية مثل : « رب الجنود ـ إله يعقوب أو رب إسرائيل ـ يهوه وهو اسم يدل على علاقة الرب مع بني إسرائيل وهو إله العهد وإله الرؤيا والإعلان . . . » محاولة منها احتكار الرب .

(٢) راجع قاموس الكتاب المقدس للاطلاع على ترجمة أعلام هذا الفصل .

والتجهيز للحرب ضد الشعوب الساكنة بجوار الفرات والنيل أيضاً.

(أعـدوا المجن والترس وتقـدموا للحـرب . . . اصقلوا الـرماح . البسـوا الدروع . . . في الشمـال بجانب نهـر الفرات عثروا وسقطوا . . . تصعد مصر كالنيل وكأنهار تتلاطم المياه . . . أهلـك المـدينة والسـاكنين فيها . . . وأنت فـلا تخف يـا عبـدي يعقوب ولا ترتعب يا إسرائيل . . . لأني أنا معـك أفني كل الأمم الذين بددتك إليهم . . .) [أرميا ، ٤٦/٣/٦/ ٨/٢٧/٢٨] .

ويبين كَتَبَةُ التوراة كيفية الانتقام من المصـريين لأنهم « على زعـم التوراة » استعبدوا اليهود قديماً مظهرين النقمة الواضحة ضد المصريين « شعباً ومياهاً » .

(حـوِّل ميـاههم إلى دم واقتـل أسمـاكهم) [مـزاميـر ، ١٠٥/٢٩] .

وتـرسم التوراة نتيجـة المعركـة مع المصـريين والعاقبـة التي ستلحق بهم . . .

(وتنشق الميـاه من البحـر ويجف النهـر وييبس . . . وكـل مزرعة على النيل تيبس وتتبدد ولا تكون . . . والصياديـون . . . في النيل ينوحون . . . وتكون أرض يهـوذا رعباً لمصـر . . . كل من تذكرهـا يرتعب من أمـام قضاء رب الجنـود الذي يقضي بـه عليها) [إشعياء ، ١٩/٥/٧/ ٨/١٧] .

. . . كلمـا أمعنا النـظر في التـوراة تـداخلت صـور العـداء التوراتي للمياه والأرض العربية وتنوعت . . . حيث تبدأ الهجمة التـوراتية على الميـاه العربيـة من أول سفر في التـوراة إلى آخر

سفر . . . فإله إسرائيل يقطع وعوداً على نفسه لتأمين المياه لشعبه لتكون له قوة ، ويحرمها للشعوب الأخرى ليزيدهم ضعفاً .

فمنذ كونت الخليقة « بنظر التوراة »[1] أخذ الرب ميثاقاً على نفسه وقال : (. . . قطع الرب مع إبرام[2] ميثاقاً قائلاً : لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى الفرات) [تكوين ، ١٨/١٥] .

وفي « سفر أخبار الأيام الأولى » يحدد الرب الحدود المائية لدولة إسرائيل زمن داود فيقول :

(وجمع داود كل إسرائيل من شيحور[3] مصر إلى مدخل حماة[4] . . .) [أخبار الأيام الأولى ، ٥/١٣] .

وهذا الرب يخاطب اليهود أيام الخروج من مصر موضحاً شكل وحدود الدولة التي سيهبها لشعبه شارحاً كيفية معاملة « الأمميين »[5] :

---

(١) سفر التكوين يحكي عن كيفية تكوين الأرض والبشر وسبب ذلك من وجهة نظر التوراة .

(٢) إبرام : اسم تطلقه التوراة على سيدنا « إبراهيم » قبل أن يباركه الرب . . . ويعد اليهود أنفسهم أحفاد « إبراهيم » وبالتالي كل الوعود المدونة في التوراة هم وحدهم المعنيين بها .

(٣) شيحور : تسمية عبرية فسرها واضعوا قاموس الكتاب المقدس على أن المقصود بها نهر « النيل » الفرع الشرقي ؟! .

(٤) مدخل حماة : المقصود مشارف نهر العاصي الذي يمر في سوريا وينبع من لبنان .

(٥) الأمميين : كل من هو غير يهودي .

(قليلاً قليلاً اطردهم من أمامك إلى أن تثمر وتملك الأرض . واجعل تخومك من بحر سوف[1] إلى بحر فلسطين[2] ، ومن البرية[3] إلى النهر[4] . فإني أدفع إلى أيديكم سكان الأرض فتطردهم من أمامك . لا تقطع معهم ولا مع آلهتهم عهداً . لا يسكنوا في أرضك لئلا يجعلوك تخطىء إليّ . إذا عبدت آلهتهم فإنه يكون لك فخاً) [خروج ، ٢٣/٣٠/٣١/٣٢] .

وفي مكان آخر من سفر الخروج يقول الرب :

(بهذا تعرف أني أنا الرب . ها أنا أضرب بالعصا التي في يدي على الماء الذي في النهر فيتحول دماً ، ويموت السمك الذي في النهر وينتن النهر ، فيعاف المصريون أن يشربوا ماء من النهر) [خروج ، ٧/١٧/١٨][5] .

---

(١) بحر سوف : المقصود خليج السويس .

(٢) بحر فلسطين : أو البحر الكبير ويقصد به البحر الأبيض المتوسط اليوم .

(٣) البرية : لا ندري ما المقصود بها لتعدد ذكر هذه الكلمة في أكثر من سفر دون وضوح موقعها .

(٤) النهر : كان يطلق أحياناً على البحر وعلى نهر الفرات أيضاً والمقصود به هنا نهر النيل .

(٥) ملاحظة هامة :

لن ندخل هنا بالتناقضات الجغرافية المذكورة في التوراة، ولا في الاسقاطات الغير منطقية التي يحاول شارحو التوراة ومن خلفهم واضعو جغرافية التوراة لأن التوراة مرفوضة بالنسبة لنا أصلاً.

ولكننا اتفقنا على دراسة المسألة من وجه نظر التوراة، من أجل الوقوف عند البعد الديني للمطامع اليهودية بالأرض والمياه العربية . .

ويطالعنا سفر العدد بخبر مفاده أن الرب جمع شعب إسرائيل وأحصاهم وكلّف « العازار وخادم موسى يشوع بن نون » بقسمة أرض كنعان « أرض فلسطين » بين أسباط اليهود ، وبيّن حدود الدولة التي ستجمع أسباط اليهود كما يلي :

من الجنوب من برية صين[1] إلى جانب أدوم[2] ، وفي الغرب تتاخم البحر الكبير . ومن البحر الكبير تمتد شمالاً إلى زفرون[3] وشرقاً من حصر عينان[4] إلى شفام[5] ثم تنحدر الحدود وتمس كنارة[6] إلى الشرق وبعدها تنحدر إلى الأردن[7] عند بحر الملح[8] ، حتى أن التوراة تعد المياه سلاحاً بيد رب إسرائيل ينزله على غير اليهود ليسبب الأضرار والكوارث ، بينما تكون المياه رحمة وخير على شعب إسرائيل . . . وفي سفر لاويين تصف التوراة كيف يعامل الرب شعبه (أعطي مطركم في حينه وتعطي الأرض غلتها . . . ويلحق دراسكم بالقطاف ، ويلحق القطاف بالزرع . . . وأجعل سلاماً في الأرض ، وتطردون

---

(١) برية صين : أرض تقع جنوب فلسطين .

(٢) أدوم : إقليم جبلي يقع بين البحر الميت وخليج العقبة .

(٣) زفرون : يقصد بها بلدة « زعفرانة » أو « زعفران » بلدة تتبع لمنطقة الرستن في محافظة حمص وسط سورية .

(٤) حصر عينان : قرية على الحدود الشمالية لفلسطين ، أو بلدة « القريتين » الواقعة في وسط سورية .

(٥) شفام : أرض تقع في غرب الأردن .

(٦) كنارة : أرض تقع في فلسطين تسمى « تل عُريمة » حديثاً .

(٧) الأردنّ : المقصود نهر الأردن .

(٨) بحر الملح : وهو البحر الميت اليوم .

أعداءكم فيسقطون أمامكم بالسيف . . . وأكون لكم إلّهاً وأنتم تكونون لي شعباً . . . أنا إلّهكم الذي أخرجكم من مصر . . .) [لاويين ، ٢٦/٢ - ١٣] .

الخلاصة :

إن تتبع النصوص التوراتية المتعلقة بالمياه أمر يطول ولا يغطيه فصل في كتاب ، حيث يبلغ عدد هذه النصوص ما يزيد عن مائتي نص[١] أغلبها يتضمن أفكاراً عدائية للمياه العربية . . . ورغم كثرة النصوص التوراتية التي تدعو اليهود للسيطرة على أملاك الغير وثرواتهم فإن التلمود[٢] اختزل تلك النصوص بقاعدة بسيطة أمر كل يهودي بتنفيذها وهي : جميع ما يخص الغوييم[٣] هو كالصحراء ، يستطيع أن يدَّعي أنها ملكه ، أول من يسرع مستولياً عليها[٤] .

إن يهودية اليوم المتمثلة بالصهيونية أعطت المسألة المائية في التوراة أهمية كبيرة حين جعلت لِعَلَم الكيان الإسرائيلي مدلولات تتعلق بالمياه . . . حيث تمثل النجمة السداسية ـ المثلث

---

(١) انظر : فهرس الكتاب المقدس / جمع د . جورج بوست ، بيروت ، ١٩٢٠ م ، ص ٥٦٥ و ٥٦٦ .

(٢) انظر تحقيقنا لعنوان « التلمود ـ تاريخه ـ أقسامه ـ أهميته ـ خلاصته » في كتابنا « حقائق عن اليهودية » ، الدار المتحدة ، دمشق ، ١٩٩٠ م .

(٣) غوي : GOI كل من هو غير يهودي .

(٤) وانظر كتاب « فضح التلمود » ، إعداد زهدي الفاتح ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٧٦ م ، ص ١٥٣ وما بعدها .

المزدوج[1] ـ ترس داود ، وهو إشارة إلى أن مدينة القدس ـ مدينة داود حسب رأي التوراة ـ قائمة على ثلاث تلال صهيونية ومحاطة بثلاث أودية ماء وهي «قدرون ـ ابن هنوم ـ يهوشافاط»[2] وإلى أن الشعب اليهودي مؤلف من « الشعب ـ اللاويين ـ الكهنة » .

بقي أن نقول : إن اختيارنا لبضع نصوص توراتية يتعلق مضمونها بالمطامع اليهودية في المياه العربية لا يعني أبداً اختياراً لما يحقق غايتنا من الدراسة ، وإهمالاً لما لا يحقق هذه الغاية ، ويمكن لمن يرغب المزيد أن يراجع تلك النصوص التي حددها واضع كتاب « فهرس الكتاب المقدس » في الصفحتين (٥٦٥ و ٥٦٦) . وهنا آثرنا الاختصار والاكتفاء بذكر بعض النصوص المتعلقة بموضوعنا . . . وهي كافية لإثبات الأصل الديني للمطامع التوراتية بالمياه العربية . . .

وعليه لا بد أن نتفق ، قبل دخولنا في فصل المطامع الصهيونية الحديثة في المياه العربية ، على أن هذه المطامع ليست وليدة يوم وليلة . . . إنها تراتيل اليهودي المؤمن في خلوته وجهد الحاخام في الكنيست .

---

(١) انظر « ملخص الموسوعة اليهودية » ، المجلد الثاني عشر ، بقلم نجيب الخوري نصار ، حيفا ، ١٩١١ م ، ص ٣٠ و ٣١ ، مطابع جريدة الكرمل .

(٢) لدى رجوعي لقاموس الكتاب المقدس ص ٧١٦ و ٧١٧ وجدت أن واضع القاموس قد أعطى قدرون ويهوشافاط معنى واحد وفسره بأنه وادي يسمى بـ « سُبي مريم » وهذا يتعارض مع ما ورد في « الموسوعة اليهودية» ج١٢ ، ص٦٦٦ المتعلق بتفسير رموز علم الكيان الإسرائيلي .

الفصل الثاني

المطامع الصهيونية الحديثة في المياه العربية

«طور التنفيذ»

توطئة :

درسنا في الفصل الأول البعد الروحي للمسألة المائية في التوراة ، وتبين لنا من خلال نصوص التوراة ذاتها كيف أن المياه كانت سبب حروب وأحداث توراتية ووعود إلهية . . . وهذه النصوص التوراتية يعدها بعضهم عبارة عن تراث يهودي لا تشكل البعد الحقيقي لصراعنا مع اليهودية عامة وبداية للمشكلة المائية خاصة . . .

لو اقتصرت الأفكار اليهودية على أسفار مدونة في التوراة يرتلها الحاخامات في الكنيس . . . وعلى مسامعنا، لكان الأمر مقبولاً إلى حد ما . . . ولكن الخطر في الأمر يكمن بتحويل هذه الأفكار وتطويرها إلى أفكار سياسية وأهداف لحروب وقعت أو ستقع ، ومحاولة نقل أفكار التوراة من التراث المكتوب[1] إلى

---

(١) عام ١٨٩٨ م قابل « هرتزل » مستشار الرايخ الثاني فسأله المستشار عن حدود الرقعة التي يريد الحصول عليها ليقيم موطناً لليهود فأجابه « هرتزل » :

(سوف نطالب بما نحتاج إليه ، كلما ازداد عدد المهاجرين ازدادت حاجتنا إلى الأرض) .

قارن تصريح « هرتزل » مع النص التوراتي [يشوع ، ١/٣] .

الواقع ووضـع الخطوات العمليـة والدراسـات اللازمـة لنقلها من الغيبية إلى الواقعية مما يوسع دائـرة المؤمنين بها من اليهـود ومن يدور بفلك يهوديتهم . . .

والأخطر من هذا هو الإهمال في رصد الفكر اليهودي وقراءته والاستعداد على الأقل لتوضيح الأهـداف الحقيقية لهـذه الأفكار التوراتية . . .

إن الفهم الصحيح لأية مسألة شرط للحل الصحيح .

والآن لنرصد في هـذا الفصل كيف ينقـل اليهـود مـطامعهم بـالمياه العـربية من طـور الحلم إلى طـور التنفيـذ واليقـظة . . . ويعملون على تكرار أحداث قـالوا عنهـا إنها وقعت عـام ٢٠٠٠ قبل الميلاد يريدون أن يكـرروها ويسعـون إلى تحقيقها ولـو عام ٢٠٠٠ بعد الميلاد ، على مبـدأ التوراة تعيـد ذاتها غـارسين في ذهن العامة والخاصة من اليهود فكرة مفادها أن انتصارهـم في أية معركة أمر بشّرت به التوراة ، ولكن بجب أن لا يعد هذا الانتصار بديهياً بل يجب تقوية الجيش اليهودي والإعداد الأمثل لهذا النصر المقبل لا محالة .

الصهيونية والمشكلة المائية

« . . إن فلسطين ليس فيها فحم ويجب أن تعتمد على الماء .
ليس للري فقط بل كمنبع للقوة الصناعية .
. يوجد قوتان مائيتان وهما الليطاني واليرموك اللبطاني
ينفع بلاد الجليل . أما مسألة اليرموك فهي أهم من ذلك بكثير
لأن اليرموك نهر فلسطين الحقيقي . . » .

[من مقال تحت عنوان ـ حدود فلسطين ـ لجريدة
الشمس البريطانية، تاريخ ٢٥/١٠/١٩٢٠ م].

منذ أن خلق الفكر اليهودي المعاصر « الصهيونية » دقت طبول حرب المياه ، وبدأت هذه الحرب التي لن تنتهي إلا بانتهاء الصهيونية من عالمنا . . . ويدلنا على ذلك ما كتبه « هرتزل » رسول الصهيونية ومؤسسها عندما قال :

(وجود إسرائيل يتوقف على وجود الموارد المائية لتحقيق الخدمات لشعبها) .

إن « هرتزل » لا يقصد بكلمة « إسرائيل » فلسطين المعروفة للجميع بل إسرائيل التوراتية من النيل إلى الفرات ـ وربما أكثر من ذلك[1] ـ لأن فلسطين من الناحية المائية فقيرة المخزون تعتمد

---

(١) جاء في البند الثاني من قرارات المؤتمر الصهيوني الأول بخصوص =

على مياه الأمطار وبعض الأنهار القصيرة . . .

ودراسة موجزة لطبيعة المناخ والمياه في فلسطين تدلنا على فقرها بالموارد المائية ، وبالتالي فهي لا تحقق الخدمات التي يرجوها « هرتزل » لشعبه ، حيث من المعلوم أن مساحة فلسطين تقدر بـ «٢٧٠٠٠» كم٢ يمكن تقسيمها من حيث المناطق ذات الوفرة المائية كما يلي :

١ ـ سهل مرج ابن عامر وهو أخصب سهول فلسطين وأكثرها أمطاراً .

٢ ـ السهل الساحلي : ويحتوي على بعض الأنهر الساحلية قصيرة المجرى والتي تنبع من الجبال القريبة من البحر مثل : « النعامين ـ المقطع ـ العوجا . . . » ويتألف السهل الساحلي من سهلين مهمين :

أ ـ سهل عكا : وهو أرض زراعية ساحلية تمتد من رأس الناقورة شمال فلسطين إلى حيفا .

ب ـ سهل فلسطين : وهو الجزء الجنوبي من السهل الساحلي ، ويمتد من يافا إلى جنوب غزة وهو أقل أمطاراً من السهول الساحلية الباقية .

٣ ـ أرض النقب : وتبلغ مساحتها حوالي نصف مساحة فلسطين ، وهي عبارة عن أرض صحراوية مثلثة الشكل ، تقع

= مساحة الدولة اليهودية المنشودة : (أن تكون مساحة البلاد كافية لحاجات خمسة عشر مليوناً من اليهود) .

جنوب السهل الساحلي وتمتد إلى صحراء سيناء ، كما أنها تمتد غرباً من غزة إلى رفح ، وشرقاً من جنوب البحر الميت إلى العقبة .

ويمكن توزيع مصادر المياه الأساسية في فلسطين إلى ثلاثة مصادر هي :

١ - بحيرة طبريا .
٢ - حوض المياه الجوفية الساحلية .
٣ - حوض المياه الجوفية في الجليل الغربي .

ويقدر مخزون الماء لفلسطين دون الضفة والقطاع « حدود ١٩٤٨ م » حوالي ١٦٥٠[١] مليون م٣ سنوياً ، تشكل المياه الجارية منها ٦٠ مليون م٣ بينما تشكل مياه الأنهار والجداول الموسمية ١١٠ مليون م٣ والباقي من مصادر متنوعة . . . ويقع ٨٥٪ من المخزون المائي لفلسطين في الجزء الشمالي والباقي في الجزء الجنوبي[٢] . . .

مما تقدم نلاحظ أن ثلاثة أرباع أرض فلسطين صحراوية غير صالحة للزراعة أو تحتاج إلى كلفة مالية كبيرة لاستصلاحها . . . وربع الأرض الفلسطينية صالحة للزراعة فقط ، تعتمد على

---

(١) يساهم نهر الأردن وروافده بنسبة ٣٧٪ من مخزون المياه في فلسطين .
(٢) يتراوح المعدل السنوي للأمطار في الجزء الشمالي من فلسطين بين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ ملم بينما يبلغ معدل الأمطار في الجزء الجنوبي بين ٣٨ إلى ١٠٠ ملم سنوياً . انظر المجلد الثالث لـ « هيدرولوجيا الأقطار العربية » ، دمشق ، ١١ - ١٧ أيلول ، ١٩٨٢ م .

الأمطار والمياه الجوفية ، حيث تتوضع الأراضي الفقيرة بالمياه في جنوب فلسطين والشمال الشرقي منها بينما يجاور هذه المناطق « الشمالية والشمالية الشرقية » مصادر مياه غنية ، ولكن تقع خارج الحدود الإدارية لفلسطين قبل عام ١٩٦٧ م ، مثل نهر الأردن وينابيع القاضي ونهر الحاصباني ونهر بانياس ووادي اليرموك في سوريا ، بالإضافة لنهر الليطاني الذي يقع في الأراضي اللبنانية ويعد من أكبر الأنهار في لبنان . من هنا أعد مؤسسو الصهيونية مشروع دولتهم المنشودة مركّزين على أمرين أساسيين :

الأول : السيطرة على فلسطين في البداية ، التي يمكن رغم محدودية مواردها أن تؤمن العمل في الزراعة لعدد قليل من المهاجرين اليهود ، وتشكل السيطرة عليها واجباً دينياً وسكة لإسرائيل الكبرى .

الثاني : العمل على تحقيق السيطرة اليهودية على الموارد المائية الغنية والمجاورة لفلسطين في « مصر ـ سوريا ـ الأردن ـ لبنان » ، وحرمان الأراضي العربية من المياه وتحقيق حلم إسرائيل الكبرى ، لأن إسرائيل الكبرى بحاجة إلى موارد مائية كبرى ، وبالتالي إلى هجرة كبرى تستغل هذه الموارد وتستثمرها . . .

الصهيونية والمشكلة المائية قبل عام ١٩٤٨ م[1]

من الطبيعي أن يترافق كلامنا عن المطامع اليهودية بالمياه العربية بذكر المطامع اليهودية بالأرض العربية ، لأن احتلال الأرض يعني احتلال ما بداخلها من منابع مائية وغيرها ، وبالتالي العمل على تهجير شعبها . . .

ولما كانت اليهودية تسعى إلى احتلال أي مجتمع قبل أن تغزوه بالطائرات والدبابات وتهجِّر شعبه . . . وتعمل على تغلغل أعوانها في المجتمع المنوي السيطرة التدريجية على مقدراته وتهديم بنيانه الأخلاقي والاقتصادي والديني ووضع العراقيل في طريق استغلال موارده وثرواته . . . باختصار ، تحويله إلى مجتمع لا حول له ولا قوة ، يتصارع في حروب هامشية « طائفية ـ عرقية ـ طبقية . . . » وتهدر ثرواته في « قمار ـ جنس ـ تحويل الثروة إلى خرسانة وأشياء استهلاكية . . . » عندها تتقدم الآلة العسكرية لتحتل الأرض دون عناء ، فتوهم الآخرين بقوتها وصعوبة تدميرها . . .

لقد أثبتت اليهودية جدارتها باستغلال ظروف الآخرين

---

(١) أثرنا تقسيم البحث إلى أحقاب زمنية لتسهيل دراسته .

لصالحها وتفردت بذلك وتميزت باستخدامها طرقاً خفية غير مكلفة لتقويض بنيان المجتمعات عامة ، والمجتمع العربي خاصة ، لتحقيق انتصارات مذهلة تبدو أنها مكلفة والإعداد لها مر بطرق معقدة . . . وفي هذا المضمار يقول حاخام فينا : Z. Pchages[1] :

« إذا كان هناك استعمار لا يُغلب فهو استعمارنا ، لأننا نتقدم دون معارضة ، وبخطوات متزنة ومتينة نحو أهدافنا » .

من هنا فإن اليهودية سعت ، منذ البداية ، إلى تأمين موطىء قدم لليهود في فلسطين ، ولكن على أرض ثابتة ومستقرة . . .

ونحن هنا سنعرض الخطى التي سارت عليها اليهودية لتحقيق هدفها ، وحتى لا نتوغل كثيراً في فلسفة التفكير اليهودي ـ لأن هذا ليس مضمون موضوعنا هنا ـ سنرصد فقط الأحداث والخطوات المتفاعلة مع موضوعنا . . .

في عام ١٨٣١ م أسست « الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية » بهدف دراسة طبيعة ومناخ الأرض التي ترغب بريطانيا ضمها لمستعمراتها . . .

وهذه الجمعية تطور عملها من المسألة المناخية والجغرافية إلى خدمة اليهودية . فقد أسس اليهودي الثري « شابيرا » « البنك الملّي اليهودي »[2] الذي انبثق عنه العديد من الهيئات المالية

---

(١) راجع أسرار « الماسونية » ، تأليف الجنرال جواد رفعت أللخان ، ص ٥٥ .

(٢) يُعَدُّ البنك الملّي اليهودي لصاحبه « هومان شابيرا » من البنوك اليهودية =

مثل « صندوق اكتشاف فلسطين » الذي بدوره تعاقد مع الجمعية الجغرافية البريطانية لدراسة مناخ وجغرافية بلاد الشام « سوريا - لبنان - فلسطين - الأردن » ، كما ساهم بتمويل تكاليف الدراسات الجغرافية التي قامت بها الجمعية البريطانية مع بعض الجهات المسيحية الغربية بغاية وضع جغرافية الكتاب المقدس ووضع خارطة للأماكن التي دارت فيها أحداث الكتاب المقدس « العهد القديم + العهد الجديد » وتغيير تسمية المدن والقرى العربية في فلسطين وغيرها إلى أسماء عبرية أو سريانية ، أو إسقاط أسماء « عبرية » أو « سريانية » على أسماء المدن والقرى العربية تتماشى مع الأحداث الواردة في الكتاب المقدس . . .

ونتيجة تقرير « الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية » ، وُضِع أطلس وقاموس الكتاب المقدس . . . وبذلك ثبتت المفاهيم التوراتية بذهن الغرب وأخذ دعم الغرب لليهودية بعداً جديداً ، وهو البعد الديني بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى . . .

إن الجمعية الجغرافية البريطانية قدمت خدمات كبيرة لليهود ، ورفعت تقريراً عن المنطقة بعد دراسة مستفيضة ووافية للمناخ والأرض والسكان ، ونتيجة تقرير[1] هذه الجمعية كتب المؤرخ

= الأولى التي عنيت بالإنفاق على المشاريع الزراعية ومسألة المياه . .
وفي ١٤/٧/١٩٠٥ م ، قررت الوكالة اليهودية في فيينا استبدال اسم البنك باسم « البنك اليهودي الاستعماري » ، بعد أن وهب « شابيرا » البنك للوكالة اليهودية .

(١) أتى تقرير الجمعية الجغرافية البريطانية ليعزز فكرة مفادها ، أن التوراة تنبع حتماً من فلسطين ، وبالتالي استبدلت بعض أسماء المدن والأنهر =

اليهودي « ناحوم سوكولوف » يقول :

(إن تلك الأرض ـ بلاد الشام ـ يمكن تحويلها إلى جنة واحدة شاسعة الأطراف) .

= التي كانت بالعبرية أو السريانية ضمن الترجمة العربية للتوراة ، مثال ذلك استبدلت كلمة « ليونتيس » بـ « الليطاني » و أورونتيس » بـ « العاصي » و ـ حداقل » بـ « دجلة » .

كما ترتب على ذلك إعادة كتابة تاريخ المنطقة القديم من جديد ، بما يتماشى مع وجهة نظر مؤرخي التوراة . وأخذ المؤرخون العرب أيضاً ينهلون من جامعات الغرب تاريخ بلادهم ، كما كتبه مؤرخو التوراة ، ويدرس هذا التاريخ في بعض الجامعات والمدارس العربية . . . ونسي الجميع أن هناك عرباً عامة وشعباً سورياً « يعد الشعب السوري اليوم امتداداً له » خاصة سكن في بلاد الشام قديماً قبل شيء اسمه توراة ويهودية وهذا ما أثبته المؤرخ السوري « فيلمون الجبيلي » (٦١ ـ ١٤١ م) والمؤرخ السوري أيضاً « فيليب حتي». انظر كتاب الأخير ـ تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين « ترجمة جورج حداد ـ لبنان ١٩٥٨ م » .

وفي هذا المضمار كتب الباحث السوري الدكتور « أحمد داود » في كتابه « تاريخ سوريا القديم » ـ تصحيح وتحرير ـ يقول :

« . . إن أولئك السومريين والأكاديين ، والعيلاميين والآشوريين والأموريين والآراميين والفينيقيين والكنعانيين ، لم يكونوا إلا أسماء متعددة لشعب واحد » ص ٢٧٥ .

(إن تاريخنا . . . ينبغي أن يكتب من جديد بأيدي باحثين ثقاة منا يعتمدون على ما تقدمه المكتشفات الآثارية والمصادر التاريخية العربية الوفيرة صارفين النظر عن كل ما كتبه المؤرخون التوراتيون من جهة ومؤرخو الحقب الاستعمارية المتتالية الضالعون في تشويه تاريخنا من جهة أخرى » ص ٤٧٢ . فهل من مستجيب !!؟ .

بينما كتب « إسرائيل زانكويل » مؤسس المنظمة الصهيونية لاستعمار الأراضي قبل عقد مؤتمر الصهيونية الأول يقول :

(إن فلسطين وطن بلا شعب ، فيجب أن يعطى لشعب بلا وطن ، وأن من واجب اليهود في فلسطين أن يضيقوا الخناق على سكان فلسطين حتى يضطروهم إلى الخروج!!؟) .

ومنذ البداية ، حددت اليهودية الغاية التي من أجلها تناضل ، وهي اقتلاع شعب ـ الشعب الفلسطيني ـ وغرس شعب مكانه وهو الشعب اليهودي . . . وليتم لها ذلك كان لا بد من إعداد شخصية يهودية تتكيف مع الظروف الحياتية لفلسطين ، ويأتي في طليعة ملامح تلك الشخصية، الشخصية الزراعية بكل ما فيها من روح حب الأرض والتفاني في العمل والصبر والسعادة الكبيرة برؤية المحصول . . .

من هنا نجد معنى لدعوة الحاخام « تزئي هيرش كالبشر »[1] عام ١٨٦١ م ، إلى إظهار جمعية « استعمار أرض فلسطين » وتأسيس أول مدرسة زراعية يهودية بفلسطين عام ١٨٧٠ م تدعى « مكيفة إسرائيل » بالتعاون مع جمعية يهودية فرنسية هي « الاتحاد الإسرائيلي العام ـ اليهودي ـ الفرنسي » .

والغاية من عملية إنشاء الشخصية الزراعية اليهودية هو التكيف مع المجتمع الفلسطيني الذي يغلب عليه الطابع الزراعي . . . ورغم وجود نسبة كبيرة من يهود العالم يعملون في حقل التجارة

---

(١) انظر كتاب إسرائيل الكبرى ، تأليف أسعد رزوق ، بيروت ، ١٩٦٧ م ، ص ٤٥ .

والصيرفة والسمسرة ومهنة الصياغة . . . ويحتقرون الأعمال التي تحتاج إلى جهد ، والدورة النقدية فيها طويلة، استطاعت اليهودية أن تغرس بنفس معتنقيها حب الزراعة والتعلق بالأرض معتمدة على التراث الديني اليهودي ووعود التوراة . . .

وأتى المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد عام ١٨٩٧ م ، ليرصد اعتمادات مالية كبيرة لدعم الهجرة إلى فلسطين . فقد نصت الفقرة (أ) من المقرر رقم (٣) على إنشاء صندوق توفير يهودي بغاية ترقية الزرّاع والتجار . وجاء في مقررات المؤتمر اليهودي السابع ما يلي :

١ ـ تحري الآثار بفلسطين .

٢ ـ ترويج الصناعة والزراعة .

٣ ـ تنظيم شؤون يهود فلسطين .

٤ ـ السعي للحصول على امتيازات كبيرة في فلسطين .

وبالفعل بدأ المهاجرون اليهود نشاطهم بفلسطين وأسسوا أول مستعمرة يهودية بفلسطين تدعى « بيتح تكفا[1] ـ عتبة

---

(١) يروي اليهودي « موسى سميلانسكي » قصة مستعمرة « بيتح تكفا » في كتابه « اليهودي والفلاح » الصادر بمدينة القدس عام ١٩٣٩ م، صفحة ٣٥ فيقول :

« منذ إحدى وخمسين سنة اشترى مؤسسو « بيتح تكفا» من اثنين من الأفندية في يافا وهما ـ التيان وكسار ـ ٢٥,٠٠٠ دونم من أراضي القرية المسماة «ملبس». . . وأصبح ذلك المكان ، الذي كانت العصافير تخشى المجيء إليه، أكبر قرية في فلسطين قاطبة وأوسعها ثروة =

الأمل » . . . وبدأوا محاولاتهم لشراء الأراضي العربية التي تعدّ صالحة للزراعة من الفلاحين العرب . ولما كان العرب يعدون الأرض تساوي العرض ، صعب عليهم التخلي عن أرضهم مقابل أي إغراء مادي ، لذلك تسلل اليهود إلى أصحاب الامتيازات من باشاوات وعائلات إقطاعية ، وساعدتهم بذلك سلطات الانتداب البريطاني لأن الهجرة اليهودية لن تكون ممكنة إلا إذا استطاع اليهود السيطرة على الأرض لتوطين يهود الشتات . . .

فأول أرض اشتراها اليهود هي « أرض مرج ابن عامر » وهي أخصب سهول فلسطين على الإطلاق، يملك جزءاً منها السلطان العثماني ، والجزء الآخر وهبه السلطان العثماني لـ « آل سرسق » عام ١٩١٤ م .

وكان هذا السهل مهملاً لعدم جرأة أي فلاح على زراعته ، نظراً لسطوة مالكيه وحظوتهم . . .

ولعدم استفادة « آل سرسق »[1] من هذا السهل وللإغراء

= وتحتوي « بيتح تكفا » اليوم ما يلي : ٩٠٠٠ نفس ، ١٠٠ بئر للاستسقاء ، وآلة كبيرة للري والشرب ، ١٠٠ محرك بحاري وآلة لرفع المياه ، ١٥٠٠٠ دونم غراس تروى بالطرق الصناعية ، و ٥٠٠٠ دونم غراس بعلية . . .

(١) ذكرت جريدة الكرمل لصاحبها نجيب الخوري نصار في عددها الصادر بتاريخ ١٦/١١/١٩٢٠ م. أن نجيب بك سرسق اشترى بمبلغ رمزي (١١) قرية من قرى مرج ابن عامر في عهد الوالي راشد باشا .
وتعد عائلة سرسق من العائلات المقربة من العثمانيين ، وهي عائلة تعمل في الصيرفة والسمسرة وتجارة العقارات ، باعت أملاكها في =

المالي الذي عرضه اليهود مقابل بيعه باعوا السهل لليهود ..
وبذلك تمكن اليهود من أرض غنية بالمياه وصالحة للزراعة ...

وبين عام «١٩٢٠ - ١٩٣٠ م» استطاع اليهود ، وبمساعدة قوات الانتداب البريطاني ، إفراغ ٢٢ قرية عربية من قرى « مرج ابن عامر »[1] كانت تقطنها ٢٧٤٦ عائلة ، وإخراج ١٥٥٠٠ عربي من أرض وادي الحوارث و ١٥٠٠٠ عربي آخر من أرض « الحولة » .

وقبل ذلك بكثير حضر إلى منطقة « بئر سبع » عام ١٩١١ م عدد من اليهود المتدينين باحثين عن الماء في المنطقة ، مستندين على وقائع التوراة التي تدّعي أن « سارة وإبراهيم » ، جدي اليهود « كما تدعي التوراة » ، حضرا إلى هذا المكان مع أبناء جلدتهم من العبرانيين ، ودارت بينهم وبين ملك فلسطين « أبيمالك » حرب من أجل بئر ماء في هذه البلدة .

وقد كتب السيد « عارف العارف » في كتابه « تاريخ بير السبع وقبائلها » أنه قبل عام ١٩١١ م لم يكن في « بئر السبع » سوى أربعة رجال من اليهود ، واحد في مركز المدينة ، وثلاثة في ريفها ... وقد عانى هؤلاء من مسألة تمسك البدوي

= فلسطين لليهود ، وتوطنت في مدينة بيروت وأسست سوقاً تجارياً هناك يقال عنه في اللغة البيروتية الدارجة « سوق سرسوء » يقع في وسط مدينة بيروت .

(١) انظر كتاب « اللاجئون الفلسطينيون - بيانات وإحصاءات » عن جامعة الدول العربية .

بالأرض . . لذلك كان أحياناً يرهنها عند اليهودي وعندما يعجز عن سداد ما رهن من أجله يأخذ اليهودي الأرض. . . وهكذا حتى أصبح اليهود بين عام (١٩١١ و ١٩٣٤ م) مالكي أرض وفق الجدول التالي :

اسم صاحب الأرض	الموقع	المساحة «دونم»	تاريخ الشراء
يهوشع لنفين	الجمامة	١٨٨١	١٩١١ م
حزقيل دانيال	الجمامة	١٢٢٩	١٩١١ م
نسيم التايم وشمعون	روس اللفق	١٢٣	١٩٢٣ م
الدكتور إسحق ليفي	روس اللفق	١٨٩	١٩٢٦ م

وقد نشطت اليهودية في الغرب وخاصة في عواصم القرار مثل « لندن » لكي تشمل حدودُ دولتها المنشودة أرضاً ذات وفرة مائية . فقد كتب « حاييم وايزمن » رسالة لوزير خارجية بريطانيا بتاريخ ١٩٢٠/١٠/٣٠ م جاء فيها :

(. . . تدركون أهمية الليطاني الكبرى لفلسطين فلو تأمنت لها جميع مياه الأردن واليرموك لن تفي بحاجاتها ، وأن صيف فلسطين حار جداً وتبخر المياه سريع وكثير . إن الليطاني هو المصدر الذي يمكنه أن يؤمن المياه لري الجليل الأعلى . . . فإذا حُرمت فلسطين من مياه الليطاني والأردن واليرموك لن يكون لها أي استقلال اقتصادي) .

وفي عام ١٩٢٦ م وتحت شعار « اليهودي سيد في بلاده » منح المندوب السامي البريطاني في فلسطين امتيازاً غريباً لليهودي الروسي « بنحاس روتنبرغ » مضمونه منح امتياز استثمار الموارد

المائية العربية لتوليد الكهرباء بيد عاملة عربية ، ورأس مال يهودي ، على أن يكون مردود هذا الامتياز ـ الربح الناتج عن بيع الكهرباء ـ لليهود فقط ، والاستفادة من مياه « وادي الأردن » و « وادي اليرموك » وفروعهما وأحواضهما ، وبناء السدود ، ومد الأقنية ، وتغيير مجرى النهر إن أراد . . . وكل ما يراه ضرورياً لتنفيذ المشروع مثل استملاك الأراضي اللازمة للمشروع مقابل تعويض بسيط ، وعدم دفع تعويض لأي فلاح عربي يقيم أي مشروع يتعارض مع مضمون الامتياز مستقبلاً ، وبكلام أدق إطلاق يد اليهود لاستخراج واستخدام المياه العربية . . .

وقد ذكرت « فرنسس إملي نيوتن » في كتابها « خمسون عاماً في فلسطين » أنه في عام ١٩١٩ م تقدم المرحوم « فؤاد بك سعيد » بمشروع لإنارة مدينة حيفا بالكهرباء ، ولكن سلطة الانتداب ماطلت بالموافقة على المشروع حتى منحت « بنحاس روتبرغ » امتياز إنارة البلاد .

ونقلت « فرنسس » عن السير « وليم جونسون هكس »(١) تعقيبه على هذا الامتياز قوله :

(. . . هذا العقد المعقود مع روتبرغ تضمن شروطاً عمري لم أسمع بمثلها هو عقد سلم عمران البلاد برمته إلى المستر روتبرغ) .

. . . وبالفعل قامت « شركة كهرباء فلسطين » بتدشين

---

(١) أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني آنذاك في مداخلة تقدم بها أمام المجلس .

محطات توليد كهرباء عند ملتقى نهـر الأردن ووادي اليرمـوك في « جسر المجامع » . . .

وعشيـة نشر مضمـون امتياز « روتبـرغ » في الصحف بشكـل تفصيلي ، والذي تضمن إعطاء روتبرغ امتيازاً لمدة سبعين عامـاً لاستخدام واستخراج الثروة المائية العربيـة . . . دفع الكثيـر من المهتمين في أمور المنطقة ، في ذلك الوقت ، إلى الاستغراب . فقد عبر السيد « م . مكانزي »[١] في كتابه « ما وراء النهر أو عبر الأردن » على هذا الامتياز بقوله :

(من أعجب الامتيازات التي سبق أن مُنحت ، إذ أنه يعـطي الشركة ـ كهرباء فلسطين[٢] ـ الحق في استخدام كل موارد الماء على جانبي الأردن لتوليد الكهرباء . . . على أن تقدم التعـويض فقط عن الأضـــرار التي تلحق الأرض التي كـــانت تسقى وقـت منحه ، وهذا معناه أن أية أموال تنفق على توسيع الري في هـذه المنطقة مهددة بالضياع) .

وفي عام ١٩٢٩ م أعطيت شركة يهودية أمريكية بريطانية ـ من قِبَل هيئة الانتـداب ـ حق استخراج الأمـلاح والمعادن من البحـر الميت . . .

وحاول اليهود شراء أرض « غور أبي عبيدة الجراح » ومساحة

---

(١) احد أعضاء مجلس العموم البريطاني آنذاك ، في مداخلة تقدم بها أمام المجلس .

(٢) الشركة التي أسسها « بنحاس روتبرغ » برأس مال قدره « مليون جنيه » .

من أرض « الشونة » الواقعة على الضفة الشرقية[1] لنهر الأردن ، ولكن تدخل « الهيئة الفلسطينية العليا » أحبط هذه المحاولة . . . بينما راعت لجنة التقسيم الملكية برئاسة « اللورد بيـل » ، إعطاء اليهود مناطق ذات مياه مطرية وجوفية كبيرة ، وقـد قيَّم الصهيوني « بن غوريون » تقرير لجنة التقسيم بقوله :

(مشروعها جيد ولا سيما إذا انتقلت الأودية إلى الدولة اليهودية)[2] .

---

(١) إن لليهود مطامع كبيرة في الضفـة الشرقيـة لنهر الأردن ، تبـدأ من زمن تدوين التوراة إلى اليوم .
فقـد ذكرت التـوراة ، أن سبط « جـاد » وسبط « رأوبين » ونصف سبط منسي ، أحداد اليهود كما تقول التوراة ، طلبوا من خادم نبيهم موسى ، يشـوع بن نون ، أن يملكهم أرض شـرقي الأردن ، لرعـايـة مـواشيهم الكثيرة . .
وبعد أن أخذوا هذه الأرض ، بنوا فيها مذبحاً ، مكانـاً للعبادة ، عـرفاً لنبيهم ، وأتت الصهيونية اليوم ، لتذكر بذلك .
فعشيـة إعلان استقـلال « إمارة الأردن » اجتمعت « الـوكـالـة اليهـوديـة الأمريكية » بـالرئيس الأمـريكي ترومـان وسلمته اعتـراضـاً على إعـلان استقلال شرقي الأردن ضمنته العبارة التالية :
(إن شرق الأردن تملكها فلسطين اليهودية) .
بينمـا اعترضت الحـركـة الصهيـونيـة ، على تـرحيب « بن غـوريـون » بمشروع « لجنة بيل » عندما ردت على المشروع بقولها :
(إن الشعب اليهودي لا يمكن إلا أن ينجذب باتجاه جبل صهيون ووادي الأردن وأن يصل إليهما إما بالقوة أو بالخداع) .
انـظر كتاب « فلسـطين في خطط الصهيـونية والاستعمـار » ، د. أحمد طربين « جامعة الدول العربية » ١٩٧١ م .

(٢) انظر التقرير الصهيوني السري ، «دافيد بن غوريون» ، ١٩٣٨/٩/٧م ص٦ .

وفي عام ١٩٤١ م تقدمت بعض الشركات اليهودية المهتمة بالمياه ، إلى الجهات اللبنانية ، بمشروع لاستغلال جميع مياه لبنان ، بما فيها نهر الليطاني وتحويل الفائض إلى فلسطين ، مقابل تزويد المدن اللبنانية بالماء والكهرباء . ولكن هذا المشروع ، قوبل بالرفض التام وكان أشد المعارضين له السيد « ألفرد النقاش »[1] عندها طلب اليهود من حكومة الانتداب ، أن تطلق يدهم في فلسطين ، وضم جنوب لبنان الذي يجري به نهر الليطاني .

وهذا اليهودي « لوذرميلك »[2] يصدر كتابه المعروف « فلسطين أرض الميعاد » عام ١٩٤٤ م ، ضمّنه مشروعه لاستغلال مياه فلسطين ، والمياه المجاورة لها وخلاصته :

١ ـ الاستيلاء على نهر الأردن .

٢ ـ تجفيف بحيرة الحولة واستغلال أرضها في الزراعة .

٣ ـ الاستيلاء على نهر الليطاني ، وتحويله إلى أرض فلسطين الشمالية ، وهي أكثر انخفاضاً من الأراضي اللبنانية ، وإقامة بحيرة اصطناعية في سهل قرية « عرابة البطوف » في شمال

---

(١) أحد رؤساء الدولة اللبنانية .

(٢) لوذرميلك : مهندس أمريكي ، حضر إلى المنطقة عام ١٩٣٨ م بتكليف من وزير الزراعة الأمريكي ، ويعد رسول المياه بالنسبة لليهود ، نظراً لمنطقية المشاريع التي طرحها ، وإمكانية تنفيذها حتى إن بعض المشاريع التي طرحها نفذت فعلاً مثل (١ و ٢ و ٤) ، والمشروع (٣ و ٥) في طور التنفيذ .

مدينة الناصرة الفلسطينية ، تمهيداً لمد شبكة أقنية لنقل الفائض إلى النقب .

٤ ـ ضرورة استثمار صحراء النقب ، والمناطق الجنوبية من فلسطين في الزراعة .

٥ ـ إقامة قناة تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت .

وقد حالف اليهود الحظ ، عندما توفي الرئيس الأمريكي « روزفلت » في شهر نيسان من عام ١٩٤٥ م ، واستلم الرئاسة نائبه « ترومان » المعروف بميوله لليهود .

فقد طلب « ترومان » في ١٩٤٥/٧/٣١ م من رئيس وزراء بريطانيا « كليمانت إتلي » السماح لمائة ألف يهودي ، بالدخول إلى فلسطين . . . وتدخل لدى لجنة التقسيم فمنحت اليهود الأراضي الغنية بالثروة المائية . . .

وفعلاً ، قُسِّمت أرض فلسطين عام ١٩٤٧ م ، ووافقت الأمم المتحدة على مشروع التقسيم ، في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ م بعد أن أوعز الرئيس الأمريكي « ترومان » بتأخير موعد الجلسة عدة أيام ، ليضغط على الدول المعارضة وتؤمِّن الأغلبية اللازمة للموافقة على قرار التقسيم . . .

ونص القرار ، على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية مساحتها ١٤,٤ كم٢ ، وتشكل ٥٦٪ من المساحة العامة للبلاد ، وكان عدد اليهود الموجودين في فلسطين بتلك الفترة ٦٠٠ ألف نسمة ، ودولة عربية ، تتوضع على مساحة ٤٣٪ من مساحة فلسطين ، مع العلم أن عدد العرب في تلك الفترة يزيد عن مليون نسمة ،

ومنطقة دولية ، « القدس » بالإضافة إلى « بيت ساحور » وبيت لحم ـ بلدية القدس .

وتقع حدود الدولة اليهودية المنشودة ، نتيجة التقسيم عام ١٩٤٧ م ، من منطقة منابع نهر الأردن شمالاً ، حتى جنوب بحيرة طبريا ، وعلى امتداد نهر الأردن والجليل الشرقي ، ومرج ابن عامر والشريط الساحلي الممتد من جنوب عكا ، حتى منطقة أسدود ، التي تبعد مسافة ٤٥ كم من غزة شمالاً ، وكامل أرض صحراء النقب ، عدا مدينة بئر سبع . . . ولكن هذا لم يرض مطامع اليهود ويحقق الهدف المنشود . ويعود ذلك للظروف الدولية[1] السائدة في تلك المنطقة ، والتي منعت إسرائيل أن

---

(١) من المعلوم أن المطقة (سورية ، لبنان ، فلسطين ، الأردن) كانت خاضعة للانتداب الفرنسي والبريطاني قبل عام ١٩٤٨ م ، وكل من الدولتين المنتدبتين حرصت على التمسك بمستعمراتها ، والإفادة من ثروات الأرض التي تستعمرها . لذلك عقدت اتفاقيات بين فرنسا بالوكالة عن « سورية ولبنان » وبريطانيا بالوكالة عن « الأردن وفلسطين » منها :

أ ـ معاهدة عام ١٩٢٠ م التي تنص المادة الثامنة منها : (يقوم فريق من التقنيين بتدقيق مياه الأردن الأعلى ـ الواقعة في سوريا ـ واليرموك وروافدهما . . . وفي ضوء هذا التدقيق تصدر الحكومة الفرنسية تعليماتها لاستغلال الفائض من المياه لمصلحة فلسطين) .

كما أعطت هذه المعاهدة الأفضلية للبنان وسورية ، لاستخدام مياه الليطاني والحاصباني . . . وإعطاء الفائض لفلسطين .

ب ـ معاهدة عام ١٩٢٢ م والتي نصت المادة الرابعة منها : (إن =

تتمدد أكثر . . . ولكن لم يأت عام ١٩٤٨ م حتى أعلنت إسرائيل دولـة ذات سيادة تضم فلسـطين الإدارية « عـدا القدس والضفـة الغربية وقـطاع غزة » بينمـا استولت على بعض القـرى المجاورة لفلسطين ، والتي تقع في سوريا ولبنان ، مثل : (المنصـورية ـ صلحا ـ طربنجـا . . .) وشكلت حدود دولـة الكيان الإسـرائيلي لعام ١٩٤٨ م ، وذهب قرار التقسيم هباءً .

= الحقـوق المكتسبة لسكـان سوريـة ولبنـان من ميـاه الأردن تبقى محفوظة) .

جـ ـ معاهدة عام ١٩٢٦ م التي أكدت على المعاهدتين السابقتين .

ومن الملاحظ أن فرنسا كانت حـريصة على ميـاه البلاد التي تحتلهـا ، بينما بريطانيا كانت تسعى للإفادة من الثروات المائية في سوريا ولبنان ، ونظراً لتطلعات فرنسا المستقبلية ، في سورية ولبنان خاصة ، أتت حدود كيان إسرائيل ، بعيدة عن المناطق التي كانت مستعمرة من قبل فـرنسا (سوريا ولبنان) .

إسرائيل والمشكلة المائية
من عام «١٩٤٨ م إلى ١٩٦٧ م»

بات من الواضح أهمية المياه في رسم حدود الكيان الإسرائيلي ، ودور خبراء الماء ، بتقرير الحدود المؤقتة لدولة إسرائيل المزعومة « حدود ١٩٤٨ م » ، وهذا ما أشار إليه الصهيوني « تيودور هرتزل » حين قال :

(إن المؤسسين الحقيقيين للدولة اليهودية القديمة الحديثة هم مهندسو المياه «١٨٨٦ م ») .

ولكن ، ما هي التبدُّلات التي طرأت على التفكير اليهودي ، تجاه المسألة المائية بعد عام ١٩٤٨ م ؟ .

من المفيد أن نقول : إن حكومات الكيان الإسرائيلي المتعاقبة قامت بتنظيم المسألة المائية ، ونقلها من أطروحات الخبراء ومشاريعهم، «الذين استقدمتهم الوكالة اليهودية قبل إعلان الدولة العبرية عام ١٩٤٨ م » أمثال : « روتنبرغ - إيونيدس[١] -

---

(١) إيونيدس : مهندس بريطاني ، شغل منصب مدير دائرة الأراضي في حكومة شرقي الأردن ، وضع مشروعاً لاستثمار مياه نهر اليرموك عام ١٩٣٩ م سماه « مشروع تقنية اليرموك » .

لاوذرميلك ، ومســاعــده جيمس هيس[1] . . . » إلى التـطبيق العملي .

لذلك ، عملت على إصدار قوانين نـاظمة لاستثمـار الماء ، وهيأت الظروف المواتية ، لكي يستفيـد اليهود ، وحـدهم ، من أكبر كمية من المياه الموجـودة في فلسطين . . . لـذلك عمـدت قوات الاحتلال إلى تقليص نسبة عدد القـرى العربيـة من ١٠٠٪ إلى ٣٥٪ من المجموع الكلي لعدد قـرى فلسطين ، وذلـك بين عــامي ١٩٤٨ م و١٩٦٣ م . وبـالتــالي ارتفعت المســاحــات المغتصبة من الأراضي العربية الزراعيـة إلى $\frac{2}{3}$ من الأرض التي كــانت لــدى العــرب . . . مــع الإشــارة ، إلى أن القــوانين الإسرائيلية ، عدت الأرض المتبقية لدى العرب أرضـاً احتياطيـة لتغطية احتياجات المهاجرين الجدد مستقبلاً .

وانخفض استهلاك العرب من مياه الـري إلـى درجة قريبة من الحرمان الكلي ، فقد وصلت نسبة استهلاكهم من مياه الري إلى ١,٩٨٪ من المجموع الكلي للمياه في فلسـطين، وبالتـالي تحول العديد من المـزارعين العرب إلى فـلاحين أجراء في المستعمـرات اليهودية ، بسبب تقلص مساحات الأرض المروية التي يملكونها نتيجـة صدور قـانون الأحكام العرفيـة عـام ١٩٤٩ م ، الخاص باستملاك الأرض من قبل اليهود . وحوصر الفـلاحون العـرب ، في أراضٍ فقيـرة بالثـروة المائيـة ، وأصبحت زراعتهم بعليـة ، مثل : الحبوب والزيتون الهرم .

---

(١) جيمس هيس : مهندس أمريكي ، استمر في تطوير الدراسة التي قدمها « لاوذرميلك » .

ونتيجة لتهجير ما يقارب مليون عربي في عام ١٩٤٨ م ، من أرضهم في فلسطين ، انخفضت نسبة السكان العرب في فلسطين إلى ١١٪ من المجموع الكلي « عرب ويهود » ، وبقيت أملاك المهجرين ، وأرضهم ، ومشاريعهم المائية ، مشاعاً حتى صدر قانونٌ عد الموارد المائية ملكية عامة ، وذلك عام ١٩٤٩ م ، وكُلِّفت « إدارة الأملاك العربية » ، المؤسسة عام ١٩٤٨ م ، باستثمار المشاريع المائية ، بالإضافة للأملاك العربية الأخرى . بينما صدر في عام ١٩٥٠ م « قانون أملاك الغائبين » الذي أعطى الحق لكل يهودي أن يتملك قطعة أرض ، من الأراضي العربية التي هجرها أصحابها . وفي عام ١٩٥٣ م صدر « قانون حيازة الأرض » مضمونه كل يهودي استغل قطعة أرض تُملّك له . . .

إن ترتيب البيت اليهودي في فلسطين ، لم يمنع مفكري اليهودية من الاهتمام أكثر فأكثر بالمسألة المائية . . . وقد لعب الصهيوني « دافيد بن غوريون » دوراً كبيراً في تنظيم القضايا المائية ، وكلف معهد الدراسات الاستراتيجية بدراسة المسألة المائية ، وخطب بالمحتفلين بذكرى إعلان الكيان الإسرائيلي دولة عام ١٩٥٥ م قائلاً :

(إننا نخوض مع العرب معركة المياه ، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل ، فإذا لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شيئاً) .

إنها طبول الحرب تدق من جديد ، لتأخذ المعركة المائية شكلاً أكثر تنظيماً واحترافاً . . .

فقد صدر قانون المياه الإسرائيلي ، لعام ١٩٥٩ م ، الذي

أعطى الجهاز الحكومي ، المعني بالمياه، طابعاً أكثر تخصصاً . . . حيث تهتم بالمسألة المائية في إسرائيل ، ثلاث جهات أساسية هي :

١ ـ لجنة المياه : وتعد من أقدم المؤسسات المائية بعد إعلان دولة الكيان الإسرائيلي بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٨ م .

٢ ـ مؤسسة نحال : متخصصة بالتخطيط المائي ، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المائية المستقبلية ، والبحث عن المصادر المائية الجديدة ، وقد أسست عام ١٩٥٢ م ، ويساهم في رأس مالها الصندوق القومي اليهودي بنسبة ٢٤٪ ، والوكالة اليهودية العالمية بنسبة ٢٤٪ ، والحكومة الإسرائيلية بنسبة ٥٢٪ .

٣ ـ مؤسسة مكوروت : وتساهم في تنفيذ ومتابعة المشاريع المائية المخططة من قبل مؤسسة نحال ، وتقوم بتنظيم عملية استهلاك المياه ، ومنع أي ترخيص لحفر الآبار إلا عن طريقها ، أو استغلال مياه السدود والأنهر . . . ويساهم في رأس مالها الصندوق القومي اليهودي ، والوكالة اليهودية بنسبة ٣٣٪ لكل منهما ، ونسبة ٣٤٪ من رأس مال هذه الشركة تدفعه الحكومة الإسرائيلية .

ويرتبط عمل المؤسسات[1] المائية « لجنة المياه ـ نحال ـ

---

(١) يذكر أن هذه المؤسسات ليست معنية بتأمين المياه للعرب بل « فقط لليهود » حيث ليست هناك مؤسسة أو هيئة تعتني بالمسألة المائية العربية ، فقط البلديات العربية ، تتقدم للحاكم العسكري في مناطقها ، للحصول على ترخيص حفر بئر للشرب لا أكثر . . . =

مكوروت » مع عمل وزارة الزراعة ، ووزارة المالية ، ووزارة الدفاع ، ومعهد الدراسات الاستراتيجية .. لأن الكثير من المشاريع المائية التي ترغب المؤسسات المائية بتنفيذها يتطلب عمليات عسكرية ، ونفقات مالية ودراسات اقتصادية ـ تخصصية ـ لنتائج أي مشروع يطرح ، كون هذه المشاريع لا يتعلق تنفيذها بالخدمات المائية ، بل يتخطاها إلى مسألة المساس بالأمن القومي الإسرائيلي . . .

هذا على المستوى المحلي « داخل إسرائيل » . أما خارجياً فيرتبط عمل المؤسسات المائية مع الصندوق القومي اليهودي ، والوكالة اليهودية العالمية كونهما مموِّلَيْن رئيسيَّيْن للمؤسسات المائية ، كما أن أي مشروع مائي لا تقتصر فائدته على يهود إسرائيل ، بل يجب أن ينعكس إيجاباً على أي يهودي وافد ، إلى فلسطين لاحقاً ، لأن الصندوق القومي اليهودي يمثل توجهات وطموح يهود الشتات ، بالعودة إلى أرض الميعاد ، فهو معني بتوفير مصادر مائية لليهود الذين يرغبون في الهجرة إلى فلسطين قبل أن يهاجروا بكثير . . . مما يتطلب تنظيم المؤسسات المائية ، ووضعها ضمن أطر إدارية تنظمها قوانين رسمية ، تجعلها مؤسسات فاعلة قامت بالعديد من المشاريع المائية الحديثة[1]

= والحاكم يرفع الموضوع إلى مؤسسة نحال للدراسة ، مرفقاً بتقرير أمني . . . كل ذلك لأن المادة الثالثة ، من قانون المياه ، حددت الجهات التي تقوم المؤسسات المائية بخدمتها « الوسط اليهودي فقط » .

(١) من هذه المشاريع ، تنفيذ خطة السنوات العشر للتنمية المائية والذي =

بغاية استغلال أمثل للثروة المائية ، وساهمت باستقرار المهاجرين اليهود وتوطينهم . . . فقد ازداد عدد الآبار الارتوازية ، الخاصة بالمستعمرات اليهودية ، من ١٤٠٠ بئر عام ١٩٤٨ م إلى ٢٣٣٠ بئراً عام ١٩٥٨ م ، إلى ٤٠٠٠ بئر عام ١٩٧٩ م ، كل ذلك انعكس إيجابياً على التطلعات المستقبلية المعيشية للمستوطن الإسرائيلي[1] . . .

والآن ماذا عن المشاريع المائية المطروحة في هذه الفترة « ١٩٤٨ - ١٩٦٧ » ؟ :

إن انشغال المؤسسات المائية في إسرائيل ، بتأمين المياه

= يتركز في ثلاث خطوات رئيسية وهي :

أ - الاستمرار في المشاريع المائية البسيطة مثل حفر الآبار . . .

ب - تجفيف الحولة ، وتوفير مياه نهر الأردن لزراعتها .

جـ - تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب بعد نقلها إلى خزان « سهل البطوف » بواسطة قناة طولها ١٤٠ كم .

وقد تم إنجاز المشروع (ب) ، والمشروع (جـ) الذي انتهى العمل في المرحلة الثانية منه عام ١٩٦٢ م .

ومن المشاريع الهامة أيضاً ، مشروع المياه القطري وهو من أهم المشاريع المنفذة حيث غذّى البلاد بشبكة من الخطوط والقنوات المائية ، ساهمت بتوازن توزيع المياه ، بين شمال فلسطين ، وشماله الشرقي ، وجنوبها

(١) استفاد اليهود من حالة التخلف المفروضة على الفلاح العربي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ م بسبب الحصار العلمي . . . وإهمال الأرض لأن أغلبها يعود للإقطاع . . . مما جعل الثروة المائية في فلسطين غير مستثمرة بالشكل الأمثل (بكّر) .

لليهود ، وتنفيذ شبكة مياه ، وضعت فيها خبرات عالمية وتقنية حديثة لتحقيق أكبر خدمة مائية ممكنة ، تتماشى مع دولة ذات تطلعات صناعية وزراعية كبيرة . . . لم يمنعها من التفكير بدراسة الوضع المائي للدول العربية المجاورة لفلسطين ووضع خطط طموحة ، بعيدة عن التوقع أو التخمين والتنجيم . . . للسيطرة على مصادر المياه خارج فلسطين . . .

ولو قرأ العرب المشاريع المائية المتعلق تنفيذها بالسيطرة على مصادر المياه خارج فلسطين ، قراءة واعية مسؤولة ، لما حدث الذي حدث . . . ولو أمعنا النظر أكثر ، بالدراسات التي قدمها فنيو المياه ، الذين قدموا إلى المنطقة ، لوجدنا فيها الكثير ولوضعنا ١٠٠ سؤال وسؤال حولها لأن أية دراسة تقدم بها هؤلاء الفنيون « رغم أن بعضهم يأخذون أجورهم من العرب » تخرج بالنتيجة مفيدة لإسرائيل !!؟ . . . مثل مشروع « مردوخ ماكدونالد » عام ١٩٥١ م. ومشروع « مليزبانجر » عام ١٩٥٢ م ، ومشروع « شارلز ماين » عام ١٩٥٣ م، حيث تعاقدت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، التابعة للأمم المتحدة ، مع شركة « شارلز ماين » للمشاريع المائية ، لدراسة وتنفيذ مشروع مائي ، يساعد في توطين ٢٠٠ ألف نسمة من اللاجئين الفلسطينيين ، الموجودين في الأردن ، تساهم الوكالة بتمويله . وبالفعل تقدمت شركة « شارلز ماين » بدراسة مشروع إقامة سد على نهر اليرموك ، لتخزين ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء ، ولكن عاد رئيس وكالة الغوث وتراجع عن قرار تمويل المشروع ، وطلب إقامة مشروع مائي يخدم سكان المنطقة « عرباً ويهوداً » وكأن وكالة الغوث معنية بالإنفاق على اليهود أيضاً . . .

ومن الجدير بالذكر ، أن الأمم المتحدة كان لها دور في مساعدة إسرائيل ، على سرقة المياه والأرض العربية « نظراً للتأثير القوي لبعض الدول عليها . . . » فمن لجنة التقسيم إلى الاعتراف بوجود إسرائيل ، إلى عدم متابعة تنفيذ مضمون الفقرة (١١) ، من قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨ م الخاص بالسماح للعرب بالعودة إلى فلسطين ، إلى تشكيل وكالة الغوث بتاريخ ١٩٤٩/٨/٨ م بغاية تسهيل إقامة الفلسطينيين خارج فلسطين ، إلى لجنة التوفيق الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ م ، برئاسة السيد « غوردن كلاب » ، التي اقترحت على لبنان تقديم ما يعادل سبعة أثمان مياه نهر الليطاني ، إلى إسرائيل ، لأن إسرائيل لم تكن راضية بحدود ١٩٤٨ م ، وتتطلع إلى حدود يقع نهر الليطاني ضمنها ، وإلى إصدار قرار الدمج الذي نصت عليه الففرة الثالثة من القرار رقم (٥١٣) (٦) لعام ١٩٥٢ م : « دمج الشعب الفلسطيني مع الشعب الأردني . . . » ، إلى بقاء القضية الفلسطينية على جدول أعمال الأمم المتحدة إلى اليوم دون حل رغم تنامي هذه القضية وتشعبها . . .

ويعد مشروع « أريل جونستون » ١٩٥٣ م إلى ١٩٥٥ م من أخطر المشاريع المائية المطروحة قبل عام ١٩٦٧ م ، حيث تقدم جونستون[1] ، بمشروع سماه « مشروع الإنماء الموحد » إلى

---

(١) عام ١٩٥٢ م تعاقدت « وكالة إغاثة اللاجئين » مع إدارة « وادي التنسي » لدراسة مشاريع مائية تقام في المنطقة بغاية توطين اللاجئين الفلسطينيين =

حكـومات « مصـر[1]، سوريـة، لبنان، الأردن» بـالإضـافـة إلى الكيان الإسرائيلي ، والغاية منه تخزين مياه نهر الأردن في بحيرة طبريا ، وجرّ مياه الليطاني ، إلى شمال فلسطين . . . وقد شكلت لجنة عربية « سورية ـ لبنانية ـ أردنية » لـدراسة هـذا المشروع ، وكـان من أعضـائهـا عن الجـانب السـوري المهنـدس « جـورج كتن » ، مدير شؤون الكهرباء في سـورية ، والمهنـدس « كاظم الجزار » أمين عام الأشغال والمواصـلات ، والمهندس « صبحي المظلوم » مدير الري والقوى المائية . . .

وبعـد دراسة المشـروع من الجانب السـوري ، تقـرر رفض المشروع لأسباب سنعرضها لاحقاً .

أمـا الجانب اللبنـاني ، فقد عـرض تقريـر اللجنة المشتـركة لدراسة المشروع على مجلس النواب اللبناني لأخذ القرار ، وبعد دراسته أصدر المجلس بياناً بالإجماع تلاه السبد عادل عسيران ، رئيس المجلس ، بتاريخ ١٩٥٥/٧/٢٦ م يحظر على الحكومـة اللبنانية ، عقد أي اتفاق أو معاهدة من شـأنها تبـديد أو مشـاركة الغير بالمياه اللبنانية . . .

= في الأردن ، وبعد أن أعدت الـدراسة المتعـاقد عليهـا ، كلف الرئيس الأمريكي « أيزنهاور » السيد « جونستون » بتقديم المشروع للحكومات العـربية المعنيـة ، وبدوره حضـر « جونسـتـون » إلى المنطقـة في شهر تشرين الأول من عام ١٩٥٣ م .

(١) ليس لمصر أية عـلاقة بـالمشروع ، ولكن الغـاية من إشـراكها بـدراسة المشروع ، التأثير على الدول العربية الأخرى ، لأن مصر كانت بحاجة ماسة لبناء السد العالي ، وتمرير هذا المشروع هو الثمن .

نعـود لمشروع « جـونستون » ، الـذي يُعَدُّ امتـداداً لمشروع « لـوذرميلك » ، لنستعرض نتـائج هـذا المشـروع على الصعيـد الاقتصادي والسياسي والديني :

١ ـ المشروع بمياه عربية ولكن فوائده تعود إلى إسرائيل .

٢ ـ المشروع يحرم سورية من إرواء حوالي ثلاثين ألف دونم ، من الأراضي الـزراعية ، من ميـاه اليرمـوك ، ويحرمهـا من الاستفادة من مياه نهر بانياس .

٣ ـ تصحير الأرض العربية ، وذلك عن طريق حرمانها من جـزء كبيـر مـن ميـاهـهـا ، حيـث نص المشـروع على جـر ٤٠٠ مليون م^3 من مياه الليطاني ، وتحويـل ٧٤٠ مليون م^3 من مياه الحاصباني ، والدان ، وبانياس ، وجـرها بـواسطة أقنيـة مـزودة بمحـركـات « شـافـطة دافعـة » إلى الأرض المحتلة ، لبستنة صحراء النقب وإسكانها ، كذلك تحـويل ٢٠٠ مليون م^3 من مياه نهر الأردن[١] لصالح الأراضي الواقعة تحت الاحتلال .

---

(١) من المعلوم أن نهر الأردن يتألف من ثلاثة منابع رئيسية وهي : (الدان ـ ينبع من تل القاضي في الأراضي المحتلة . نهر بانياس ـ ينبع من مغارة كلسية في بلدة بانيـاس في الجولان السوريـة الحـاصباني ـ ينبـع من جنوب بلدة حاصبيا في لبنان) . وتلتقي هذه الينابيع الثلاثـة عند مـدخل وادي الأردن « منطقة الحولة » ويسير النهر بعدها مسـافة ١٥ كم ليصب في بحيرة طبريا . وبعد أن يخرج منها ينحدر عبر سهل بيسان ليلتقي بعد خروجه من بحيرة طبريا بـ ٦ كم بنهر اليـرموك الـذي يرفـده من الجهة الشرقية .

٤ ـ إن السيطرة على الأراضي العربيـة المجاورة لـلأراضي المحتلة في فلسطين عام ١٩٤٨ م ، يحتاج إلى كتلة بشرية كبيرة ، وهذا لا يتم بنقل اليهود من الشتات وتكديسهم في فلسطين ، عاطلين عن العمل مستهلكين ، بل بإيجاد فرص عمل لهم أولاً ، والزراعة توفر لهم ذلك ، وتساعد في خلق عوامل طبيعية وحيوية لاستمرار قيام دولة الكيان الإسرائيلي .

٥ ـ إيجاد قناة اتصال بين اليهود والعرب ، وبالتالي خرق الحصار التبادلي والاقتصادي المفروض على إسرائيل ، وبكلام أدق قـد يتطور هـذا المشروع من مشـروع مـائي ، إلى عـلاقـة سياسية .

٦ ـ إن للمشروع انعكاسات دينية ؛ فهـو من جانب يحقق أمـلاً روحياً وغاية توراتية يريد أن يحققها اليهود .. بينما يمثـل خطراً على المقدسـات المسيحية المـوجودة على شـواطىء « بحيرة طبريا » والمستهدفة منذ طـرح مشروع « أيـونيوس » الخاص باستعمال بحيرة طبريا كخزان مائي يستوعب مياه نهر اليرموك ، وقد أشار تقـرير لجنـة التقسيم لعام ١٩٣٨ م إلى خطورة هذه المسألة بقوله :

« إن العواطف الدينية المسيحية لتمتعض امتعاضاً شـديداً ، إذا بلغ المستـوى الأعلى لمياه بحيـرة الجليل ، عنـد إقفال تصريف المياه ، حيث يـطفو على الأمـاكن المتصلة اتصالاً وثيقاً بالدين المسيحي ... »[١] .

---

(١) انظر ص ١٢٨ من التقرير المذكور .

إن إخفاق المشاريع المائية المتعلق تنفيذها بالمياه الموجودة خارج حدود ١٩٤٨ م دفع المعنيين بالمسألة المائية في إسرائيل إلى وضع استراتيجية جديدة للمسألة المائية تتركز في أمرين .

الأول : الاعتماد على مخزون المياه في فلسطين ، حدود ١٩٤٨ م ، والاستغلال الأمثل لها ريثما يحين تنفيذ الأمر الثاني .

الثاني : أدرك الصهاينة صعوبة قيام أي مشروع بالتعاون[1] مع العرب يؤدي إلى فائدة مائية لإسرائيل ، ولذلك ركز الصهاينة على إيجاد ظروف سياسية وعسكرية بغاية سحب الورقة المائية من يد الدول العربية .

أما لجهة استغلال الموارد المائية في فلسطين حدود ١٩٤٨ م فقد وضعت دراسات لتقنين استهلاك المياه ، عن طريق استخدام

---

(١) إن الرد العربي على المشاريع المائية المشتركة مع إسرائيل ، كان الرفض دوماً . . . ولم يكن القرار العربي على مستوى التحدي الإسرائيلي ، لجهة استغلال المياه العربية وحرمان إسرائيل منها . . فتخبطت معالجة هذه التحديات ، بين قرارات تتخذ ، وعراقيل تمنع تنفيذها . فعشية مؤتمر القمة العربية الأول عام ١٩٦٤ م قرر المجتمعون تنفيذ بعض المشاريع المائية في سورية ولبنان والأردن ، بغاية استثمار مياه نهر الأردن والليطاني واليرموك . وقرر المؤتمر :
إقامة سد على نهر اليرموك في موقع « الخيبة » لتخزين ٢٠٠ مليون م٣
وإقامة قناة عبر الأراضي السورية ، لتلتقي مع وادي الرقاد ـ أحد الأودية التي تصب في نهر اليرموك ـ ولكن فات الجميع الخطر المتربص على الحدود ، من قبل إسرائيل ، التي ضربت المعدات والآليات التي حضرت لتنفيذ المشروع

طرق ري أقل استهلاكاً للمياه ، وأكثر مردوداً مثل الـري بالتنقيط والرذاذ ، وتصفية المجاري وتنقيتها وتحـويلها من جـديد لسقـاية المزروعات . كل هذه الطرق وغيرهـا ساهمت بتخفيض ضئيـل لاستهلاك المياه الجوفية من ١,٣ مليار متر مكعب إلى ١,١ مليار متـر مكعب سنـويـاً . كمـا فـرض حصـار مـائي ، على العـرب الموجودين في فلسطين ، حيث تحول العديد من اليهود إلى تجار ماء يبيعون العرب المياه ، وبأسعار مرتفعة ، وقـد قدر استهـلاك الشخص الإسرائيلي من ا لمياه ، بعشرة أمثال استهلاك المواطن العربي . . .

ونـظراً لتمسك عـرب فلسطين ، بـأرضهم وجذورهم ، فقـد أخذوا يسقون بساتينهم المنزلية بمياه الشرب ذات الكلفة العالية ، وبعضهم ينقل مياه الشرب إلى الحقول القريبة ، ولكن حتى هذه الطريقة حـاصرهـا اليهود ، فقـررت لجنة الميـاه رفع سعـر المتر المكعب من المياه ، حيث يباع للعرب بـ ٩٠ أغورة ، بينما يباع للمستوطن اليهودي بـ ٢٠ أغورة !!؟ كما قامت شركات أمريكيـة إسرائيلية بحفر الآبار بأعماق كبيرة بلغت أحياناً ٩٠٠ م بالقرب من الحدود العربية ، بغاية استهلاك مياه أكثر من الأحـواض المائيـة المشتركة بين فلسطين والدول العربية المجاورة .

وهكذا تستخدم إسرائيل التقنية العلمية في سرقة المياه العربية من الأرض العربية قبل احتلالها بكثير !!؟ .

أما بخصوص سحب الـورقة المـائية من اليـد العربيـة ، فقد فعلت إسرائيل الكثيـر . فعشية إعـلان مؤتمر القمـة العربيـة عن تخصيص الاعتمـادات المـاليـة ، لتنفيـذ بعض المشـاريـع

المائية . . . قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة مالية قدرها مائة وخمسين مليون دولار ، على شكل مضخات وأنابيب مياه لدعم مشروع سرقة مياه نهر الأردن وجرها إلى النقب .

والخلاصة :

إن كل الإجراءات المتخذة لتقنين استهلاك المياه لأغراض الشرب والزراعة في إسرائيل ، لم يحد من الأزمة المائية الخانقة والمتزايدة التي عاشها الكيان الإسرائيلي قبل عام ١٩٤٨ م ويعود ذلك لسببين :

١ ـ حدودية موارد فلسطين المائية وزيادة الهجرة اليهودية إليها
٢ ـ عقم محاولة إيجاد صيغة تعاون مائي مع الدول العربية .

كل هذه الأسباب كانت من أهم دوافع عدوان حزيران ١٩٦٧ م ، على الدول العربية .

نتائج عدوان ١٩٦٧ م
على صعيد المسألة المائية

نتيجة عدوان حزيران ١٩٦٧ م خسر العرب أرضاً غالية تقدر مساحتها بثلاثة أضعاف مساحة فلسطين . . . فقد احتلت إسرائيل قطاع غزة وسيناء على الجبهة المصرية ، بينما احتلت الضفة الغربية والقدس على الجبهة الأردنية ، ومنطقة الجولان على الجبهة السورية[1] . وكان لهذا العدوان نتائج على صعيد المسألة المائية إيجابية بالنسبة لإسرائيل وسلبية جداً بالنسبة للعرب . . .

---

(١) الملاحظ هنا أن إسرائيل لم تحتل أراضي الجنوب اللبناني في هذه الحرب ، رغم أنها ساقطة عسكرياً . . . يعود ذلك إلى رغبة إسرائيل ، توجيه ضربة قويه إلى الدول العربية الأخرى « سوريا، مصر، الأردن » ، واحتلال أكبر مساحة من أرضها ، لأن هذه الدول قد تشكل قوة في المستقبل تجعل عملية تنفيذ عدوان مثل عدوان ١٩٦٧ م أمراً مستحيلاً . . . وهناك عامل آخر وهو دور فرنسا ، التي تعد نفسها وصية على لبنان ، وبذات الوقت كانت فرنسا المسلح الأول في حرب ١٩٦٧ م رغم ذلك تمنى « بن عوريون » على الرئيس الفرنسي الراحل « شارل ديغول » ضم جنوب لبنان إلى إسرائيل حين قال : (أمنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود إسرائيل الشمالية) .

نتائج عدوان ١٩٦٧ م بالنسبة لإسرائيل :

أ ـ على صعيد احتلال الضفة الغربية :

١ ـ إن احتلال الضفة الغربية خلق لإسرائيل مخزوناً مائياً جديداً يقدر بـ ٦٥٠ مليون م٣ ، من المياه الجوفية والينابيع . . . نجحت إسرائيل بسرقة ٤٨٥ مليون م٣ منها سنوياً .

٢ ـ رسمت حدود جديدة جعلت العوائد المائية لنهر الأردن كلها لصالح إسرائيل ، نظراً لأن الضفة الغربية أكثر انخفاضاً من الضفة الشرقية ، التي يسيطر عليها الأردن ، وبالتالي تجد سهولة في استخدام المياه . . .

٣ ـ سيطرت إسرائيل على جزء من منطقة الأغوار الغنية بالمزروعات الباكورية ذات المردود الاقتصادي المرتفع . . .

٤ ـ أصبح نهر الأردن يشكل مانعاً مائياً وخطاً فاصلاً بين الضفة الشرقية والغربية . . . وبالإضافة للنتائج السابقة ، أصبحت القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وهذا يعني تحقيق حلم من أحلام بني إسرائيل . . .

ب ـ على صعيد احتلال الجولان السورية :

١ ـ سيطرت إسرائيل على منطقة غرب القنيطرة « الجولان » التي تقع عند مفترق أربع دول «سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن » ومحاطة بمصادر مائية كبيرة مثل وادي « الرقاد » أو « الركاد » شرقاً ، ووادي الأردن وبحيرة طبريا غرباً ، ووادي اليرموك ، الذي يفصل الجولان عن شرقي الأردن جنوباً ، وجبال الشيخ التي تفصل لبنان عن سوريا شمالاً .

٢ ـ تعد منطقة الجولان منطقة زراعية جيدة ، ويوجد فيها وفرة مائية ومطرية، وقد بلغ المتوسط السنوي للأمطار فيها ٧٩٤ ملم ، ويشبه مناخها مناخ المناطق الساحلية لجهة معدل الأمطار والرطوبة . . .

٣ ـ أمَّن لإسرائيل السيطرة على حوض الأردن الأعلى والبالغ مساحته ٩٣٠٠ كم٢ ، والذي يحوي مخزوناً مائياً قدره ٩٠٠ مليون م٣ ، كذلك أضحى ٩٥٪ من أجزاء نهر الأردن ، من المنبع إلى المصب ، بيد إسرائيل .

٤ ـ غنى المنطقة بالغدران والوديان ، التي تمتلىء بالأمطار الشتوية ، ويعزز غزارتها ذوبان الثلوج في فصل الربيع ، وأحياناً تستمر عملية ذوبان الثلوج حتى الأشهر الأولى من فصل الصيف . . . مما يستدعي إقامة سدود على هذه الوديان تؤمن السقاية لبعض المزروعات الصيفية .

بالإضافة إلى المسألة المائية ، تشكل أرض الجولان مانعاً طبيعياً مفيداً من الناحية العسكرية ، حيث يبلغ ارتفاع هضبة الجولان ١٢٠٠ م ، بالإضافة إلى التلال العديدة الموجودة في هذه المنطقة ، مثل : « تل أبو الندى، تل العرام، تل أبو الخنازير، تل يوسف . . . » ، كلها تشكل خطوطاً دفاعية طبيعية ، وتؤمن مساحة رؤية « رصد » كبيرة .

الآثار السلبية لعدوان حزيران ١٩٦٧ م على العرب

أ ـ احتـلال الجـولان :

أفْقَدَ سوريـا جزءاً غـالياً من أرضهـا يعادل ١٪ من المسـاحة الكلية لسوريا .

شرد عدداً كبيراً من سكان الجولان يقدر بـ ١٠٠ ألف نسمة .

أفقـدنـا مخـزونـاً مـائيـاً يعـادل ١٤٪ من المخـزون المـائي السوري[1] ، عدا مياه نهر الفرات .

أوقع شريحة من شعبنا تحت الاحتلال لا تدع فرصة أو مناسبة إلا وتعبر عن صدق ولائها إلى الوطن الأم ، وتعبـر عن شهامتهـا وشموخ المجد العربي في نفوس أبنائها .

ب ـ احتلال الضفة الغربية والقطاع :

إن المعاناة التي يعيشها شعبنا في الضفة والقطاع كبيرة جداً ، وهم يقـدمون كـل يوم تضحيـات تزيـد بكثير عن طـاقاتهم . . . يـدفعهم إلى ذلـك حبهم لأرضهم ودينهم وانتمـائهم . . . وإذا استعرضنا المعاناة التي يعيشها شعبنا في الضفة والقطاع ، أدركنا

---

(١) انظر السلسلة القومية ١٢ إقليم الجولان ـ تأليف د . صفوح خير .

ضرورة دعم أهلنا في الأرض المحتلة . . . ونحن هنا سنستعرض المعاناة المائية لأهلنا في الضفة والقطاع ، وما يتعلق بها :

قبل عام ١٩٦٧ م كانت مؤسسة مياه الضفة الغربية ، هي المسؤولة عن الخدمات المائية في الضفة الغربية ، وبعد احتلال إسرائيل للضفة ، بشهرين فقط ، أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية القرار رقم (٩٥) مضمونه تكليف الحاكم العسكري الإسرائيلي بمراقبة استهلاك المياه في الوسط العربي . . . وبتاريخ ١/٨/١٩٨٢ م[1] أصدرت حكومة الكيان الإسرائيلي قرارها القاضي بالاستيلاء على مؤسسة مياه الضفة الغربية وتكليف مؤسسة « ميكروت » بإدارة الشؤون المائية في الضفة الغربية . . . وهكذا أصبح القرار المائي في الضفة ، بيد المحتلين اليهود ، وبدأت « ميكروت » بنشاطات مائية ، بغاية سرقة المياه العربية ، وحرمان أصحابها منها . . . ومن المعلوم أن مخزون المياه في الضفة الغربية يقدر بـ ٦٥٠[2] مليون م٣ . . . يستهلك العرب من هذا المخزون حوالي ١٢٠ مليون م٣ ، ويحاول العدو استغلال الباقي وتخفيض كمية الاستهلاك للعرب إلى أقل من ١٠٠ مليون م٣ سنوياً ، حيث تمنع إسرائيل التحريش والتشجير في المناطق العربية ، وتجبر العرب على زراعة الحبوب « بعل » بغاية المحافظة على المخزون الجوفي لصالح إسرائيل ،

---

(١) راجع مجلة الهدف ، العدد (٩٦٦) .

(٢) يلاحظ هنا أن مياه الضفة الغربية وحدها تعادل ٤١٪ من مخزون مياه فلسطين .

وتستخدم إسرائيل التقنية في استغلال المياه الجوفية لصالحها . فقبل عام ١٩٨٢ م قام الكيان الصهيوني بحفر ٢٩ بئراً ارتوازية في الضفة الغربية تضخ نصف كمية المياه التي تضخها الآبار العربية مجتمعة وعددها ٣١٤ بئراً[١] .

وفي عام ١٩٨٧ م قامت مؤسسة « ميكروت » ، بالتعاون مع إحدى الشركات الأمريكية « موريساه »[٢] ، بشق قنوات مائية من قرية « تقوع » ، قضاء بيت لحم ، لتصل إلى المستوطنات الصهيونية المقامة على أرض « السواحل الشرقية » تمهيداً لحفر عدد من آبار المياه في منطقة « بيت لحم » كونها تقع فوق حوض مائي كبير يشكل أكبر مخزون مائي جوفي في الضفة الغربية . . . وبالفعل باشرت إسرائيل بحفر بئر ماء بعمق يصل إلى ٩٠٠ م وبقطر ٣ م ويعطي ١٨ مليون م٣ سنوياً ، مما أدى إلى انخفاض غزارة المياه في الآبار المجاورة وخاصة في منطقة بيت لحم[٣] ، مما

(١) انظر كتاب سكان فلسطين ـ ديموغرافياً وجغرافياً ـ تأليف د . عبد القادر صالح ص ٢٠٠ .
(٢) راجع جريدة الوطن ، ١٩٨٧/٩/٧ م .
(٣) إن التركيز على مدينة بيت لحم وبيت ساحور بالذات من قبل قوات الاحتلال سببه العداء الشامل الذي يحمله اليهود لكل من هو غير يهودي وخاصة المسيحيين منهم ، فالهجمة على المسيحيين الفلسطيبيين كبيرة جداً ، لأن وجودهم ومعاناتهم في فلسطين ، يسبب الإحراج لقادة الغرب أمام الرأي العام الأوروبي . . . لذلك عمدت إسرائيل ، بالتواطؤ مع منظمات مسيحية متعاملة معها في الغرب مثل « منظمة السفارة المسيحية العالمية والدهرين . . » ، على تهجير المسيحيين من =

دفع رئيس بلدية بيت لحم السيد « إلياس فريج » أن يطلق نداءً لإنقاذ المدينة من خطر العطش حين قال :

(إن الواجب القومي والوطني يحتم علينا أن نتحرك على مختلف المستويات لمنع الخطر الجديد . . . لأنه بدون ماء لن نستطيع العيش) .

إن المعركة المائية ، « معركة العطش » ، ضد أهلنا في الضفة والقطاع مستمرة ، ولا بديل لإسرائيل عنها ، لأن إسرائيل « حدود ١٩٤٨ » تعاني من نقص كبير في المياه ، يضاف إلى

= فلسطين ، وتسهيل استقبالهم في الغرب . . ومدينة « بيت لحم » تلك ، المدينة المقدسة ، عانت ما عانت من اليهود ، مما أدى إلى انخفاض نسبة عدد المسيحيين فيها إلى ٢٠٪ من عدد سكان المدينة ، بعد أن كانت نسبتهم تساوي ٩٠٪ ، كل ذلك لأن إسرائيل تعمل على تهجير المسيحين من أرض المسيح ؟!! على مرأى الغرب ومسمعه وكأن مسيحيي فلسطين لا يشكلون عناصر من المجموعة البشرية عامة والمجموعة المسيحية خاصة . .

فبينما المستوطنون اليهود يحتلون بناء مصح القديس « مار يوحنا » في القدس وبطريارك القدس يهان ويضرب على مرأى كل البشر « عندما حاول إزالة نجمة داوود عن باب المصح » . أصدر الكونغرس الأميركي ، في الشهر الرابع من عام ١٩٩٠ م ، قراراً يعد القدس عاصمة أبدية لإسرائيل . . . ومن المفارقات العجيبة أنني وجدت لدى مطالعتي لتاريخ الفتح الإسلامي للقدس أن بطريارك القدس صوفرونيوس قد وقع معاهدة مع الخليفة عمر بن الخطاب تعهد بموجبها الخليفة عمر بعدم السماح لأحد من اليهود بالسكن مع نصارى القدس !!؟

ذلك المستوطنات التي أخذت تقام هنا وهناك ، والألوف المؤلفة من المهاجرين اليهود ، الذين ينتظرون الحضور إلى فلسطين ، الأمر الذي يتطلب موارد مائية إضافية . . . وقد عبر « مائير بن مائير » ـ مدير مؤسسة ميكروت ـ عام ١٩٨٠ م عن حجم الضائقة المائية المتوقع أن تعاني منها إسرائيل ، بقوله : (إن حاجة إسرائيل للمياه حتى نهاية القرن الحالي ستتطلب زيادة قدرها ٧٠٠ مليون م٣ إضافة لما تستهلكه الآن) .

وذكر معهد « ورلد ووتش » المهتم بالبيئة في تقريره لعام ١٩٨٧ ، أن إسرائيل تستعمل ما نسبته ٩٥٪ من مصادر المياه الموجودة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م ، أي الضفة والقطاع والجولان ، والزيادة المطردة في عدد المهاجرين اليهود[1] والتي يقابلها زيادة في عدد السكان العرب سيؤدي إلى مواجهة حتمية هدفها الماء لا أكثر . إذاً فمعركة المياه لا بد آتية .

إن انخفاض نسبة استهلاك العرب للمياه « شرب وزراعة » في الضفة الغربية إلى ٢٠٪ من مياه الضفة الغربية ، بسبب إصرار إسرائيل على منع العرب من استغلال مياههم . . . ومنع المزارعين العرب من حفر آبار جديدة لأغراض زراعية ، وحفر سلطات الاحتلال للآبار العميقة بجوار الآبار العربية ومنع صيانة

---

(١) نقلت صحيفة تشرين السورية بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣ م تصريحاً للبروفيسور سيرجودي لابرغولا ، الباحث في الجامعة العبرية ، قوله : (إن نصف يهود العالم سيبدؤون بالتوافد على إسرائيل ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ ، ووصلت نسبة اليهود في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م إلى ٦٠٪ من نسبة السكان في الضفة والقطاع) .

أو تعميق الآبار العربية القديمة ، وتركيب عدادات على الآبار العربية ذات الغزارة المائية . . . كل ذلك أدى إلى خسائر جسيمة ، أنهكت الإنسان العربي في الضفة الغربية ، لأنهم لا يستفيدون بسوى ٢٠٪ من مياههم ، وبالتالي تراجعت زراعاتهم المروية ، وتحولت الزراعة العربية من زراعة مروية إلى زراعة بعلية . . . ومن المعلوم أن سكان الضفة الغربية معظمهم فلاحين حيث بلغت نسبة العاملين في الزراعة ٤٣٪ من تعداد السكان عام ١٩٧٠ م ، بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٥ م[1] . . .

أما قطاع غزة ، فإن نسبة المشتغلين بقطاع الزراعة ٣١٪ عام ١٩٧٠ م ، والتي انخفضت إلى ١٥٪ عام ١٩٨٥ م . . . كل ذلك سببه المضايقات[2] التي تفرضها قوات الاحتلال على الزراعة ، بالإضافة إلى عدم مردودية الزراعة في المناطق العربية المحتلة ، لأن اليهود يفرضون قيوداً على تصدير الإنتاج ، كما أن

---

(١) راجع مجلة المهندس العربي ، العدد ٢٦ لعام ١٩٨٩ م ـ د . عدنان شقير ، الأستاذ في جامعة « بيت لحم » .

(٢) في إطار العقوبات التي تفرضها إسرائيل على الانتفاضة الفلسطينية ، أصدرت إسرائيل حظراً عاماً ، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣٠ م ، على تسويق الخضراوات والفواكه في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ م ، وفي هذا الإطار أيضاً صرح ورير زراعة العدو رفائيل إيتان ـ ١٩٩٠ م يقول . (إن إسرائيل ستوقف . . . بيع الأسمدة والكيماويات والبقر والصيصان والبذور وأشتال المزروعات للمزارعين في الضفة وغزة) .
انظر نشرة المجاهد الأسوعية « حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين » ، عدد ٤٩ .

هناك مقاطعة للمنتوجات الزراعية العربية من قبل اليهود لكي يصل الفلاح العربي إلى مرحلة هجرة الأرض وعدم زراعتها . . . فقد نجحت المضايقات الصهيونية ، في تخفيض مساهمة الزراعة ، في مجمل الدخل القومي للضفة والقطاع من ٤٣,٣٪ عام ١٩٧٠ م ، إلى ١٤٪ عام ١٩٨٥ م . كذلك مصادرة الأراضي وإغلاق الرعوية منها ، وعدم توفر المياه اللازمة للمواشي ، ساهم بتخفيض مساهمة الإنتاج الحيواني ، في مجمل الدخل القومي للضفة والقطاع . . .

الفصل الثالث

المطامع المستقبلية الإسرائيلية في المياه العربية

المطامع المستقبلية الإسرائيلية
في مياه الليطاني ـ اليرموك ـ الفرات ـ النيل

« حدودنا تكون في كل مكان يصل إليه محراث عبري »
[يوسف ترومبلدور » من نشرة « الكيرن كميت]

سندرس في هذا الفصل الأطماع المستقبلية في المياه العربية ، والتي يتوقع أن تكون عنوان المعركة القادمة مع العدو . . . عارضين بعض المعلومات الجغرافية المتعلقة بالأنهار المدروسة والبلاد التي تجري بها . . . منتقلين بعدها إلى دراسة هذه المطامع من الناحية السياسية والاقتصادية . . .

١ ـ الليطانـي [١]

تبلغ مساحة لبنان ٤٠٠, ١٠ كم٢ تشكل المناطق الجبلية ٨٠٪ من مساحته ، بينما تشكل السهول ٢٠٪ منها . . . وتتوضع السهول في الشريط الساحلي وجنوب لبنان والبقاع ، وتتركز الثروة المائية في مجموعة مياه سهل البقاع ، والجنوب اللبناني . . . ويأتي نهر الليطاني ، أكبر الأنهر اللبنانية ، في طليعة المصادر المائية الجارية في لبنان . . .

وينبع هذا النهر من نبع « العليق » جنوب غرب مدينة « بعلبك » ويجري جنوباً ماراً في مدينة « صيدا » ثم ينعطف غرباً بالقرب من « قلعة شقيف » ماراً في بلدة الزرارية ثم إلى « القاسمية » شمال مدينة صور ، ليصب عندها في البحر . ويبلغ طوله من منبعه إلى مصبه ١٦٠ كم ، بينما تبلغ مساحة حوضه

---

(١) أثرنا وضع مطامع اليهودية في مياه الليطاني ، تحت عنوان « مطامع مستقبلية » لأن وضع المحتلين الإسرائيليين في جنوب لبنان لا يزال قلقاً رغم الإجراءات التي يتحذونها لتمكينهم من الأرض والشعب في جنوب لبنان

٢١٦٨ كم^{٢} وتتراوح غزارته المائية بين « ٣ إلى ٩ م^{٣} ثا » حيث تكون ضعيفة بالقرب من المنبع ، قوية جدا عند المصب « القاسمية » ويرفده العديد من الأنهر مثل شتورا ـ قب إلياس . . .

وتستثمر مياه هذا النهر في ري الأراضي الزراعية وتوليد الكهرباء . . . ولكن ليس بالشكل الأمثل لعدم إشادة المشاريع المائية الكبيرة عليه . . .

ويعود سبب عدم استثمار هذا النهر ، إلى عوامل معيقة « داخلية وخارجية » ونحن هنا سندرس هذه العوامل نظراً لأهميتها .

أ ـ العوامل الداخلية :

من المعلوم أن لبنان يتشكل مجتمعه من تعددية دينية « إسلام ، مسيحية » ، يقابلها تعددية طائفية داخل كل دين « سنة ، شيعة ، دروز ، موارنة ، كاثوليك . . » بالإضافة إلى تعددية قومية حديثة نشأت نتيجة الهجرة إلى لبنان مثل : «عرب ، أرمن ، أكراد » . هذه التعددية الدينية والطائفية والقومية ، تحكمت بمصير القرار في لبنان ، فأي مشروع يعود بالفائدة على منطقة معينة معرض للتأويل والتفسير والاتهام ، ومرشح لفقدان أهميته بسبب المعالجات العقيمة « قيادية كانت أم شعبية » . . . وللأسف فإن المشاريع التي طرحت بشأن استغلال مياه نهر الليطاني ومنع هدر أكثر من ٣٠٠ مليون م^{٣} سنوياً من مياه الليطاني في البحر . . . لم تجد من ينفذها . . .

فقد تقدم العديد من الفئة الواعية[1] اللبنانية ، بمشاريع ذات نفع عام لاستغلال هذا النهر ، ويأتي في طليعتهم الأب « فرديناند بروست » الذي دعى في كتابه « لبنان هبة الليطاني » إلى استغلال هـذه الهبـة الإلٓهيـة ، كمـا حـذر من المطامـع اليهـوديـة في الليطاني . . . وأتى المهندس « إبراهيم عبد العال » لينقل دعـوة الأب « فرديناند بروست » لاستثمار مياه النهر من الدعوة الكلامية والأدبية إلى الدعوة الفعلية والعلمية . . . فأصدر كتاباً بهذا الشأن تحت عنوان « الليطاني » عام ١٩٤٨ م ، ووضع مخططات لعدة مشاريع مـائية ، مثـل « ري النبطيـة والخروب والبقـاع ، وإشادة سدود مثل الخردلة والقرعون ، وجر مياه عن طريق حفر الأنفـاق مثل نفق الأولي ونفق الزرارية ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، وتأمين مياه الشفة إلى بيروت . . . الخ » .

كـذلك شـرح « عبد العـال »[2] المطامـع الإسرائيليـة بميـاه « الليطاني » ، وحذّر ونبّه . . . وقام بتسليم المخططات اللازمـة لإشادة المشاريع المائية على نهر الليـطاني ، ودراسة التكلفـة ، والجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع إلى الحكومة اللبنـانية . . .

---

(١) نذكر هنا دور المهندس « ألبير نقاش » و « موريس الجميل » في إعداد مشاريع كبيرة لاستثمار مياه الليطاني .

(٢) أدركت إسـرائيل خـطر المشاريـع التي يـطرحهـا المهنـدس « إبـراهيم عبد العال » على طموحاتها المستقبلية ودور هـذه المشاريـع في تعزيـز ارتباط الفلاح اللبناني بأرضه ، لذلك دبرت عملية اغتيال لهذا المهندس في عام ١٩٦٩ م ، فسقط في ظروف غـامضة . إنـه شهيد الليـطاني ـ إبراهيم عبد العال .

ولم يكتف بذلك ، بل أخذ يعقد الندوات والمحاضرات ليخلق وعياً أكبر لأهمية هذا النهر . . .

إن لامبالاة وانشغال القيادات اللبنانية بتأمين مكاسب سياسية ، أو مادية ، لشخصها ، بالإضافة إلى وجود يد خفية « إسرائيل » تراقب الجميع . . . كلها عوامل أحبطت تنفيذ المشاريع المائية التي طرحت . . . وقد صرح السيد « تقي الدين الصلح » ، رئيس وزراء لبنان الأسبق ، عن الأسباب التي أدت إلى عرقلة تنفيذ مشروع الليطاني بقوله :

(. . . مطامع إسرائيل في نهر الليطاني لا تحتاج إلى دليل ، والجنوب اللبناني ضمن الحلم الصهيوني ، وكانت العقبة التي أمامي لإنجاز المشروع هي التكاليف . . .)[1] .

إن كل النداءات التي تعالت لاستغلال أمثل لنهر الليطاني لم يسمعها أصحاب القرار . كل ما في الأمر تشكلت مصلحة تسمى (مصلحة الليطاني) الشغل الشاغل لها الهوية الطائفية لمدير هذه المصلحة هل هو سني أو شيعي أو ماروني أم درزي . . .

ب ـ العوامل الخارجية : «فرنسا وإسرائيل» :

١ ـ فرنسا : غادرت قوات الاحتلال الفرنسية لبنان ، وتركت في هذا البلد آفات تفوق ضرر الاستعمار . . . ومن أخطر هذه الآفات مسألة الطائفية السياسية ، مما جعل البلاد في حالة فوضى دائمة . . . والأنكى من ذلك فَرْنَسة بعض الشرائح الاجتماعية في

---

(١) انظر مجلة العربي ، العدد ٢٤٥ ، لعام ١٩٧٩ م .

لبنان شعوراً ولغةً ، ورفع شعار ربط مصير لبنان بفرنسا . . كما ظهرت تيارات فكرية في لبنان ، تدعو لجعل لبنان بلداً محايداً . . . كل ذلك ، دفع الشعب إلى التراخي في مسألة الحفاظ على أمن البلاد ، بحجة الاعتماد على فرنسا عندما يتهدد لبنان أي خطر خارجي . وتعقيباً على مسألة الحياد ، وانسلاخ لبنان عن هموم المنطقة ، رغم أنه جزء لا يتجزأ من هذه المنطقة العربية له ما لها وعليه ما عليها . . كتب المحامي « هنري أبو خاطر » عام ١٩٦٩ م محذراً من خطر تغيب لبنان عن واقعه بقوله :

(إن الحياد لا ينقذ لبنان ، في عرفنا ، على المدى الطويل من خطر التوسع الصهيوني على أرضه ومياهه ، بل يفتح ثغرة في الجبهة الأمامية . . . بمواجهة إسرائيل . . لتنفذ خطوة خطوة إلى سوريا والأردن والعراق ومنها إلى وادي النيل . . .)[١] .

نخلص إلى القول : إن الطائفية السياسية إرث استعماري أربك القرار الوطني اللبناني ، وفي بعض الأوقات طغى القرار الطائفي على المصلحة العامة ، كذلك مسألة الحياد جعلت السياسيين يتعامون عن الخطر الذي يتهدد الجنوب اللبناني .

٢ ـ إسرائيل : بقدر إهمال الساسة في لبنان في بناء الاقتصاد اللبناني ، على قاعدة مادية صلبة « صناعة وزراعة » ، والاعتماد على السمسرة وفوائد البنوك . . . كان الاهتمام بمسألة استغلال

---

(١) انظر كتاب « فلسطين والخطر المصيري » بين النيل والفرات وما وراءه ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٦٩ م ، المحامي هنري أبو خاطر ، ص ٧٣ .

موارد لبنان وخاصة المائية من حانب إسرائيل . . .

ونظراً لطموح إسرائيل في السيطرة على نهر الليطاني ، بهدف تحويل مجرى النهر ، عند نقطة انعطافه غرباً ، إلى منطقة الجليل ، شمال فلسطين ، وسرقة ٣٠٠ مليون م٣ من مياه الليطاني ، والسيطرة أيضاً على نهر الحاصباني . . . قامت إسرائيل عام ١٩٨٢ م باحتلال جنوب لبنان بحجة تأمين سلامة الجليل بينما الواقع يدل على أن هناك سبباً أكبر من سلامة الجليل ، وهو تأمين المياه للجليل ، وهذا ما كشف عنه « مناحيم بيغن » في تصريح له بتاريخ ١٩٨٢/٦/٤ م حين قال : (إن إسرائيل العطشانة لا يمكن أن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً . . . إن القنوات باتت جاهزة فى إسرائيل لاستيعاب مياه الليطاني المحوَّلة) .

ونتيجة هذا الاحتلال وضعت إسرائيل يدها على أكثر من ٣٠ كم من مسار نهر الليطاني ، واستقرت قواتها أخيراً عند انعطاف نهر الليطاني غرباً ، أي عند أغزر جزء من مجرى النهر[١] والذي يسمى « نهر القاسمية » . . . وبعد عام واحد من الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، ١٩٨٣ م ، وصلت إسرائيل شبكة مياه القرى اللبنانية الحدودية بشبكة مياه شمال فلسطين ، كذلك قامت إسرائيل ، بذات العام ، بخفض منسوب بحيرة القرعون بحجة ارتفاع منسوب المياه فيها مما يشكل خطراً على المواقع العسكرية

---

(١) يسير نهر الليطاني ، دون غزارة تذكر ، حتى يصل إلى قلعة شقيف حيث تعزز غزارته عشرة مليارات م٣ من مياه الأمطار والثلوج ، وتسمي إسرائيل هذا الجزء من النهر « النهر الضائع » .

الإسرائيلية المجاورة بينما الحقيقة الضغط على الفلاحين اللبنانيين وحرمانهم من مياه السقاية لمزروعاتهم . . .

وفي عام ١٩٨٤ م قامت فعلاً بدراسة جيولوجية وفنية بواسطة خبراء . . . وبدأت بمشروع جر مياه الليطاني إلى إسرائيل ، واستخدمت خط التابلاين لجر المياه إلى مستعمراتها في الجولان . . . كذلك قامت بزرع الأسلاك الشائكة حول نبع الوزاني تمهيداً لضم النبع والأراضي المجاورة له إلى مستعمرة « مليان باروش » الحدودية . . وقد نقلت صحيفة السفير اللبنانية عن « زيماش يشاي » ، مفوض الماء العام الإسرائيلي ، تبريره لهذا العمل قوله : (إن لإسرائيل مطلباً محقاً في مياه الوزاني وهي ستعارض أية محاولة تجري في المستقبل للسيطرة على المنطقة وتحويل هذه المياه) .

وفي عام ١٩٨٦ م[1] قامت إسرائيل بتسييج عدة هيكتارات شمال منطقة « المطلّة » ، قرب نبع الوزاني ، بعد طرد المزارعين . وفي عام ١٩٨٩ م أقدمت إسرائيل على مدّ قساطل عيار ٦ بوصات من نبع العين المتفرع عن نهر الجوز ، أحد روافد الحاصباني .

إن سرقة المياه العربية في لبنان ، الجارية والجوفية ، تجري في وضح النهار دون معارضة تذكر ، حيث اقتصرت الإجراءات ، حيال هذا الموضوع ، على تقديم شكاوى إلى مجلس الأمن وإدانات كلامية من هنا وهناك . . .

---

(١) انظر صحيفة تشرين ، ١/٨/١٩٩٠ م

المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه الليطاني

إن بلداً مثـل لبنـان يتيـه فيـه القـرار ، وإذا وُجِـدَ يتعثـر ولا يُنَفذ . . يعد لقمة سائغة للعدو الإسرائيلي . . . وعزاؤنا الوحيد هنا ، تضافر بعض القوى الوطنية والإسلامية في لبنان ، لمنع أية محاولة استقرار دائمة لإسرائيل في لبنان ، ودب القلق في صفوف الجيش الإسـرائيلي ، ويدعم هـذا الجيش السوري . . . الـذي دفع الكثير الكثير ، ثمناً لبقاء لبنان شعباً وأرضاً .

. . . إن سوريا لن تسمـح ببقاء إسـرائيل في جنـوب لبنان ، كهدف مبدئي ، كما أنها لن تدع إسرائيل تتقدم باتجاه منابع نهر العاصي ، لما لهذا الأمر من تهـديد لمصـالحها المـائية . . . إن استمـرار الحـرب الأهليـة في لبنـان ، والضغط المتـزايـد على المقاومة اللبنانية . . . كلها عوامل ساعدت إسرائيل على المضي قدماً بتنفيذ مخططها لجر مياه الليطاني . . .

وشهد عام ١٩٩٠ م تطوراً كبيراً في حقل سرقة مياه لبنان حيث أنجزت المرحلة الأخيرة ، من عملية مشروع جر مياه نهر الليطاني إلى الكيـان الإسـرائيلي . . . ولبنـان لا يسـتـطيـع إلا أن يتقـدم بالشكوى إلى مجلس الأمن . فقـد تقدمت الحكـومة اللبنـانية ، بتاريخ ١٤/٤/١٩٩٠ م ، بمذكرة تحذر من المطامع الإسرائيلية بمياه الجنوب التي تستند إلى ادعاءات تاريخية ودينية واقتصاديـة مضمـونها السيـطرة على نبـع الـوزاني وأنهـار الحـاصباني والليطاني . . ولكن ما النتيجة . . . ؟ .

الخـلاصة : الحقيقـة التي يجب أن نـدركهـا جميعـاً ، أن إسرائيل التي دفعت ما لا يقل عن ٤ مليـارات دولار كلفة عمليـة اجتيـاح جنوب لبنـان ، عدا التكلفـة اليوميـة لـلآلـة العسكـريـة

الإسرائيلية منذ ١٩٨٢/٦/٤ م إلى اليوم ، بالإضافة إلى الخسائر البشـرية . . لن يكـون نهايـة كـل هـذا قـرار من مجلس الأمن مضمونه انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ولا عملية سلام . . . لأن استمرار إسرائيل باحتلال جنوب لبنان يعني كسب شعور يهود العالم ومالهم ، فضلاً عن النوايا التوسعيـة لإسرائيـل والمكسب الاقتصادي الذي حققته من سرقة أكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه لبنان سنوياً ، بالإضافة إلى ضرب زراعة الحمضيات في جنوب لبنان لأنها تشكل مادة مزاحمة للحمضيات المـزروعة في فلسطين . . .

إن يهود العالم تعاطفوا مع إسرائيل عشية اجتياح جنوب لبنان قولاً وعملاً . فقـد قامت منـظمة « سنـدات إسرائيـل »[1] ، بعد اجتيـاح إسرائيـل جنوب لبنـان ، بتسليم رئيس وزراء العـدو في حينهـا « بيغن » مبلغ ٣٥ مليون دولار أميـركي كـدفعـة أولى من ١٠٠ مليون دولار تعهدت بجمعها دعماً لعملية سلامـة الجليل ، كما سمتها إسرائيل ، ووضعت برنامـج إنفاق سلمتـه لـ « بيغن » مضمونه :

١ ـ فتح عهد جديد من التنمية الزراعية والصناعية في الجليل .
٢ ـ تأمين رأس المال اللازم لمشروع قنـاة البحرين « قنـاة تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت » .
٣ ـ توسيع البنية الاقتصادية للنقب من أجل التوطين .

---

(١) منظمة يهودية مالية شكلت عام ١٩٥٠ م
انظر جريدة البعث السورية ، تاريخ ١٩٩٠/٦/١٥ م .

كذلك قامت جمعية « النداء اليهودي » في أميركا بتكثيف نشاطها ، عشية الغزو الصهيوني لجنوب لبنان ، وشكلت ثلاث لجان لاستقبال التبرعات .

ـ اللجنة الأولى : تقبل التبرعات بدءاً من ١٠٠ ألف دولاراً وما فوق .

ـ اللجنة الثانية : تقبل التبرعات بدءاً من ٥٠ ألف دولاراً وما فوق .

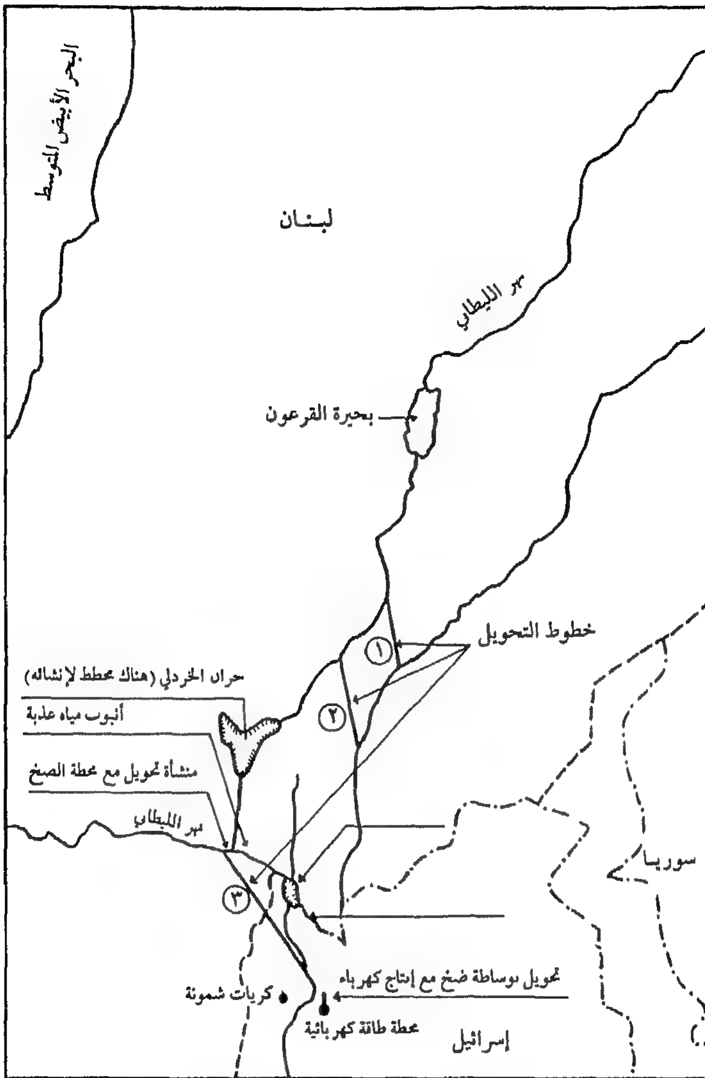
ـ اللجنة الثالثة : تقبل التبرعات من ١٠ آلاف دولاراً وما فوق .

وقد جندت هذه الجمعية بحملتها العديد من الشباب والشابات ، اليهود وغير اليهود ، وأتبعتهم بدورات وبرامج لأصول الجباية وجمع التبرعات وإثارة الهمم . . .

وفي عام ١٩٨٢ م أقامت جمعية « النداء اليهودي » حفلاً كبيراً لـ ١٥٠ يهودي تعهد كل منهم بدفع تبرعات بقيمة ١٠٠ ألف دولار حضره وزير الخارجية الأمريكي « جورج شولدز » ووزير الخارجية الإسرائيلي « أبا إيبان » . . .

وفي بداية عام ١٩٨٣ م حضر إلى القدس أعضاء من جمعية النداء اليهودي ، والعديد من المتبرعين ليسلموا وزير المال الإسرائيلي التبرعات لدعم عملية احتلال جنوب لبنان ، وتظاهر الجميع فرحاً في شوارع القدس وبجوار جدار المبكى وهم يهتفون : (كلنا واحد ، كلنا واحد) .

بقي أن نقول : إن الحركة الصهيونية التي تقدمت بمذكرة إلى مؤتمر الصلح عام ١٩١٨ م تقول فيها : (لا بد من إدخال المياه الضرورية للري والقوى الكهربائية ضمن حدود فلسطين . . .



خريطة تحويل مياه الليطاني إلى حوض الأردن

* المصدر: إليشع كالي، «المياه والسلام»، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحة ١٣٦.

مجـرى نهر الليـطاني ومنابـع نهر الأردن وثلوج جبـل الشيخ) ، وعـادت وأكـدت على لســان الصهيـوني « أبـا إيبـان » ، عــام ١٩٥١ م ، بأنها تولي نهر الأردن ومنابعه كل الاهتمام وهذا يعني أن إسـرائيـل تسعى إلى الاستيـلاء على أقنيـة حـاصبيـا وراشيـا ومرجعيون وجزء من سهل البقاع الغربي . كما أنها طلبت ، في عام ١٩٥٢ م من الخبيرين الأمريكيين « جيمس هيس » و« جون كـوتون » حسـاب مؤشر مخـزون المياه الجـوفية والسـطحيـة في فلسطين على أن يكون مخـزون الماء في نهـر الليطاني وحـوضه ضمن المؤشر الدال على مخزون الماء في فلسطين ، كونها تعد الليطاني يشكل الحدود الشمالية لها . . .

وبعـد كل هـذا هل يمكن أن تتخلى إسـرائيل عن الليـطاني بالسهولة التي يظنها بعضهم « رأي عام » ـ « ضغط أميركي » ؟ .

٢ - نهر اليرموك

ـد :

ـكن تصنيف الأراضي السورية وفق معدلات سقوط الأمطار[١]
لنحو التالي :

ـصف الأراضي السورية تقريباً جاف وصحراوي ، معدل
لأمطار فيها بين ١٠٠ إلى ٢٥٠ ملم سنوياً مثل : تدمر، دير
لزور، التنف، دمشق. . .

ـبع الأراضي السورية نصف جاف ، معدل الأمطار فيها
٢٥٠ إلى ٥٠٠ ملم سنوياً مثل : الجزيرة السورية، حلب،
لمنطقة الجنوبية .

ـبع الأراضي السورية رطب ، معدل الأمطار فيها فوق
٥٠٠ ملم مثل · الأراضي الساحلية والمناطق الجبلية .

ن هنا يتجلى دور استخدام مصادر المياه الجوفية والجارية
زراعة ، كحل بديل لانحسار الأمطار ، وتقلبات المناخ في
ا .

ـظر أطلس المناخ في سوريا ، الصادر عن المديرية العامة للأرصاد
ـجوية في سوريا .

يُعَدّ وادي اليرموك في طليعة المصادر المائية الداعمة للأنشطة الزراعية في المنطقة الجنوبية من سورية ، سواء من حيث المياه الجوفية أو الجارية ، لذلك سنلقي الضوء على هذا المصدر المائي الهام .

يوجد في حوض اليرموك خمسة مجاري مائية رئيسية إضافة إلى بعض المجاري الفرعية التي تصب في المجاري الرئيسية وهي :

١ ـ وادي الزيدي .
٢ ـ وادي أبو الذهب
٣ ـ وادي الهرير[١] .
٤ ـ وادي العلان[٢] .
٥ ـ وادي الرقاد .

وتستخدم مياه الينابيع والوديان ، التي تمول وادي اليرموك بالمياه ، لأغراض مختلفة ، ويستهلك قسم منها للشرب كونها عذبة مصدرها ذوبان الثلوج من مرتفعات جبل الشيخ ، وقسم آخر يستخدم لسقاية المزروعات والمواشي ، ويجري الفائض في الوديان ليصب في المجرى الرئيسي « وادي اليرموك » الذي يبلغ طوله ٤٠ كلم منها ٢٣ كلم في الأراضي السورية ، والباقي في الأراضي الأردنية والفلسطينية ، كما تبلغ مساحة حوض اليرموك

---

(١) وادي الهرير يحمل إلى اليرموك مياه حوران والسفح الغربي لكتلة جبل العرب .

(٢) وادي العلان يحمل إلى اليرموك مياه السفح الشرقي لهضبة الجولان .

٧٥٨٤ كلم^{2} . . . ويرفد وادي اليرموك نهر الأردن في جنوب بحيرة طبريا ليشكلا ما يسمى نهر الشريعة وهو أغزر جزء من نهر الأردن . . . والجدول التالي يبين حجم الوارد المائي لنهر اليرموك من المجاري المائية الرئيسية ٠

مسلسل	اسم الوادي	الحجم المائي الوارد بالسنة م م^{3}	الغزارة الوسطية الواردة ل/ثا
١	الزيدي	٠,٢	١٤
٢	أبو الذهب	٩٠,١	٢٨٥٩
٣	الهرير	٤٥,١	١٤٣٠
٤	العلان	٤,٩٢	١٥٦
٥	الرقاد	٤,٧٣	١٥٠

هذا من الناحية الجغرافية لوادي اليرموك ، ولكن ماذا عن المطامع الإسرائيلية بمياه نهر اليرموك ولماذا ؟ .

من المعلوم أن نهر اليرموك رافد جيد لنهر الأردن حيث تصل كمية المياه في نهر الأردن عند وصوله إلى جسر المجامع ، بعد أن يرفده نهر اليرموك ، ١٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً منها ٤٧٥[1] مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك والباقي من الروافد الأخرى . وبالتالي أي مشروع يطرح لاستغلال مياه نهر الأردن لا بد أن يلحظ ضرورة استمرار تدفق مياه نهر اليرموك فيه ، والتي

---

(١) انظر كتاب « مؤامرات حول مياه نهر الأردن » ، دراسة قامت بها الجمعية العربية بدمشق ـ مطابع دار الوحدة بدمشق ، ص ٢٤ .

تشكل ٣٨٪[١] من مياه نهر الأردن . . .

وهناك عامل الملوحة حيث يبلغ متوسط الملوحة في مياه نهر اليرموك نحو ٨٨[٢] جزء من المليون ، بينما يبلغ متوسط الملوحة في مياه بحيرة طبريا نحو ٣٠٠ جزء من المليون ، وهذا يعني ارتفاع درجة الملوحة في نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبريا ، وفي حال منع وصول مياه نهر اليرموك لترفد مياه نهر الأردن بإقامة سد مثلاً عند أرض المقارن ، فإن نسبة الملوحة في مياه نهر الأردن ستكون مرتفعة جداً ، وتصبح مياه نهر الأردن غير صالحة للزراعة .

من هنا فإن المشاريع المقترح تنفيذها من قبل خبراء الماء المتعاطفين مع الصهاينة ، على نهر الأردن ، تشكل في طياتها مطامع بمياه نهر اليرموك ، وإن لم يشر إليه صراحة . . . وعلى سبيل المثال فإن امتياز « روتنبرغ » الخاص بتوليد الكهرباء كان من المفترض إشادة عناصر المشروع عند نقطة اتصال نهر اليرموك بنهر الأردن على بعد ٦ كلم من بحيرة طبريا لتوفر الغزارة المطلوبة . . . كذلك مشروع « لوذرميلك » عام ١٩٣٨ م تضمن اقتراحاً لجر المياه من روافد نهر الأردن لري سهل « مرج ابن عامر » ومن بينها نهر اليرموك .

---

(١) أدى إنشاء السدود السطحية في جنوب سوريا إلى تحفيض المياه الواصلة لتغذية نهر الأردن من ٤٥٠ مليون م^3 إلى ٢٢٥ مليون م^3 .

(٢) انظر كتاب « مؤامرات حول مياه نهر الأردن » ، دراسة قامت بها الجمعية العربية بدمشق ، مطابع دار الوحدة العربية بدمشق ، ص ٩٣ .

سوريا
لبنان
الليطاني
حاصباني
كوكبا
بانياس
مجرى ماء
حدود
مجردة من السلاح
قناة
سد
البحر الأبيض المتوسط
فلسطين المحتلة
حيفا
بحيرة طبريا
الأردن
اليرموك
المخيبة
مقرين
الأردن
الأردن
زرقا
قناة الغور
قناة الغور الشرقية
عمان
تل أبيب
القدس
بحر الميت
غزة
مصر

المشروع العربي المصدر . جريدة الديار

أما مشروع « جونستون » ، عام ١٩٥٣ م ، فقد تضمن المشروع إنشاء ثلاث أقنية ري أهمها القناة الثانية[1] ، والتي اقترح « جونستون » أن يكون طولها ١٢٠ كم وبتصريف ١٦ متراً مكعباً في الثانية ، وتأمين مياهها من نهر اليرموك . . .

نخلص إلى القول : إن نهر اليرموك بمواصفاته الفنية : انخفاض نسبة الملوحة + حجم المياه التي يرفد بها نهر الأردن ، يشكلان حجر زاوية لأي مشروع أُقيم أو سيقام على نهر الأردن . . . لذلك ليس من مصلحة إسرائيل إقامة أي مشروع على نهر اليرموك من شأنه تخفيض المياه الواردة إلى نهر الأردن منه . . . لا سيما بعد أن سيطرت إسرائيل على مجرى نهر الأردن بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ م وبقاء نهر اليرموك خارج السيطرة الإسرائيلية .

والآن ، ماذا عن استثمار مياه هذا النهر من قبل الجانب العربي ؟ .

تُعَدُّ الحكومة السورية من الحكومات العربية الرائدة في مجال استثمار الموارد المائية . . . يدلنا على ذلك خارطة المشاريع المائية في سوريا ، وخاصة المشاريع المائية في جنوب سوريا ، على الحدود مع فلسطين ، وعلى نهر اليرموك بالذات . . . مرد ذلك وعي متزايد لدور المياه في ربط الإنسان بالأرض ، بالإضافة إلى اتجاه سوريا نحو توظيف الورقة المائية التي تملكها « نهر اليرموك » لمنع إسرائيل من تحقيق مكاسب

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٤ .

اقتصادية عن طريق الاستفادة من الموارد المائية العربية مما ينعكس إيجاباً على الوضع العسكري الإسرائيلي . . .

من هنا فإن سوريا ، تعمل جاهدة لاستغلال أكبر كمية ممكنة من نهر اليرموك ، عن طريق إقامة السدود على الوديان الرافدة لنهر اليرموك بغاية تجميع المياه الشتوية والربيعية . . . بالإضافة إلى مشاريع نوعية ضخمة مثل مشروع « اليرموك الأعلى » الذي يعدّ من المشاريع المفيدة للأنشطة الزراعية في جنوب سوريا وصفعة مائية كبيرة لإسرائيل ، حيث تضمّن هذا المشروع ، اليرموك الأعلى ، إقامة شبكة لريّ الأراضي الواقعة ضمن مساحة المشروع والمقدر مساحتها بـ ٧٥ ألف دونم : أرض تقع في مدينة درعا وبعض قراها مثل : طفس ، داعل ، اليادودة ، غزالة . . . ، وذلك عن طريق تركيب أربع محطات لضخ المياه الجارية في مجرى نهر اليرموك إلى مناسيب أعلى « لأن الوادي منخفض أكثر من الأرض الزراعية » ، ووصلها مع شبكة مياه مكونة من أقنية مكشوفة ومطمورة . . . يبلغ طولها ١٩٠ كم .

إن تعاظم اهتمام سوريا بمياه وادي اليرموك ووضع خطط مشاريع مائية بغاية استهلاك أكبر كمية مياه ممكنة . . . يشكل قلقاً لإسرائيل لأن إسرائيل تعاني ما تعاني من نقص في المياه نتيجة زيادة استهلاك المياه في أغراض الزراعة والشرب ، وأي انخفاض في كمية المياه ، التي تصب في وادي الأردن عن طريق نهر اليرموك ، يمنع إسرائيل من تنفيذ خططها المائية ويضر أيضاً في المشاريع القائمة ، وهذا ما عبّر عنه « تسميح يشاي » ، مفوض المياه في إسرائيل ، عشية الاتفاق السوري ـ الأردني عام

١٩٨٧ م حول إشادة سدّ الوحدة على نهر اليرموك[١] حين قال :

(إن إسرائيل بحاجة إلى ٥٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك في فصل الشتاء والربيع ، و ٢٥ مليون متر مكعب في الصيف ، حيث تقوم بتحويل هذه المياه إلى بحيرة طبريا « لرفع منسوب المياه فيها بسبب شدة التبخر » وتخطط للسيطرة على ٨٠ إلى ٩٠ مليون متر مكعب من المياه في عام ١٩٩١ م ، وإذا ما قامت سوريا والأردن بإنشاء سدّ الوحدة على نهر اليرموك فإن ذلك سيعيق تنفيذ المخطط الإسرائيلي) .

نفهم من قول مفوض المياه الإسرائيلي أن هناك تناقضاً في المصالح المائية بين سوريا وإسرائيل . سوريا تسعى للاستفادة من كل قطرة ماء في نهر اليرموك ، وإسرائيل تخطط للاستيلاء على كل نقطة ماء من نهر اليرموك ، من رأس النهر في أرض منطقة المزيريب إلى المصب . . .

وحلم احتلال حوران ، وخاصة الجزء الجنوبي منها ، حلم قديم . فالتوراة تعدّ حوران[٢] مخزناً لغذائها تماماً كما تعدّ لبنان مخزناً لمائها . . . وفسر هذا الحلم التوراتي « بن غوريون » عندما سطر مذكرة للحكومة البريطانية عام ١٩٢٠ م ضمّنها تصوره

---

(١) إن هذا المشروع موضوع اتفاق بين سوريا والأردن منذ عام ١٩٥٣ م كما دعى إلى تنفيذه مؤتمر القمة العربية المنعقد عام ١٩٦٤ م والعائق أمام تنفيذ المشروع المال وإسرائيل .

(٢) من المعلوم أن حوران تعني السهل والجبل سهل حوران وجبل العرب وهي منطقة تبدأ من سهل الصفرين ، جنوب بلدة الكسوة التابعة لريف دمشق ، حتى حدود الأردن فهل يقصد بن غوريون ما يقول ؟ .

للدولة اليهودية المنشودة عندما قال :

(. . . طالبنا دائماً أن تشمل أرض إسرائيل الضفة الجنوبية لنهر الليطاني وإقليم حوران من منبع اللجاه جنوب دمشق . . . إن أهم أرض إسرائيل هي : الأردن والليطاني واليرموك والبلاد بحاجة إلى هذه المياه . . .) .

بقي أن نقول ، بافتخار : إن سوريا قادرة على حماية حدودها لأنها بَنَت ، فعلاً ، جيشاً قويّ العدة والعدد معبأً نفسياً وفكرياً وعقائدياً للدفاع عن حق هذه الأمة . . . وهدف سوريا اليوم هو الوصول إلى التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل . وإيماناً منا بأن التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل مسألة متكاملة فهو توازن في السلاح والعلم والتعبئة . . . الخ ، فإننا هنا نركز على تنمية استثمار الموارد المائية لأنها تخلق موارد اقتصادية جديدة تدعم الآلة العسكرية وتجعلنا قادرين على مواكبة تطور الأسلحة . . . وعليه ، فإن التركيز أكثر فأكثر على تطوير الجيش السوري ، وتنمية الموارد الاقتصادية يجعل هذا البلد ممتنعاً على المطامع اليهودية . . .

ومن خلال تحقيقي لموضوع نهر اليرموك ، واستغلال مياهه ، لاحظت أن هناك عشرات الألوف من طلبات الترخيص لحفر آبار في سهل حوران . . . يقابلها حظر على حفر الآبار من قبل الهيئات المائية السورية ، بغاية الحفاظ على مخزون مياه حوض اليرموك . . . وكحلّ لهذه المسألة نقترح ما يلي :

١ ـ سحب رخص الآبار المعطاة سابقاً ، والتي تقع ضمن الأراضي التي يرويها مشروع اليرموك الأعلى ، لوجود

ازدواجية في مصدر مياه الري .

٢ ـ إعطاء رخص مقابلة للرخص المسحوبة في الأراضي الواقعة خارج مشاريع الري « مشروع اليرموك الأعلى » .

٣ ـ إعطاء رخص حفر آبار للجمعيات الفلاحية ، أي جعل ملكية الآبار جماعية ، خارج خارطة مشاريع مياه اليرموك وبالتالي يتقلص عدد الآبار المطلوب ترخيصها .

٤ ـ حفر آبار بأعماق كبيرة في المناطق المجاورة للحدود السورية ـ الفلسطينية لسحب مياهنا من تحت أقدام محتلي أرضنا .

يجب أن يدرك الجميع أن لاستغلال المياه في هذه المنطقة بالذات « حوران » بعداً قومياً أكثر من البعد الزراعي والاقتصادي . . . وعليه يجب إيجاد صيغة تحافظ على مخزون مياه حوض اليرموك ، وتؤمن الفائدة للفلاحين بما يعزز ارتباط الفلاح بالأرض لأن للمسألة بعداً يدخل في عملية التوازن الاستراتيجي .

٣ ـ الفرات والنيل [1]

إذا نظرنا إلى قوة إسرائيل من الناحية العسكرية والبشرية . . . نجدها غير قادرة على تحقيق حلمها التوراتي : « حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات » ـ على الأقل في الزمن المنظور ـ . ويعود ذلك إلى عوامل محلية ودولية يطول بحثها . . . ولكن هل يعني هذا وقوف إسرائيل على ما هي عليه اليوم وعدم العمل لتحقيق اليوم الذي ترى حلمها فيه ؟! .

إذا استبعدنا إمكانية تنفيذ إسرائيل لأحلامها الكبيرة في القريب العاجل ، فلا يمكننا أبداً أن نستبعد أو نتغاضى عن رصد عملها الدؤوب وكشفه من أجل تحقيق التراث التوراتي الذي يعدّ تحقيقه ضرورة أكثر ما يكون أحلاماً تداعب بني إسرائيل في منامهم .

فيوماً بعد يوم تتسلل إسرائيل إلى دول المنبع لنهري « الفرات

---

(١) نقلت صحيفة الدستور الأردنية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٨/٥ م تصريحاً لـ « جوزيف روستوا » أحد البارزين في دراسة التقلبات الدولية قوله : (العَلَمُ الإسرائيلي مساحة بيضاء يحدها شريطان عاموديان باللون الأزرق . . . العامودان هما نهر الفرات والنيل) .

والنيل » وهي « تركيا وأثيوبيا » محاولة من هناك إشعال فتن سببها الخفي منع الدول العربية سوريا، العراق، السودان، مصر، من الاستفادة من مياه هذه الأنهار ، وبالتالي إضعافها اقتصاديا ، وقد يؤدي الأمر إلى إشعال حروب بين الدول التي يمر بها نهرا الفرات والنيل لعدم توفر اتفاقية لقسمة المياه بين مصر والسودان وأثيوبيا ، من جهة ، ولعدم الالتزام باتفاقية اقتسام المياه والقوانين الدولية الناظمة لقسمة مياه الأنهر المشتركة بين سوريا والعراق وتركيا من جهة أخرى . . .

والآن لنقرأ الموضوع وخلفياته من النواحي السياسية والاقتصادية :

الفرات[1] والعلاقة بين تركيا وسوريا والعراق :

إن التسلل اليهودي لتركيا أمر بات معروفاً ، فمنذ أن دخل اليهود الأسبان تركيا هرباً من الاضطهاد المسيحي في الغرب إلى اليوم وتركيا تدفع ثمن كرمها واستقبالها لهؤلاء الذين عاثوا فساداً في البلاد وهتكوا المحرمات . .

وتجلى دور هؤلاء اليهود الأسبان ، في تركيا ، عندما ظهرت فكرة اليهودي « شابيتاي تسيبي » عام ١٦٦٦ م ، ابن التاجر

---

(١) يتشكل نهر الفرات من التقاء رافدين أساسيين هما : « مراد صو » وطوله ٦٠٠ كلم ، و« فرات صو » وطوله ٤٠٠ كلم يلتقيان ليشكلان نهر الفرات عند منطقة كيبان في تركيا ، طول نهرالفرات في تركيا من « كيبان » إلى سوريا « جرابلس » ٤٢٠ كلم ويجري في سوريا ٦٨٠ كلم ، وفي العراق ١٢٠٠ كلم

الأزميري « مردكاي » ، والذي سمى نفسه المسيح المنتظر واختار لنفسه اسماً آخر هو « ملك ملوك الأرض » وأخذ أصحابه يزعمون له العجائب : قوي ، رائحته عطرة مثل الأنبياء . . . يتلقى الأسهم والطعون في جسده دون ألم . . .

وعندما انكشف أمره دخل وجماعته من اليهود الإسلام وتظاهروا به حماية لمخططهم وهو القضاء على دولة الإسلام في تركيا لاستبدالها بنظام سياسي علماني ، وتغيير أوصاف المجتمع التركي من مجتمع مؤمن محافظ على الأخلاق والقيم ، ومتمسك بانتمائه إلى العائلة الإسلامية الواحدة ، إلى مجتمع سمته التخبط ، ضاعت به الضوابط . . . وبعدها دفعت « أتاتورك » إلى السلطة والذي بدوره غيَّر وجه تركيا وأظهر عداءه للعرب والإسلام ، فَمِن منع الأذان باللغة العربية وحصر لباس الشيوخ في المساجد ودور العبادة إلى تغيير العطلة الأسبوعية للبلاد من يوم الجمعة إلى يوم الأحد .

كل ذلك ، وغيره وطد دور اليهود « الدونمة »[1] في تركيا حتى أصبحوا صنّاع قرار وقادة أحزاب .

. . . الخلاصة ، أن التسلل اليهودي لتركيا هو بداية لخطر قادم من الشمال، ولا بد لهذا الخطر من مسببات تُعَدّ ليظهر ويتجلى . . وتأتي المشكلة المائية واقتسامها بين تركيا وسوريا والعراق على رأس العوامل المؤدية للخطر القادم ما لم يُتدارك الموضوع بوعي واهتمام .

---

(١) راجع تاريخ الجمعيات السرية للحركات الهدامة ، تأليف محمد عبد الله عناق ، دار الهلال ، مصر ، ١٩٢٦ م

. . . ومن العوامل الأخرى التي يمكن أن تنعكس على المسألة المائية بين تركيا وسوريا والعراق مشكلة « الأكراد » ، حيث يناضل الأكراد ليقيموا دولة خاصة بهم أغلب أراضيها في تركيا وتحديداً في السهول والجبال المجاورة لنهري دجلة والفرات في الأراضي التركية . . . وقراءة سريعة للمشكلة الكردية تدلنا على إمكانية توظيفها في القضايا المائية . . . حيث يقدر عدد الأكراد الذين يقيمون في المناطق الحدودية بين سوريا والعراق وتركيا وإيران حوالي ١٢ مليون نسمة . . . تفتّح في نفوسهم الشعور القومي مع بداية انهيار الخلافة العثمانية واستقلال العرب عن حكم الآستانة . . .

وبعد انتهاء فترة الاستعمار في المنطقة ، وقيام دولة سوريا والعراق ، تطلع الأكراد ليكون لهم دولة خاصة شأنهم شأن الآخرين . . . بعد أن كان الجميع تحت راية الخلافة العثمانية . . . وبالتالي تعددت المواقف تجاه فكرة تشكيل دولة كردية .

فعلى المستوى العربي نلاحظ اتجاهين في التعامل مع المشكلة الكردية : اتجاه مناصر للأكراد بحجة مناصرة حركات التحرر . . . واتجاه معادٍ للتطلعات القومية الكردية ومغالٍ في معاملتهم بالعنف والقمع . .

أما على المستوى التركي فإن تركيا لا يمكن أن تقبل بأي شكل من الأشكال بقيام دولة كردية لسببين :

١ ـ العداء القومي التركي ـ الكردي والذي بدأ أول ما بدأ بعهد « أتاتورك » حيث ثار الأكراد ضد القرارات التي أعلنها

أتاتورك عام (١٣٤٤ هـ) والقاضية بمعارضة الإسلام وإثارة التعصب التركي ، ومنعهم عن إقامة احتفالاتهم ومناسباتهم الخاصة بهم ، حتى أنه حذّر على أي كردي التكلم في الشارع أو الأماكن العامة بالكردية .

٢ ـ جغرافية الدولة المنشودة ، والتي تقع بعض أجزائها في السهول والجبال القريبة من نهر الفرات والتي سبق لـ « أتاتورك » ، أن رحّل الأكراد منها ، وبالتالي وقوع أكثر من ١٠٠ كلم من مجرى الفرات ، والواقعة في الأراضي التركية ، داخل الدولة الكردية المنشودة مما يسبب خسارة تركيا للمردود الاقتصادي لهذه الأراضي ناهيك عن وقوع بعض المشاريع المائية الضخمة مثل « سد أتاتورك » الترابي ، والذي يعدّ من أكبر السدود الترابية في العالم ، تحت السيطرة الكردية .

إن الانقسامات الداخلية التي تعاني منها الأحزاب الكردية تحاول القوى الكبرى « الشيوعية ، والرأسمالية » أن تستغلها لمصلحتها ، إذ تميل بعض الأحزاب إلى الشيوعية وبعضها الآخر إلى الرأسمالية وقليل منها يتطلع إلى إعادة تشكيل خلافة إسلامية تنهي الخلافات القومية وتنعش الشريعة الإسلامية . . .

باختصار ، أصبح للجميع مآرب في المسألة الكردية ، سواء أكان متحفظاً أو مؤيداً أو معارضاً ، وتركيا اليوم تتطلع إلى استهلاك أكبر كمية ممكنة من المياه ، والإبقاء على احتلال لواء اسكندرون ، الذي يعدّ من أخصب الأراضي السورية ، والذي لم يزل محط خلاف بين سوريا وتركيا إلى اليوم ، بالإضافة إلى

ظهور اتجاهات متعصبة داخل القيادات التركية تدعو إلى استغلال ورقة المياه للضغط على الدول العربية التي تتعاطف مع الأكراد حتى أن بعض المتشدِّدين صرح عشية قطع مياه الفرات عن سوريا والعراق ، مع مطلع عام ١٩٩٠ م بحجة تجريب سد « أتاتورك » الترابي ، بقوله : (يجب أن نبيع العرب المياه كما يبعوننا النفط تماماً) .

الخلاصة :

إن الآفة اليهودية تعشق العمل في مثل هذه المراتع التي تعجُّ بالخلافات والانقسامات وتحويلها إلى حقول جيدة تستغل لانتاج المزروعات الضارة . . . ونحن هنا لا نستطيع إثبات العلاقة المباشرة لليهودية بموضوع مياه نهر الفرات أو المشكلة الكردية ، أو حتى دورها في سياسة تركيا في الوقت الحاضر . . ولكن نستطيع القول ، ومن خلال تحليل تاريخ الأحداث المتعلقة بخلق الكيان الإسرائيلي في فلسطين ، إن اليهود احتلوا « قرار » بريطانيا قبل أن تنشط الأخيرة بمساعدة اليهود بإنشاء كيانهم المزعوم في فلسطين بكثير .

إن فهم فلسفة التفكير اليهودي هو مَلَكَةٌ لا يمكن أن يحملها المرء إلا إذا درس الفكر اليهودي الديني والسياسي ، عندها يستطيع بسهولة أن يكشف طبيعة هذا التفكير ، ولست مبالغاً إذا قلت : إن التفكير اليهودي مكشوف وواضح إذا ما اتبعنا المنهج المشار إليه . فهل من ثورة فكرية ومطالعة دؤوبة للمخزون الفكري اليهودي متزامنة مع إعداد عسكري . . . ليدرك الجميع أن اليهودية عبارة عن مارد أجوف .

٤ - النيـل

«يمكنني أن أوضح حقيقة جلية، هي أن من يستولي على أعالي النيل يملك زمام مصر . فدولة متمدنة في أعالي النيل يمكنها أن تبني قناطر عبر مخرج فكتوريا نيانزا. . وسوف تكون هذه العملية سهلة ولو تمّت مرة فإن إمداد النيل سوف يكون في أيدي هذه الدولة المتمدنة إذا نشبت حرب بينها وبين مصر المسكينة، فإنها تستطيع أن تغرقها بالفيضان . . أو تقطع عنها المياه عندما تشاء»[1]

[الإنكليزي «سكوت منكريف»]

تمهيـد :

لا نبالغ إذا قلنـا إن مصر عـطاء النيل ، لأنـه لا يمكن تصور مصر ذات حضارة وكتلة بشرية كبيـرة ، كما هي عليـه اليوم وفي المـاضي ، دون النيـل ، وهي الفقيـرة بـالأمـطار ومعـدومـة الثلوج . . . ومنـذ القديم شعـر المصريـون بأهميـة النيل ، ففي عصـر الخـرافـة عبـده بعضهـم ووهبـوه كـل عـام أجمل فتيـاتهم وفتيـانهم ، وفي العصر الحـديث أدرك والي مصر « محمـد علي

---

(١) انظر كتاب أضواء على المنافسة الدوليـة في أعالي النيـل ، د . علي إبراهيم عبده ، الدار القومية ، مصر ، ص ٣٢ .

باشا » أهمية النيل أكثر وقرر السيطرة عليه من المنبع إلى المصب . . . وبالفعل تمّ له ذلك فسيطر جيشه على ملتقى النيل الأبيض بالزرق عام ١٨١٦ م ، ثم قسّم جيشه إلى قسمين : قسم سلك مجرى النيل الأزرق ، والآخر سلك مجرى النيل الأبيض محاولين الوصول إلى المنبع . . .

. . . رغم خروج المصريين من السودان ، عام ١٨٨٥ م ، احتفظوا لأنفسهم بحامية عسكرية في المنطقة الاستوائية محاولين بذلك الإبقاء على سيطرتهم على أعالي النيل . . . وبقيت هذه الحامية إلى عام ١٨٩٢ م ، عندما خرجت بعد تآمر الإنكليز على مصر ، واحتلالهم لمصر والسودان . . . وقد عبر اللورد مليز[١] عن حالة المصريين نتيجة فقدانهم السيطرة على وادي النيل بقوله :

(. . . من المزعج أن نفكر في أن إمداد المياه المنتظم بواسطة النهر العظيم ، الذي هو بالنسبة لمصر ليس مسألة رخاء ورفاهية ، بل في الواقع مسألة حياة سيتعرض دائماً للخطر طالما أن مياه أعالي النيل ليست تحت سيطرة مصرية)[٢] .

ثم يذهب اللورد مليز إلى البعد المستقبلي الواقع على مصر في حال وقوع منابع النيل بيد دولة قوية متمدنة فيقول :

(من ينبئنا بما يحدث لو أن دولة متحضرة كبرى ، أو أن دولة

---

(١) أفرد ملير كاتب إنكليزي عني بنشاط بريطانيا في المستعمرات الإفريقية

(٢) انظر كتاب أضواء على المنافسة الدولية في أعالي النيل ، د . علي إبراهيم عبده ، ص ٣٢ .

لديها مهارة فنية ، قامت في يوم ما بمشروعات هندسية في أعالي النيل ، وحولت المياه اللازمة للري الصناعي في مصر من أجل ريّ تلك المنطقة رياً صناعياً ، قد يبدو هذا الإجراء بعيداً . . . لن تشعر مصر بأية راحة أبداً . . .)[1] .

وفي الوقت الحاضر ، أخذ الاهتمام باستغلال مياه النيل يتعاظم ، للضروروات التي فرضتها التزايدات البشرية والحاجة إلى استغلال الموارد المائية . . .

هذا عن أهمية النيل ولكن ماذا عن المطامع الإسرائيلية في النيل ؟ .

تُعَدّ أثيوبيا بلد المنبع لنهر النيل ، ورغم هذا فهي لا تستفيد من مياه النيل إلا القليل القليل ، ويعود ذلك لعوامل طبيعية ومحلية . . . تقف دون استفادة أثيوبيا من نهر النيل رغم أن الجوع يحاصر شعبها ، ويموت الآلاف سنوياً جوعاً ، حتى سميت بلد ثمانية مليون جائع . . . هذا ويدخل النيل السودان من جنوبه عبر مدينة جوبا وجونجالي وهي مناطق تسيطر عليها المجموعات الانفصالية في السودان التي تسمى « جيش تحرير جنوب السودان » ، أو حركة « أنانيا » ، وهي في صراع مع حكومة الخرطوم منذ الاستقلال إلى اليوم ويعود ذلك إلى خلاف قومي وديني . . . ورغم اتساع السهول المجاورة للنيل في السودان « حتى إن السودان مرشحة لتكون مصدراً غذائياً ممتازاً

---

(١) انظر كتاب أضواء على المنافسة الدولية في أعالي النيل ، د . علي إبراهيم عبده ص ٣٢ .

للعالم ، إذا ما استغلت مياه النيل في مشاريع الزراعة ، فإن السودان لا يستثمر مياه النيل[1] بالشكل المطلوب » ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السودان لا بديل له عن استخدام السهول المجاورة لنهر النيل في الزراعة إذا أراد التنمية لأن أكثر من ٤٥٪ من أرضه البعيدة عن نهر النيل صخرية غير صالحة للزراعة . . .

بعد خروج النيل من السودان يدخل مصر بالقرب من مدينة أسوان قاطعاً مصر من جنوبها إلى شمالها ، وقد أقامت مصر مشاريع مائية كبيرة واستثمارات زراعية « تحاول » فيها تأمين الغذاء للشعب المصري ، الذي شهد طفرة ولادية كبيرة دفعت الحكومة المصرية إلى استصلاح الأراضي وبناء السدود . . . على أن استهلاك مصر الكبير لمياه النيل يأتي على حساب تواضع استفادة السودان من حصته في مياه النيل وغياب مشاريع مائية كبيرة في أثيوبيا . . .

من القراءة السابقة يمكن أن نلاحظ ما يلي :

١ ـ النيل مصدر مائي كبير غير مستغل من قبل الجميع بالشكل الأمثل « حتى مصر » .

٢ ـ وجود صراعات إقليمية على مجرى النهر مثل : صراع حكومة الخرطوم مع حركة « أنانيا » في جنوب السودان . . .

---

(١) يخسر السودان ٢,٠٩١ مليار من حصته في مياه النيل المحددة بموجب إتفاقية عام ١٩٥٩ م الموقعة بين دول وادي النيل « دون أثيوبيا » مع العلم أنه لا توجد مصادر مائية بديلة عن مياه النيل حيث يبلغ معدل الأمطار سنوياً في حوالي ٥٠٪ من أرض السودان بين ٢٠ إلى ٧٠ ملم .

بالإضافة للصراع الأثيوبي الأرتيري ، ودعم بعض العرب للثورة الأرتيرية وانعكاسات هذا الدعم على سياسة أثيوبيا تجاه العرب ومصالحهم المائية . . .

٣ ـ وجود فقر مدقع إلى درجة الموت ولا سيما في أثيوبيا .

كل ذلك يدفعنا إلى السؤال : من أين تدخل إسرائيل إلى هذه المنطقة وكيف ؟ .

إن إسرائيل دخلت إلى وادي النيل من طرفيه « المصب والمنبع » . . . فعلى هامش مشروع « جونستون » ومحاولة الأخير إيجاد حل مائي شامل للمنطقة يوظف لصالح حل سياسي ، اقترح جونستون على مصر إقامة قناة من نهر النيل إلى سيناء عبر قناة السويس لريّ صحراء سيناء وتوطين المهجرين[1] الفلسطينيين فيها . . .

ويأتي العبور الفعلي إلى وادي النيل من جهة المصب ، عشية زيارة المقتول « أنور السادات » لفلسطين المحتلة عام ١٩٧٧ م ، واقتراحه ترعة السلام التي سبق لـ « جونسنون » أن ضمّنها مشروعه .

والآن ماذا عن التسلل الإسرائيلي لأثيوبيا[2]؟ .

---

(١) يذكرنا هذا الاقتراح باقتراح مماثل اقترحته الأمم المتحدة ونصت عليه الفقرة الثالثة من القرار رقم ٥١٣ (٦) لعام ١٩٥٢ م « الدمج » أي إيجاد طريقة لتحسين حال اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات الجديدة ، والغاية محاولة صهر الفلسطيني في مجتمع غير مجتمعه الأصلي

(٢) من المعلوم جغرافياً أنه يمكن السيطرة على أعالي النيل من اتجاهات =

حريطة شبكة المياه بين النيل وفلسطين المحتلة

* المصدر. إليشع كالي، «المياه والسلام»، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحة ٧٧.

بالإضافة إلى الجوع الذي يحاصر أثيوبيا والصراعات على السلطة فيها ، فتارة نظام أمبراطوري . . . استبدادي ، وأخرى نظام ماركسي . . . بالإضافة لمشكلة التعددية القومية في أثيوبيا ذاتها ، ناهيك عن التعددية الدينية ومشكلة أرتيريا ، البلد العربي والمنفذ الوحيد لأثيوبيا على البحر الأحمر ، ومحاولة أثيوبيا الإبقاء على احتلالها له تارة بمساعدة الرأسمالية زمن الأمبراطور « هيلاسلاسي » ، وأخرى بمساعدة الشيوعية زمن الرئيس « منغستو » ، حيث توقفت روسيا عن مساعدة الثورة الأرتيرية بحجة أن النظام في « أديس أبابا » أصبح تقدمياً شيوعياً ، وتناست سبب الثورة الأرتيرية الأصلي وهو حق عرب أرتيريا بالاستقلال عن دولة غريبة عنهم قومياً ودينياً . . .

هذه الأسباب كافية لتستغلها إسرائيل لتغلغلها في أثيوبيا مستغلة حاجة هذا البلد إلى الدعم العسكري « لمحاربة أرتيريا والقلاقل الداخلية » ، والدعم الاقتصادي « لمحاربة الجوع وتحقيق مكاسب فردية للسلطة الحاكمة » . . .

ويساعد إسرائيل في ذلك وجود عدد من اليهود النشطاء

= ثلاثة رئيسية وهي .

أ - البحر الأحمر .

ب - ساحل أفريقيا الشرقية .

جـ - من الكونغو .

من هنا فإن التنازع الاستعماري للسيطرة على أعالي النيل بين الإنكليز والفرنسيين والألمان والإيطاليين كانت ساحته السودان ومصر والكونغو وأثيوبيا

« الفلاشة » في أثيوبيا والذين يقطنـون في منطقـة « جونـدار » ، والتي تشكل امتداداً للأراضي التي تسيطر عليها حركـة « أنانيـا » في الجنوب السوداني . . .

إن عدم استغلال أثيوبيا لمياه النيل قديماً لأسبـاب مختلفة ، ليس مبرراً لبقائها دون استغلال مياه النيل ، وإقامة مشاريع مـائية عليـه ، لأن ذلك من حقهـا ، ولكن المشكلة في الأمر هـو عدم رغبة أثيوبيا الأمبراطورية أو الشيـوعية ، في الالتـزام أو التوقيـع على أية اتفاقية من الاتفاقيات الموقعة بين الدول المعنية بمياه النيل ، وأهم هذه الاتفاقيات اتفاقية « للاندوجو » الخـاصة بتـوزيع ميـاه النيل . . . ونظراً لعدم استقلالية القرار السياسي في أثيوبيا . . . دخلت دول خارجية في موضوع مياه النيل حيث زار أثيـوبيا وفـد روسي متخصص بشؤون السدود والمسح الجيولوجي برئاسة السيد « فـاسيلي كوزنيتسـوف »[1] عام ١٩٧٩ م ، واتفق مـع حكومـة « أديس أبابا » على مسودة معاهدة لإقامـة عدد من السـدود على النيل الأزرق وبالتالي حرمان مصر من ٦٨٪ من ميـاه النيل أثنـاء الفيضان .

هـذا عن علاقـة الاتحاد السـوفياتي[2] في المسـألـة المـائيـة ،

---

(١) انظر مجلة العربي ، العدد ٢٤٥

(٢) من الجدير بالذكر أن المشاريع المائية كانت سببـاً في تكوين عـلاقات سوفياتية في الوطن العربي ، حيث سـاعد الاتحـاد السوفياتي في بنـاء السد العالي في مصر ، كذلك ساهم بشكل فعال في بناء سد الطبقة في سوريا على نهر الفرات

ولكن ماذا عن علاقة إسرائيل في الموضوع ؟ .

عام ١٩٧٣ م أعيدت العلاقات الأثيوبية ـ الإسرائيلية ، وساهم في تعزيز هذه العلاقات المساعدات المالية الكبيرة التي تقدمها إسرائيل لأثيوبيا ثمناً لترحيل يهود « الفلاشة » إلى إسرائيل . . . كذلك مقابل إعطاء دور أكبر لإسرائيل في القرن الأفريقي والبحر الأحمر يجعلها في موقع متقدم قبالة دول الخليج العربي[1] ؟؟ . . .

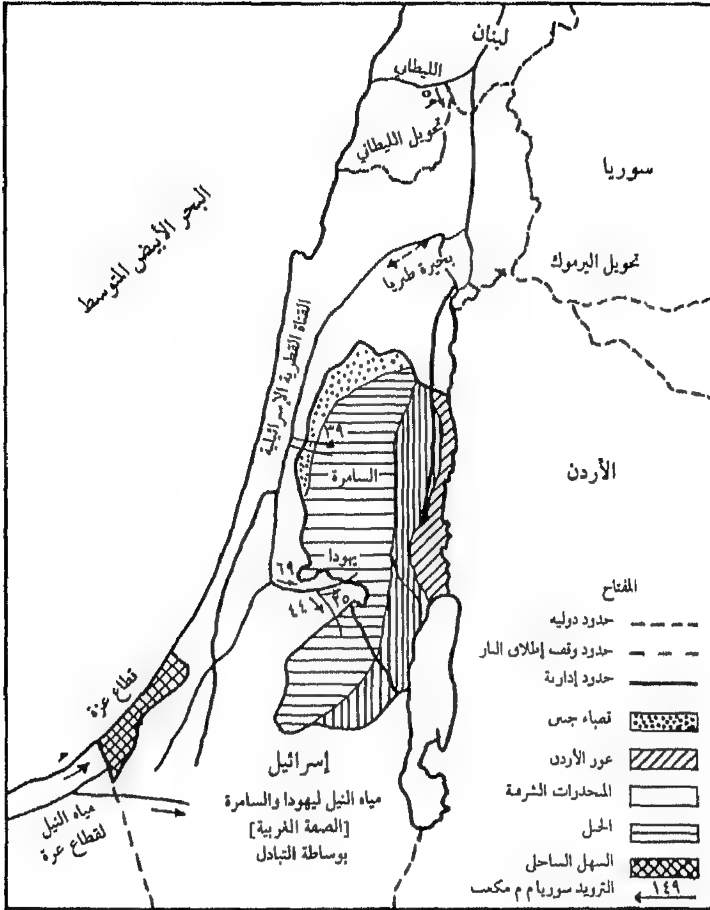
هذا وذكرت صحيفة تشرين السورية ، بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٣ م ، أن خبراء من إسرائيل يقومون بعملية مسح لأراضي منابع النيل العليا . . . وتقول الدراسات : إن هذا المسح يهدف إلى حجز حوالي ٦٠٪ من مياه النيل . . . حتى أن بعض الصحف ذكرت أن هناك مشاريع سدود ستقام لصالح أثيوبيا ولكن داخل الأراضي السودانية في الجنوب . . ؟!! .

الخلاصة :

إن سعي إسرائيل للسيطرة على النيل والفرات لم يعد حلماً بل هو ضرورة أدركها مفكرو الصهيونية . . . فهذا « بن غوريون » يعرض أفكاره على مؤتمر حزب العمال البريطاني ، عام

---

(١) عقَّب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي « رافائيل إيتان » على نجاح عملية اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ م بقوله : (أثبت الجيش الإسرائيلي أنه جيش أكبر من محاربة مخرب « فدائي » هنا ، أو تنظيم شبه عسكري هناك ، إنه يتطلع إلى عملية نوعية مثل احتلال منابع النفط في الخليج) .



خريطة توزيع مياه النيل داخل فلسطين المحتلة

* المصدر: إليشع كالي، «المياه والسلام»، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، صفحة ١٥٣ .

١٩٢٠ م ، بخصوص الضروريات التي يجب أن تتوفر بالدولة اليهودية المنشودة فكتب يقول :

(من الضروري أن لا تكون مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل) . والوطن القومي اليهودي المقصود هنا بات معروفاً توراتياً وسياسياً .

بقي أن نقول : إن إسرائيل تسلك طريقاً واحداً بخصوص تحقيق مطامعها في مياه النيل والفرات . ففي تركيا « الدونمة » ، أي المسلمون الزناديق ، وهم من أصل يهودي ، بينما في أثيوبيا يهود « الفلاشة » النشطاء . . . في جنوب تركيا يمكن اللعب بالورقة « الكردية » عن طريق الغرب لأن الأكراد لا يمكن أن يتعاملوا مع اليهود بأي شكل من الأشكال ومهما كانت الفائدة المرجوة من هذا التعامل . . . يقابل ذلك حركة التمرد في جنوب السودان « أنانيا » . . . وفي تركيا عدم استقرار اقتصادي وسياسي يغلب عليه طابع الميول نحو المعسكر الرأسمالي ، وطموح لدخول السوق الأوروبية المشتركة في سبيل التخلص من الضائقة الاقتصادية التي تعيشها تركيا عن طريق تصدير المواد الغذائية لأوروبا . . . وبالتالي يمكن أن يُمَرر الكثير مقابل ذلك . . . وفي أثيوبيا ضائقة اقتصادية كبيرة استغلتها إسرائيل فعلاً . . .

إنه إيقاع واحد لهدف واحد وهو خلق قلاقل سياسية واقتصادية تنعكس على المسألة المائية . . .

إن الخطر القادم كبير ، فهل يتدارك العرب هذا الخطر سريعاً لأنه قد يحل اليوم بحوار سياسي وبتوظيف رأس المال العربي

لصالح حربنا مع إسرائيل . . . وبعلاقـة حسن الجوار وبـالروابط الأخـرى التي تجمعنـا مـع دول المنبـع لنهـري النيـل والفـرات ولا سيما تركيا . . .

إن تـداركـ الحل اليـوم يغنينا غـداً عن جنـود . . فهـل من مستجيب ؟ .

٥ ـ قناة البحرين أو مشروع ربط البحر المتوسط بالميت

« الأموال اليهودية الموظفة في فلسطين بقدر ما هي أموال غير ضائعة فإنها تعدّ رأسمال دائم في البلاد تدخل بصورة منظمة ومتتابعة على قاعدة لا تجارية بواسطة اليهود . . »

[نشرة دائرة المباحث الاقتصادية رقم (٣)
الوكالة اليهودية/ القدس/ ١٩٣٧ م]

كلما أمعنا النظر في أسلوب التفكير اليهودي ، أدركنا خفايا هذا التفكير وطبيعته ، وباتت ملامح التفكير اليهودي المستقبلية أمراً مكشوفاً . . . وبالتالي أصبح أمر معالجته والرد العملي عليه واضحاً وممكناً أيضاً . . .

وتحت هذا العنوان « قناة البحرين » سنعالج مشروعاً إسرائيلياً طموحاً ، الغاية منه ، أولاً وأخيراً ، تعزيز عوامل تواجد اليهود في المنطقة ، عن طريق بناء قاعدة اقتصادية متينة تصل بإسرائيل إلى مرحلة الاستغناء عن المساعدات الاقتصادية العالمية . . . لأن هذا الأمر تعدّه إسرائيل مطلباً حيوياً نظراً للتبدلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على حجم المساعدات المالية التي تقدم لإسرائيل . .

ولأهمية الموضوع سنقوم بمعالجته من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

١ ـ متى بدأ التفكير بهذا المشروع ولماذا ؟؟ .

٢ ـ ما هي حظوط تنفيذ هذا المشروع « قناة البحرين » في المستقبل ؟ .

٣ ـ ما هي النتائج المترتبة على قيام هذا المشروع من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، إذا قدر لهذا المشروع أن يرى النور ؟ .

تُعَدُّ بريطانيا في طليعة الدول الاستعمارية التي تهتم بالسيطرة على الممرات المائية العالمية لما لهذا الأمر من تأثير على وضع بريطانيا من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية .

فعندما شعرت بريطانيا أن طريق « رأس الرجاء الصالح » قد فقد أهميته في حقل الملاحة البحرية ، بعد شق قناة السويس ، قامت، إلى جانب العمل لاحتلال مصر، بالتفكير بإيجاد طريق مائي بديل عن قناة السويس . . . وعليه اقترح « وليام ألن » عضو جمعية المهندسين البريطانية عام ١٨٥٠ م . . فكرة إنشاء قناة تصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت تبدأ عند ميناء «حيفا» في فلسطين، كون بريطانيا تحتل فلسطين حينها، وتصل إلى البحر الميت ، وبعدها يصار إلى وصل البحر الميت بالبحر الأحمر . . . ولكن اقتراح وليم ألن فقد ضرورته بعد أن تمكنت بريطانيا من السيطرة على قناة السويس . . .

وما إن علم الصهاينة الأوائل بفكرة المشروع حتى تبنّوه وعدّوه من المشاريع المائية المستقبلية التي سينفذونها على أرض الميعاد . فقد رافقت فكرة « قناة البحرين » الصهيوني « تيدور هرتزل » فكتب يتحدث عن قناة تصل البحرين الأبيض المتوسط

والميت ، في كتابه « البلاد القديمة الحديثة » عام ١٩٠٣ م .

وبتاريخ ١٩٢٠/٦/١ م نشرت صحيفة « التايمز » الإنكليزية مقالاً لأحد موظفي سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين يقول فيه :

(اسمحوا لي بأن أقترح على صفحات جريدتكم هذا الاقتراح ، وهو أن تكون جميع أراضي وادي الأردن التي هي أوطأ من سطح بحر الروم ، البحر المتوسط، داخل فلسطين . . . والغرض من هذا الاقتراح تسهيل إغراق وادي الأردن والبحر الميت بمياه بحر الروم إذا أقر الرأي على حفر ترعة من حيفا إلى زرعين)[1] .

وقد حدد كاتب المقال مزايا المشروع[2] والتي تعود بالفائدة على البريطانيين حصراً بقوله :

١ ـ إن البحيرة ، أي القناة ، تكون حداً طبيعياً بديعاً وتحمي البلاد من غارات الجيران الشرقيين وهذا يقلل من عدد الجنود اللازمين للمحافظة على الأمن . . .

٢ ـ يحوّل كثيراً من أراضي فلسطين المضرة بالصحة إلى غرض نافع . . .

٣ ـ يكون طول البحيرة ١٨٠ ميلاً تستخدم بواسطة بديعة للنقل من الداخل إلى حيفا .

---

(١) انظر كتاب « عامان في عمان » ، تأليف خير الدين الزركلي ، مصر ١٩٢٥ م، ص ١٥٩ .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

٤ - تكون مدينة القدس على بعد ١٠ أميال من مرفأ له علاقة مباشرة بالبحر .

٥ - في الختام أقدر أن ترعة مساحتها ١٢٠٠ قدم مربعة تملأ وادي الأردن في خمس سنوات . . .

وبتكليف من وزارة الزراعة الأميركية حضر إلى فلسطين الخبير الأمريكي « لوذرميلك » ، عام ١٩٣٨ م ، لدراسة الجملة المائية في فلسطين . . . وبعد دراسة مستفيضة ، أكد « لوذرميلك » على شق قناة تصل البحر المتوسط بالميت بغاية رفع منسوب المياه في البحر الميت والتي سيخسرها البحر الميت إذا نفذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن لسقاية وسط فلسطين وجنوبها . بالإضافة لمشاريع توليد الطاقة الكهربائية التي يمكن أن تقام إذا تمّ مشروع « قناة البحرين » . . . وأثناء زيارة وزير خارجية الكيان الإسرائيلي للولايات المتحدة الأمريكية ، عام ١٩٤٨ م ، سلمت له مذكرة وقعها ثلاثمائة مهندس وفني يهودي ، تطالب بضرورة المباشرة بأعمال مشروع وصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت ، ويذكر أن « لوذرميلك »(١) انضم للمطالبين بإقامة المشروع ووقّع على المذكرة مؤيداً لما جاء بها .

وبين عامي [illegible] ١٩٥٠م ، السنوات التي انكبت فيها حكومات الكيان الإسرائيلي على تنظيم المسألة المائية ، عين المهندس الأمريكي « كوتون » مستشاراً للحكومة الإسرائيلية

---

(١) انظر كتاب « تحويل نهر الأردن » ، تعريب يوسف اليازجي ، مطبوعات ألف باء الأدب ، دمشق ، ص ٦٧

للشؤون المائية ، والذي بدوره أكد على أهمية تنفيذ مشروع قناة البحرين ، ووضع الدراسات والمخططات اللازمة للمشروع ، ولأسباب فنية اقترح « كوتون » أن تكون بداية قناة البحرين بالقرب من بلدة « خان يونس » في قطاع غزة بدل أن تكون عند ميناء « حيفا » . . . على أن التكلفة الضخمة للمشروع ، والظروف الداخلية للكيان الإسرائيلى منعت تنفيذ المشروع . . . ولكن هذا لم يمنع بعض الأحزاب الإسرائيلية من تبني المشروع ، ووضعه ضمن أهدافها التي تتفاخر بها . . . ويأتي في طليعة الأحزاب التي تبنت المشروع الأحزاب الدينية وحزب « الليكود »[1] . . .

ونتيجة عدوان حزيران ١٩٦٧ م ، ظهرت عوامل جغرافية وسياسية جديدة ساعدت في دفع المشروع إلى واجهة الاهتمام . . . ومن أهم هذه العوامل سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبالتالي أصبحت كافة الدراسات المطروحة المتعلقة بجغرافية توضع « قناة البحرين » ممكن تنفيذها بعد انتخاب الأفضل فنياً منها لأمن إسرائيل ، بالإضافة إلى العامل المعنوي الذي انتاب الشعور اليهودي نتيجة عدوان حزيران ، والذي كان له الدور الكبير في تعزيز دور الدعاية اليهودية لغرس مقولة « إسرائيل وجدت لتبقى » وهي الملاذ الأخير لكل يهود العالم . . . وحتى تكون كذلك لا بد من مشاريع اقتصادية ضخمة تشكل قاعدة اقتصادية لإسرائيل الكبرى . . .

---

(١) حزب الليكود أو تجمع الليكود : يعرف بأنه تكتل الحالمين بأرض إسرائيل الكاملة .

وما إن استلم حزب الليكود الحكم في إسرائيل عام ١٩٧٧ م حتى شكّل « مناحيم بيغن » ، رئيس الحزب والحكومة ، لجنة لدراسة مشروع « قناة البحرين » برئاسة البروفيسور « يوفان نيئمان »[١] . . . وبعد دراسة مستفيضة للمشروع قدمت اللجنة تقريرها للحكومة الإسرائيلية بيّنت فيه موافقتها على تنفيذ المشروع من الوجهة الفنية ، واقترحت ثلاث ممرات رئيسية « لقناة البحرين » وأوصت باعتماد الممر الذي يبدأ عند شاطىء البحر الأبيض المتوسط ، بالقرب من أرض تل القطيفة في قطاع غزة ، ماراً في أراضي منطقة « بئر السبع » ، حتى يصل إلى قرية « عين بقيق » . . . الواقعة غرب البحر الميت .

وبدورها عرضت الحكومة الإسرائيلية تقرير لجنة دراسة قناة البحرين على الكنيست الإسرائيلي ، وتمّ التصويت بالموافقة على المشروع من قبل الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ م . ووصف « مناحيم بيغن » يوم بدء العمل في المشروع بقوله :

(إنه مشروع سيتدفق نحوه الشبان المتحمسون من كل أنحاء الشتات لحفر القناة والنفق) .

ولم يمض سوى شهرين على موافقة الكنيست الإسرائيلي

---

(١) انظر مجلة الهدف الفلسطينية ، العدد (٩٦٦) ، يعد البروفيسور « يوفان نيئمان » من كبار المتطرفين اليهود وهو زعيم لحزب ديني يدعى « هنحيا = البعث = النهضة » وهي حركة طالبت حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق إجلائهم عن المخيمات وإرسالهم إلى دول النفط المتعطشة إلى الأيدي العاملة

على مشروع « قناة البحرين » حتى أعلنت حكومة الكيان الإسرائيلي بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٢ م عن البدء بتنفيذ المشروع .
ويمكن تلخيص المواصفات الفنية للمشروع على الشكل التالي :

١ ـ بعد شفط كمية ١,٣ مليار متر مكعب من مياه البحر الأبيض المتوسط ، بواسطة مضخات ضخمة ، تسير المياه عبر قناة مكشوفة طولها ٢٠ كم ثم تتصل مع نفق قطره ٥ أمتار وطوله ٨٦ كلم ينتهي عند البحر الميت . . .

٢ ـ نتيجة تدفق المياه عبر النفق يمكن تركيب محطات توليد الكهرباء بطاقة ٥٧٠ ميغاواط سنوياً ، وذلك نتيجة استغلال الفرق في الارتفاع بين البحر الأبيض والميت والبالغ ٣٩٥ متراً .

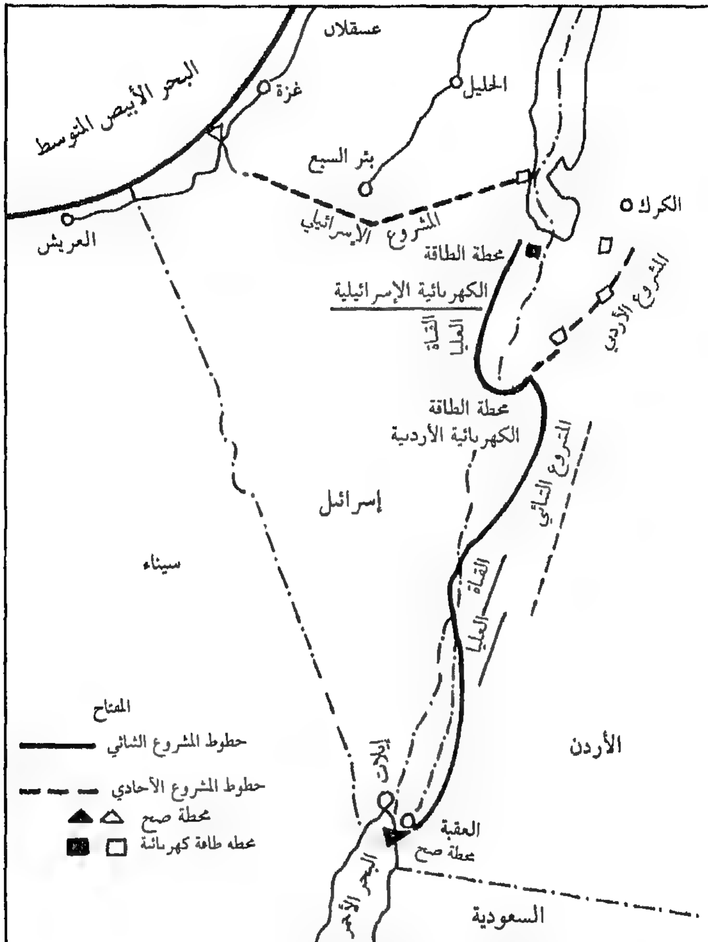
٣ ـ توفير المياه بوسط صحراء النقب من أجل بناء مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية وأغراض أخرى وجرّ مياه أكثر من نهر الأردن إلى النقب بعد أن تصبح إمكانية تعويض المياه ، التي يخسرها البحر الميت نتيجة تحويل مياه نهر الأردن ، ممكنة بواسطة المياه المستجرة من البحر الأبيض المتوسط[1] .

هذا لجهة مراحل التفكير في المشروع وأسبابه ، ولكن ماذا عن حظوط تنفيذ المشروع ؟ .

إن غياب العوامل المعيقة لتنفيذ المشروع ، ولا سيما من الجانب العربي ، يجعل إمكانية تنفيذه واردة ، وأكبر مشكا

---

(١) عرضت هذه المواصفات الفنية الثلاث على مؤتمر وزراء خارجية الد الإسلامية المنعقد في بغداد من ١ إلى ٦ حزيران عام ١٩٨١ م .



خريطة مشروع قناة البحرين

* المصدر : إليشع كالي، «المياه والسلام»، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحة ١٢٠

تواجهها إسرائيل في التنفيذ مسألة تمويل المشروع ، فبعد أن أحاطت إسرائيل بموقع المشروع ، انتقلت إلى التفكير الجدي بتنفيذه بل شرعت بذلك . . . غير عابئة بالأضرار الناتجة عنه والتي تلحق بالأردن بشكل خاص . .

وحيث أن إسرائيل تطمع باستغلال مياه نهر الأردن بالكامل وجرها إلى النقب[1] مما بنرتب على ذلك انخفاض في منسوب

---

(١) تعدّ صحراء النقب الخاصرة الضعيفة في الكيان الإسرائيلي لأنها تشكل نصف مساحة فلسطين ، ولا يمكن استثمار هذه المساحة الكبيرة دون مياه . . وهذا الأمر دفع « بن غوريون » إلى الاهتمام بصحراء النقب ففي عام ١٩٥٦ م كتب يقول :
(إن النقب هو نقطة الضعف في إسرائيل . وفي النقب ترسم أيضاً أعظم آمال اليهود . . إن إسرائيل لا تستطيع الصبر طويلاً على وجود صحراء النقب على وضعها الحالي . إن هذه الصحراء سترسم النهاية الواضحة لإسرائيل) .
وقد وضع « بن عوريون » ثقله السياسي في سبيل ضخ مياه نهر الأردن إلى النقب تمهيداً لاستقبال أربعة ملايين يهودي وإسكانهم في النقب وقال مدافعاً عن فكرة إعمار النقب :
(إن إعمار النقب والسكن فيه ضرورة مطلقة لسلامة إسرائيل وأمنها ، واليهود القاطنون على الساحل لن يطول بقاؤهم إذا لم يرتفع عدد سكان النقب من شعبنا) .
ويذكر هنا أن « بن غوريون » سكن في النقب بعد أن أُعفي من مناصبه السياسية تشجيعاً لليهود الوافدين . وفي أيار من عام ١٩٦٤ م تم الاحتفال بضخ مياه نهر الأردن إلى النقب ، ودعي لودرميلك لحضور هذا الاحتفال اعترافاً بجهوده .

المياه في البحر الميت ، وبالتالي زيادة في ملوحة البحر الميت ، وارتفاع في عامل التبخر أكثر فأكثر . . . وكحل لهـذه المشكلة لا بد من تنفيذ مشروع « قناة البحرين » والذي يسمح بتحويل مياه نهـر الأردن دون خوف من انخفـاض منسـوب الميـاه في البحـر الميت ، بالإضافـة إلى إمكانيـة تحويـل البحر الميت من بحيـرة لا تحوي كائنات مائية حية ، مثل الأسماك ، إلى أضخم بحيـرة أسماك في العالم بعد تعديل ملوحة البحر الميت عند امتزاج مياهه بمياه البحر الأبيض المتوسط بعد تنفيذ المشروع .

كذلك شق القناة يخلق ممراً مائياً جـديداً ويجعـل من البحر الميت مينـاء بحرياً ويبعد عن العـاصمة الأردنيـة عمان مسـافـة ٦٠ كم ، بينما يبعد الميناء البحري الوحيد في الأردن « العقبة » مسافة ٦٠٠ كم عن العاصمة عمان مما يسمح باستغـلال حاجـة الأردن لمثل هذا الميناء وتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة . . .

نخلص إلى القول :

إن رغبـة الولايـات المتحدة الأمـريكية بتمـويل المشـروع ، بالتعاون مع الوكالة اليهودية العـالمية وبعض المستثمـرين ، إلى جانب الميزات الفنية والاقتصاديـة مثل تـأمين الطاقـة الكهربـائية وبالتالي توفير أموال طائلة ، تصرفها إسرائيل لشـراء النفط بغايـة توليد الكهرباء[1] ، بالإضافة إلى إنعاش النقب بشرياً وزراعياً . . . كلها عوامـل منطقيـة تجعل من المشـروع ذا أهمية كبيـرة وتدعم موقف دعاة تنفيذ المشروع . . .

---

[1] انـظر منشور مشـروع ربط البحر المتـوسط بالميت الصـادر عن حركـة التحرير الوطني الفلسطيني ، الدراسات ، أيلول ١٩٨١ م ، ص ٣

والآن ما هي النتائج المترتبة على قيام هذا المشروع من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية

أ ـ من الناحية السياسية :

١ ـ يكرِّس المشروع سياسة الأمر الواقع حيث من غير الممكن أن تنفذ إسرائيل المشروع وبعدها تعيد أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة للعرب .

٢ ـ تحت وطأة الحاجة وبغاية إيجاد صيغة ما ، تلطف من الخسائر التي ستلحق الأردن نتيجة تنفيذ المشروع ، يمكن أن يكون المشروع مدخلاً لحل سياسي ولكن ليس على حساب إسرائيل .

٣ ـ المشروع يدعم الكيان الإسرائيلي سياسياً ، كونه يُعَدُّ من أضخم المشاريع المائية العالمية بعد قناة السويس ونفق « المانش » ، وبالتالي يشكل دعاية تدفع يهود العالم لكي يتجمهروا ويتوافدوا تباعاً إلى المنطقة .

ب ـ من الناحية الاقتصادية :

١ ـ يؤمن المشروع ٦٦٠ مليون كيلو واط ساعة في العام من الكهرباء مما ينعكس على عجلة الصناعة وغيرها .

٢ ـ نتيجة جر مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت سيصبح البحر الميت غنياً بالبوتاس والبرومور والمنغيزيوم .

٣ ـ يخلق فرص عمل لعدد كبير من اليد العاملة سواء أثناء تنفيذه أو بعد الانتهاء من ذلك .

٤ ـ الكلفة البسيطة التي ستدفعها حكومة الكيان الإسرائيلي ، والتي لا تتجاوز نسبتها ٥٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع مقابل ٩٥٪ من التكلفة يدفعها المتبرعون اليهود والولايات المتحدة الأميركية . . . ، تجعل من المشروع ذا ريعية اقتصادية جيدة تجنيها إسرائيل خلال عمر إنتاجي قصير من عمر المشروع .

٥ ـ يسهل تقدم البلاد التجاري .

جـ ـ من الناحية العسكرية :

١ ـ يدور المشروع في فلك المذهب العسكري الصهيوني الداعي إلى السيطرة على الموانع الطبيعية مثل : « مرتفعات الجولان وصحراء سيناء » . . . وخلق هذه الموانع ، إن لم تكن موجودة ، مثل خط « بارليف » على الجبهة المصرية . . . وتعدّ قناة البحرين من أهم الموانع الصناعية[1] حيث يبلغ عرض القناة ١٠ أمتار وعمقها ٤ أمتار .

٢ ـ إن طول الجبهة الأردنية مع فلسطين يشكل قلقاً كبيراً لإسرائيل ، فهي قد قلُصت طول هذه الجبهة نتيجة عدوان حزيران ١٩٦٧ م من ٦٠٠ كلم إلى ٤٨٠ كلم ، ورغم هذا

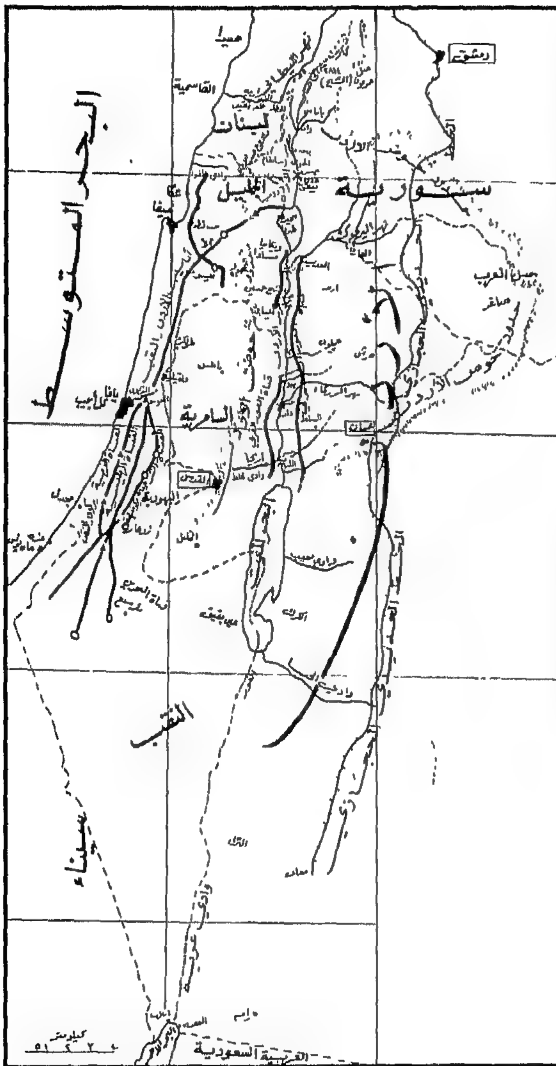
---

(١) حدد الصهيوني إيغال ألون تصوره للحدود الآمنة بقوله : (إن الحدود الآمنة ترتكز على عمق إقليمي وموانع طبيعية كمجاري المياه والجبال والصحاري والممرات الضيقة لمنع الجيوش البرية والمؤللة . . وبينما العرب ينتظرون سنقيم أوضاعاً جديدة تضمن أمننا) .
انظر صحيفة الرأي ، ٢٦/٤/١٩٨١ م .

فإن الطول المتبقي لا يـزال يزعـج إسرائيـل ، وهي تحسب لليـوم الـذي تتـوضـع بـه الجيـوش العـربيـة قبـالـة الجيش الإسـرائيلي على هذه الجبهـة ، ولمعالجـة المـوقف يمكن استخدام « قناة البحرين » كمانع مائي اصـطناعي . كـذلك يمكن رفع منسوب المياه في البحر الميت وبـالتالي فيضـان البحر الميت وإغراق من حوله. بكلام أدق: استخدام المياه لمنع تقدم الجيوش العربية وإغراقها إن أمكن .

٣ ـ المشروع سينقل إسـرائيل إلى عـالم الطاقـة النوويـة ، ومن المعلوم أن الطاقة النووية لها استخدامات عسكرية لن تتوانى إسرائيل في توظيفها لصالح صراعها العسكري مع العرب .

وأخيراً نقول : إن تجميد المشروع ، بقرار من حزب العمل عام ١٩٨٤ م ، لا يعني أبداً غياب فرص تنفيذه . إنه ضرورة قبل كل شيء ، فهل أدرك العرب حجم الخطر القادم في حال إصرار إسرائيل على تنفيذ المشروع مستقبلاً لا سيما والأحـزاب الدينيـة في إسرائيل ، والتي تتبنى المشروع يتعاظم دورها يومـاً بعد يـوم في صنع القرار الإسرائيلي؟؟!!.



مخطط مبسط لبعض المشاريع المائية والأنهر المدروسة

الفصل الرابع

المياه وحرب الرغيف

النتائج والتوصيات

المياه وحرب الرغيف

« الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، من حيث أساسها ، هي هجرة جماعات يستعدون أن يوظفوا في البلاد أموالهم وفنونهم وعلومهم واختباراتهم وأتعابهم لأجل تحسين مرافق البلاد التي يعودون إليها كعودتهم إلى وطنهم »

[نشرة دائرة الأبحاث الاقتصادية/ رقم (٣) / الصفحة (٥)/الوكالة اليهودية بفلسطين/القدس/ ١٩٣٧م]

يبلغ عدد سكان العالم ، وفق آخر إحصائية أعدتها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٨٩ م ٥ مليارات و ٣٠٠ مليون نسمة ، وتوقعت ذات الإحصائية أن يصل عدد سكان العالم ، عام ٢٠٢٠ م، إلى ٨,٥ مليارات نسمة ، أي بزيادة تساوي ٤٠٪ تقريباً عما هي عليه اليوم . . .

يقابل هذه الزيادة شحٌّ في الموارد الطبيعية ، وبكلام أكثر تفاؤلاً محدودية في الموارد الطبيعية ، وعليه فإن الزيادة في عدد السكان ومحدودية الموارد الطبيعية وخاصة المواد الغذائية ، يدفعنا إلى السؤال عن مدى التوازن بين طرفي هذه المعادلة مستقبلاً ؟ .

من هنا تنبأ خبراء الاقتصاد أن سمة التجارة المقبلة هي

الاتجار بالمواد الغذائية على حساب التراجع في الاتجار بالسلع الصناعية ، لأن الإنسان بحاجة إلى الغذاء أولاً قبل الرائي والسيارة والحاسوب . . . حتى أنهم توقعوا الكساد في الاتجار ببعض السلع التي تبدو في الوقت الحاضر أنها سلع مهمة في حقل التجارة العالمية ، مثل : المعادن والنفط والأسلحة والكماليات . . . الخ ، وهذا ما يعززه تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)[1] ، الذي قدر حاجة الدول النامية من القمح حتى نهاية القرن العشرين بـ ٢٠٠ مليون طن من الحبوب سنوياً ، بالإضافة لما تستهلكه حالياً . . . في حين يتوقع صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة « يونيسيف » أن ٦٠٠ مليون طفل سوف يموتون من جراء سوء التغذية خلال الفترة نفسها ، وبيَّن ذات التقرير مدى التباين في حصة الفرد من المساحة المزروعة بين الدول النامية والمتقدمة . ففي فرنسا مثلاً تقدر حصة الفرد الواحد من الأرض المزروعة بـ ٣٢٠٠ م٢ بينما لا تتجاوز حصة الفرد بأفريقيا الغربية ٧٠ م٢ .

هذا على المستوى العالمي ولكن ماذا عن مسألة الأمن الغذائي على المستوى العربي وخاصة على الصعيد الفلسطيني ؟ .

من البديهي أن نقول : إن الوطن العربي إذا ما وجدت صيغة تكامل لمسألة الصناعات الغذائية والزراعات المتعلقة بها ،

---

(١) عن مقال نشر في مجلة « عالم المياه » ، عام ١٩٨٣ م ترجمته مجلة المهندس العربي ، العدد ٧٤ ، دمشق ، ١٩٨٤ م .

واستغلت الأرض العربية استغلالاً جيداً يراعي العلمية ويبتعد عن المحلية، فإن الوطن العربي، كُلاًّ غير مجزأ، بعيد عن خطر الجوع على فرض ثبات في المناخ والموارد المائية والأرض العربية الموحدة في الوطن العربي، رغم تزايد السكان لأن الموارد الغذائية العربية لم توظف بعد بالطاقة الدنيا لها . . .

والأخطر في الأمر عدم ثبات العوامل المؤدية لاستقرار عملية الأمن الغذائي العربي . . . فمن حيث المناخ هناك تقلبات مخيفة في مناخ الوطن العربي، وبالتالي لا يوجد سمة ثابتة لهذا المناخ يمكن أن تتكرر خلال عقدة زمنية مدتها عشرة سنوات على سبيل المثال . . .

أما على صعيد الموارد المائية، فبات من الواضح خسارة بعضها نتيجة احتلال إسرائيل لها وانخفاض الفائدة من بعضها الآخر نتيجة استغلال القسم الأكبر من قبل دول المنبع، ناهيك عن دور انحسار الأمطار في بعض السنوات، وانعكاسات ذلك على المنسوبات المائية في الأنهار والأحواض الجوفية . . . ولجهة الأرض فهي مستهدفة شأنها شأن المياه والثروات العربية من قبل إسرائيل . . .

كل ذلك يدفعنا للقول: إن الأمن الغذائي العربي بخطر، كونه جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي المهدد من قبل إسرائيل، ويزيد في خطورة التهديدات للأمن الغذائي العربي عدم التوازن بين استغلال الموارد العربية والزيادات الكبيرة بعدد السكان . . . وبالتالي تزايد أزمة الرغيف يوماً بعد يوم . . .

وما دمنا قد ربطنا مسألة الأمن الغذائي العربي بصراعنا مع

إسرائيل ، أصبح لزاماً علينا بيان وضع الأمن الغذائي في الكيان الإسرائيلي وحال عرب فلسطين هناك .

فلسطين لا تحوي موارد طبيعية ذات صفة استراتيجية ، حيث لا تحوي ثروات باطنية مثل : النفط أو الفحم الحجري أو الذهب . كذلك لا يوجد حتى الآن ، لدى الكيان الإسرائيلي ، صناعة ذات تقنية عالية يمكن أن تزاحم في السوق العالمية . . . وبالتالي فإن الكيان الإسرائيلي حتى يستمر لا بد أن يعتمد على الموارد الفعلية في فلسطين والأراضي المجاورة التي احتلها نتيجة عدوان حزيران ١٩٦٧ م ، واجتياح لبنان عام ١٩٨٢ م ، من مياه وأرض وتزاوجهما لإنتاج المواد الغذائية . . . ولكن حتى محاولة إسرائيل الاتجار بالسلع الغذائية يقابلها صعوبات داخلية أهمها : تزايد عدد السكان ، سواء في الوسط اليهودي أو العربي ، حيث تبلغ نسبة زيادة السكان لدى عرب قطاع غزة أعلى نسبة تزايد في العالم ، فقد وصلت إلى ٥٠ بالألف .

أما بخصوص تزايد عدد اليهود في فلسطين فيعود لعاملين :

الأول : الزيادات في عدد الولادات حيث ظهرت اتجاهات داخل إسرائيل تدعو اليهود إلى الكف عن عملية حد النسل والدخول مع العرب في حرب التكاثر . . .

العامل الثاني : الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، فمنذ عام ١٩٢٠ م صادقت الحركة الصهيونية في مؤتمرها المنعقد بلندن على ما يلي :

١ ـ عد أرض فلسطين ملكاً عاماً لليهود .
٢ ـ تنشيط الهجرة إلى فلسطين .

كما يساعد في زيادة عدد اليهود[١] في فلسطين استغلال يهود العالم للقوانين النافذة في الكيان الإسرائيلي والتي وضعت كل التسهيلات لاستقبال المزيد من اليهود . . . فقد نصت الفقرة الخامسة من دستور الكيان الإسرائيلي على ما يلي :

(تظل دولة إسرائيل مفتوحة لهجرة اليهود من جميع البلدان التي انتشروا فيها) .

كذلك نصت الفقرة (ب) من المادة الثانية البند الثاني من قانون العودة لعام ١٩٥٠ م ما يلي :

(تكتسب الجنسية الإسرائيلية بسبب العودة من قبل كل يهودي عائد بعد تأسيس الدولة اعتباراً من تاريخ عودته) . . .

وبالإضافة للمرونة التي أبداها القانون الإسرائيلي تجاه المهاجرين اليهود . . . ظهرت أحزاب سياسية نادت بعدم وضع أي قيود على الهجرة وتمنت لو أن يهود العالم عادوا إلى أرض الميعاد بين يوم وليلة . . . وقد عبر بن غوريون عن أهمية الهجرة إلى فلسطين بقوله :

---

(١) ارتفعت نسبة عدد اليهود في فلسطين من ٨٪ عام ١٩١٨ م إلى ١١٪ عام ١٩٢٢ م ، إلى ١٧,٧٪ عام ١٩٣١ م إلى ٢٨٪ عام ١٩٣٦ م ثم إلى ٣١,٥٪ عام ١٩٤٤ م إلى ٨٣٪ عام ١٩٥٠ م .
انظر كتاب سكان فلسطين ـ ديموغرافياً وجغرافياً ـ تأليف د . حسن عبد القادر صالح ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٨٥ م

(ما لم نوسع رقعة استيطاننا المادي في الأرض ، فإن جميع مرامينا السياسية . . . ستسفــر عن لا شيء . فالإنجـاز المادي أقوى حجة سياسية وأكثرها تأثيراً) .

وبالتالي ، لم تعد المنظمات اليهودية العالمية وحدها مسؤولة عن تنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين . . . مما سمح للمتحمسين والعـاطلين عن العمل ومحبي المغـامرة من اليهـود بـالسفـر إلى فلسطين ، واكتساب الجنسية الإسرائيليـة بمقتضى القانـون . . . وتسبب ذلك في وقوع السلطات المسؤولة عن تأمين عمل ومسكن في مطبات عديدة . . . مع العلم أن هذه القـوانين « مثل قـانون العـودة » لا تنـطبق إلا على اليهـود حيث لا يحق لأي فلسـطيني العودة إلى فلسطين .

الخـلاصـــة :

زيادة الهجرة والولادات في الوسط اليهـودي ، مفاده تعـاظم المستهلكين للمواد الغذائية والحاجة إلى الماء والأرض أكثر . . . حتى إن إسـرائيـل تسعى إلى جعـل نسبـة اليهـــود في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م تساوي ٦٠٪ مع نهاية عام ١٩٩١ م . . .

إن الهجرة المكثفة لليهود إلى فلسطين لهـا انعكاسـات كبيرة على مسألة المياه ، وهذا ما دفع « مائير بن مائير » ، مفوض المياه الإسرائيلي ، للإعراب عن قلقه تجاه هذا الأمر عندما صرح عام ١٩٨٠ م لجريدة معاريف الإسرائيلية قائلاً : (إن حاجة إسرائيل للمياه حتى نهاية القرن الحالي ستتطلب زيادة قدرها ٧٠٠ مليون متر مكعب إضافة لما تستهلكه الآن) .

إن تطور حجم استهلاك المياه في إسرائيل لأغراض الشرب والزراعة من ٣٥٠ مليون م٣ عام ١٩٤٩ م إلى ٨١٠ مليون م٣ عام ١٩٥٣ م إلى ١٤٨٥ مليون م٣ عام ١٩٦٨ م[1] إلى ١٥٦٧ مليون م٣ عام ١٩٧٨ م ، أي ما يساوي نسبة ٩٥٪ من المخزون الكلي للمياه في فلسطين ، إلى ٢٠٠٠ مليون م٣ عام ١٩٨٥ م ، أي بزيادة عن مخزون المياه في فلسطين قدرها ٢١٪ استجرّتها إسرائيل من مياه لبنان . . . كل ذلك يدفع إسرائيل دفعاً إلى البحث عن موارد مائية جديدة ، وقد ذكر مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية أنه مع حلول عام ٢٠٠٠ م ستواجه إسرائيل نقصاً في المياه قدره ٨٠٠[2] مليون م٣ .

السؤال الذي يطرح نفسه هنا : أين سيسكن اليهود المهاجرون حديثاً إلى فلسطين ؟ وعلى حساب من سيأكلون ؟ . . . ومن أين ستغطي إسرائيل النقص الحاصل في مواردها المائية ؟ . . . وإلى أي حد يمكن أن يصمد عرب فلسطين ويوماً بعد يوم يزدادون عطشاً وجوعاً . . . وهل ستقف الدول العربية موقف المتفرج وإسرائيل تسحب رغيف الخبز من فم شعبها ؟ . . .

إنها الحرب الآتية لا ريب فيها ، والسبب الحقيقي لها هو

---

(١) انظر المجلد الثالث لـ « ندوة هيدرولوجيا المياه السطحية في الوطن العربي » ، دمشق ، ١١ ـ ١٧ أيلول عام ١٩٨٢ م، اكساد/دم/ن ـ ٤٩

(٢) انظر صحيفة تشرين السورية ، تاريخ ١٩/٦/١٩٩٠ م .

الرغيف ، فحذارِ حذارِ من الصمت أو السكون وانتظار القدر ، تجاه سرقة إسرائيل لبعض الشرايين المائية ، وتربصها بالشرايين الأخرى . . .

فهنا ماء يسرق ، وهناك ، في الخليج ، نفط تبذر عائداته ، وبين السرقة والتبذير تهدر ثروات الأمة وترتد ضعفاً عليها وبالتالي قوة لأعدائها . . .

إن إسرائيل دولة تلمودية وتوراتية في الباطن ، وسياسية صهيونية في الظاهر . . وظاهرها انعكاس لباطنها ، وبالتالي لا يمكنها ، بأي شكل من الأشكال ، إلا أن تسير وفق مكنونها التلمودي ، والذي يحذر على اليهودي إبرام أي عهد أو اتفاقية سلام مع الأمميين[1] .

إنها حرب دائمة وإن أخذت أشكالاً مختلفة . . تارة علنية وأحرى خفيه . . . وصهيونيو اليوم كتلموديي الأمس لا يتطلعون إلى إعطاء العرب حقوقهم ولا حتى القبول بالوضع الذي وصلت إليه الصهيونية اليوم .

هذا على فرض عد العرب الكيان الإسرائيلي أمراً واقعاً وهناك استحالة في إزالته ورغبوا في السلام . . . وهذا ما صرح عنه قديماً الصهيوني « وايزمن » عندما شبّه التعاون بين العرب واليهود

---

(١) انطر تحقيقنا لعنوان « أدبيات يهودية بالحملة » في كتابنا حقائق عن اليهودية ، منشورات الدار المتحدة للنشر والطباعة والتوزيع ، دمشق ، عام ١٩٩٠ م .

بالتعاون بين النسناس والأرنب ، بينما صرح علانية رئيس وزراء العدو السابق بيغن ، عشية توقيعه اتفاقية كامب ديفيد مع المقتول «أنور السادات » حين قال :

(لن يكون سلام لشعب إسرائيل . . . ولا للعرب ، ما دمنا لم نحرر وطننا بأجمعه حتى ولو وقعنا معاهدة الصلح) .

وهذا الصهيوني إسحاق شامير[1] يخطب في الطلبة اليهود بمناسبة افتتاح جامعة يهودية في الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٨٧ م قائلاً :

(من الغباء القول إن شعب إسرائيل سيرحل يوماً عن القدس والضفة الغربية والجليل والجولان والساحل . . . إن البناء هنا . . . ودق الجذور هنا . . . وإقامة حياة جديدة هنا . . . وكلها جزء لا يتجزأ . . .) .

إن إسرائيل التي تستهلك ٤٠٪ من حاجاتها المائية من مياه الضفة الغربية ، وتبحث عن أرض جديدة لإيواء المهاجرين اليهود الجدد . . . وتعاني من نقص مستقبلي في المياه والأرض . . . لا يمكن أن تعارض الواقع وتعيد المياه والأرض للعرب حتى ولو مقابل السلام ، لأن في ذلك نهاية لها من الناحية المائية ، حيث يعادل مخزون المياه في الضفة الغربية وحدها ما يقارب نصف مخزون فلسطين حدود ١٩٤٨ م من المياه ، بينما مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة وحدهما أكثر من مساحة فلسطين نفسها حدود ١٩٤٨ م .

---

(١) انظر صحيفة الدستور الأردنية تاريخ ١٩٨٧/١٠/٢١ م .

إن السلام الحقيقي بالنسبة لإسرائيل يعني نهايتهـا ، كذلـك استمـرار إسرائيـل في طموحـاتها على مـا هي عليـه يعني أيضـاً نهايتها . . . لأنه لا يمكن أن تسير الأمور كما تريد إسـرائيل إلى الأبد . . .

النتائج والتوصيات

أ ـ النتائج :

١ ـ الغزو اليهودي للمياه العربية واجب ديني « تكليف إلهي » وشعار توراتي يعمل اليهودي المؤمن لتحقيقه . . .

٢ ـ لا حياة لشيء اسمه « إسرائيل » دون المياه المتوفرة في الأراضي العربية المجاورة لفلسطين ، وبالتالي الصراع على المياه ، بين العرب واليهود ، صراع وجود ، ومن يسيطر على المياه أكثر يبقى أكثر . . .

٣ ـ هناك حرب تعطيش ضد عرب فلسطين ، غايتها القضاء على الحرث والنسل وطبول حرب قادمة تقرع لتصحير المنطقة العربية . . .

٤ ـ إن إسرائيل لا تقع بعجز مالي عند تنفيذ أي مشروع مائي ، أو تدفع ثمن ذلك تحالفات تفرض عليها ، لأن يهود الغرب سرقوا قراره وبدأوا يهدمونه اقتصادياً ودينياً . . . ويجمعون المال لإسرائيل ليتدفق عليها بغزارة ، أكبر بكثير من غزارة أي مشروع مائي نفذ أو سينفذ مستقبلاً .

٥ ـ تعمل إسرائيل على إرباك العرب عن طريق فتح أكثر من

جبهة ضدهم : جبهات حدودية مع الكيان الإسرائيلي ، جبهات طائفية داخل بعض البلاد العربية . . . جبهات أشعلتها أو تنشط بإشعالها مع الدول المجاورة للدول العربية . . . والغاية من وراء ذلك تقويض بنيان المجتمع العربي والسيطرة التدريجية على ثرواته . . .

٦ - إن إسرائيل لن تقف على ما هي عليه في أية لحظة ، وهي بحكم مكنونها التلمودي الجشع تبحث عن المزيد . . . وبالتالي حرب المياه لا بد واقعة ، إن لم تفرضها الحاجة فرضتها عقدة السيطرة علي ممتلكات الغير ، والطمع الكامن في نفوس اليهود « شعباً وقادة » والسعي الدؤوب لتحقيق حلم الصهاينة الأوال «إسرائيل زانكويل، تيدور هرتزل، سوكولوف، وايزمن، بن زفي، كيش» الذي يدعو لاستقبال مهاجرين يهود أكثر في فلسطين وتضييق الخناق على عربها وترحيلهم وبالتالي تحقيق حلمهم . (فلسطين بأجمعها لليهود . . . فلسطين يهودية كما أن إنجلترا إنجليزية) .

٧ - بات من الثابت أننا نتعامل مع عدو يتقن صناعة أيامه . . . فمشاريع اليوم استمرار لمخططات الأمس ، وما تسعى اليهودية لتنفيذه غداً هو تخطيط الأمس واليوم ، والأخطر من كل هذا تلك النبوءات والعبارات التلمودية والتوراتية . . . التي تحاول اليهودية إعطائها شيئاً من المعاصرة . . . فهذا إشعيا يتنبأ بسفره باخضرار الصحراء فيقول : (ستغتبط الصحراء وتزدهر كالوردة) . من هنا نجد معالم فرح « بن غوريون » وهو يدشن مشروع تحويل نهر الأردن إلى صحراء النقب ويردد نبوءة إشعيا .

٨ ـ هناك تضارب بالمصلحة بين الدول المتقدمة ، ومن يدور بفلكها ، والدول النامية التي تعدّ الدول العربية جزءاً منها . فالدول المتقدمة تقف ضد المشاريع المائية الكبرى بالدول النامية ، لأن ذلك يجعل منها منتجة للمواد الغذائية ويؤمن فرص عمل لأبنائها ، بينما تنخفض صادرات الدول المتقدمة سيما الغذائية منها وتزداد البطالة لديها . . .

من جانب آخر فإن الكثير من الدول النامية تقع تحت رحمة خبرة الدول المتقدمة لبناء مشاريع مائية ضخمة . . . مما يزيد بكلفة تلك المشاريع ، ناهيك عن أخطاء تلك الخبرات التي تكون أحياناً مقصودة ، أو لعدم وجود جهاز فني لدى الدول النامية يقيم مدى علمية تلك الدراسات عند استلامها . . . كل هذه الأسباب وغيرها تجعل الفائدة من تلك المشاريع محدودة ، ولا تلبي أهداف الانتاج للبلدان النامية . . . وهكذا ينتهي العمر التصميمي للسد مثلاً دون أن يحقق فائدة تذكر .

ب ـ التوصيات :

١ ـ لا بديل لنا في صراعنا مع إسرائيل ، سواء اقتنعنا بالأمر الواقع ـ وجود إسرائيل ـ أم دفعنا كبرياؤنا القومي والديني ، إلى استئصال هذه الكتلة السرطانية المتكاثرة في جسمنا ، من تأمين التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل وفي كافة المجالات ولا سيما العسكرية منها ، وإلا ما المعنى من إشادة السدود الضخمة . . . ولا يوجد تغطية عسكرية لحمايتها ؟ .

٢ ـ يجب أن نعمل جميعاً على فهم نهج التفكير اليهودي ، حتى يصبح فهمنا لهذا النهج طابعاً اجتماعياً ، ويصبح وجهاً من وجوه الاهتمامات المشتركة . . . وتكثيف الدراسات المتعلقة بفهم هذا النهج وتضمينها قيمة ذاتية تجذب القارىء وتستدعي اهتمامه ، وبالتالي يصبح هذا الأمر إرثاً لمجتمعنا

٣ ـ حتى لا تكون السياسة المائية في الدول العربية مزاجية أو قطرية . . . يجب تشكيل معهد دراسات استراتيجية عربية تديره أدمغة عربية واعية ، ومدركة لحجم الخطر الذي يواجه هذه الأمة . . . يهتم بالقضايا التي تمس الأمن القومي العربي ككل ، ومنها المسألة المائية . . . على أن تجد الدراسات التي يقدمها هذا المعهد طريقها نحو التنفيذ . . . ويسلم الجميع بأن هذه الأمة إذا أريد لها أن تعيد مجدها الذاتي لا بد لها أن تعتمد على قدراتها العلمية وتنفي الفردية الجاهلية من صفوفها . . . لأن الانهيار ينبع من الذات والعظمة تنبع من الذات أيضاً . . .

٤ ـ يجب أن تعمل ، إلى جانب منع إسرائيل من الاستقرار وبناء مشاريع مائية ذات ريعية اقتصادية عالية تعوض محدودية الموارد الاقتصادية في فلسطين ، الهيئات المالية العربية « البنك العربي » أو الإسلامية « البنك الإسلامي » على تمويل تنفيذ المشاريع المائية العربية ، وتغطية تكلفة حمايتها . . ويأتي في طليعة المشاريع المائية ، المطلوب الإسراع في إنجازها ، سد الوحدة على نهر اليرموك والذي

اتفق على تنفيذه بين سوريا والأردن منذ عام ١٩٥٣ م وأقر في مؤتمر القمة العربية لعام ١٩٦٤ م ، وأكد على تنفيذه في الاتفاق الجاري بين سوريا والأردن عام ١٩٨٧ م ، والعائق أمام تنفيذه عدم توفر الأموال اللازمة . . . حيث يماطل البنك الدولي في تمويله إلى اليوم !!؟ .

٥ ـ يجب أن يدرك العرب جميعاً . . . أن التمتع بعائدات الثروات العربية اليوم على حساب خسارة الموارد المائية العربية ، لعدم توفر الحماية العسكرية المكلفة التي تحتاجها دول المواجهة مع إسرائيل ، سندفع ثمنها جميعاً « منعمين وفقراء » مستقبلاً . . . ولست مبالغاً أو متشائماً إذا قلت : إن لم تُستدرك مسألة حماية الموارد المائية العربية من الضياع سيأتي وقت تستغل حاجتنا فيه للمياه وتحول ناقلات النفط إلى ناقلات مياه تستورد من الدول ذات الوفرة المائية . . . وقد تبدل ناقلة نفط أو أكثر بناقلة مياه . . .

هذا ليس تخميناً ولا تنجيماً ، إنه استقراء للمستقبل وفق معطيات الحاضر ، والمطلوب قلب المعادلة واستخدام عوائد الثروات العربية في حماية الموارد المائية العربية واستثمارها .

٦ ـ يجب أن نسعى إلى تفويت الفرصة على إسرائيل ، وتحسين علاقاتنا مع دول المنبع لنهري النيل والفرات ، أثيوبيا وتركيا ، باستخدام معطيات متوفرة بين أيدينا ، مثل : العلاقة الدينية التي تربط العرب والأتراك . . . وعلاقة حسن الجوار مع تركيا وأثيوبيا ، وتوظيف رأس المال العربي

المحنط في بنوك الغرب في استثمارات اقتصادية في تركيا وأثيوبيا تعود بالفائدة على الجميع وتسد النوافذ على إسرائيل . . .

٧ ـ إن لإسرائيل تطلعات توسعية في البلاد الواقعة بين النيل والفرات وما وراثهما الجزيرة العربية . . . وهي بعد أن سيطرت على الموانع الطبيعية ، مثل : الجولان وقطاع غزة عشية عدوان حزيران عام ١٩٦٧ م ، تفكر بفتح جبهات بديلة تبعد احتمال تحرير العرب لهذه الموانع . . . من هنا فإن تطور سلاح البحرية الإسرائيلي أمر يستحق الدراسة . . . ومؤشرات الحرب البحرية باتت واضحة ، فمن تسلل إسرائيل إلى القرن الأفريقي وإقامة قواعد بحرية عند مدخل البحر الأحمر في الجزر الأثيوبية « دهلك ـ فاطمة ـ حالب »[1] إلى دروس الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ م واستخدام الساحل اللبناني مسرحاً للإنزال البحري وتوضع البوارج الحربية قبالته ، إلى عملية اغتيال « خليل

---

(١) إن هذا الأمر يمكّن إسرائيل من ثلاثة أمور وهي :
١ ـ قربها من منابع النيل ، وبالتالي إمكانية اللعب بالورقة المائية .
٢ ـ تغذية حركة التمرد في جنوب السودان ، وتقسيم السودان إلى شمالي فقير وجنوبي غني .
٣ ـ إمكانية شل عمل الموانىء النفطية في الخليج بعد أن استطاعت إسرائيل أن تقترب مسافة ٢٤٠٠ كلم من هذه الموانىء عن طريق إقامة قواعد لها في الجزر الأثيوبية .
انظر صحيفة تشرين السورية ، ١٩٩٠/٨/٢٥ م .

الـوزير » أحـد أعضـاء منـظمـة التحـريـر الفلسـطينيـة عـام ١٩٨٩ م . . . كلها مدلولات تدل على أن الحـرب القادمـة ستكـون حرب ميـاه ، هدفـاً ووسيلة ، ونحن مدعـوون إلى حماية مياهنا البحرية وغير البحرية .

كلمـة أخيـرة :

إن الماء والكلأ كانا سبباً لحروب وغزوات بين القبائل العربية قـديماً . . . حتى جـاء الإسلام وهـذّب هذه الأمـة ، ونقلها إلى الوعي ، وجعلها أمة واحدة متكاملة . . . وبيّن الله تعالى أهميـة المياه في كتابه العزيز حين قال : ﴿ . . . وَجَعَلْنَـا مِنَ المَاءِ كُـلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾[1] .

واليوم مياهنا كما هي أرضنـا مستهدفـة فهل من المعقـول أن نتهاون في حمايتها ونعود بعدها لنطالب باستردادها ؟؟!! .

---

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٣٠ .

مراجع الكتاب[1]

أ ـ كتب :

١ ـ العهد القديم .

٢ ـ قاموس الكتاب المقدس ، الطبعة السادسة ، منشورات مكتبة مشعل ، بيروت ، ١٩٨١ م .

٣ ـ فهرس الكتاب المقدس ، جمع جورج بوست ، بيروت ، ١٩٢٠ م .

٤ ـ أطلس الكتاب المقدس ، حرره الأستاذ هـ . هـ . رولي ، دار النشر المعمدانية ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

٥ ـ تاريخ سورية « تصحيح وتحرير » ، د. أحمد داوود ، دمشق .

٦ ـ حقائق عن اليهودية ، الأرقم الزعبي ، الدار المتحدة ، دمشق ، ١٩٩٠ م .

٧ ـ تاريخ بير السبع وقبائلها ، عارف العارف ، القدس ، ١٩٣٤ م .

---

(١) ملاحظة هامة : جميع الكتب والتقارير والنشرات الواردة في هذا الكتاب موجودة بدار الكتب الوطنية ، مكتبة الأسد والمكتبة الظاهرية بدمشق .

٨ ـ خمسون عاماً في فلسطين ، فرنسيس إميلي نيوتن ، ترجمة وديع بستاني ، ١٩٤٧ م .
٩ ـ وادي الأردن « امتيازاته ومشروعاته » ، عبد الرحمن علي الكردي ، ١٩٤٩ م .
١٠ ـ تحويل نهر الأردن « بداية معركتنا مع إسرائيل » ، تأليف الفرنسية آ. م. غواشون ، تعريب يوسف يازجي ، مطابع ألف باء الأدب ، دمشق .
١١ ـ مؤامرات حول مياه نهر الأردن، دراسة قامت بها الجمعية العربية بدمشق ، مطابع دار الوحدة ، دمشق ، ١٩٥٨ م .
١٢ ـ أضواء على المنافسة الدولية في أعالي النيل ، د . علي إبراهيم عبده ، الدار القومية ، مصر .
١٣ ـ ملخص الموسوعة اليهودية « المجلد الثاني عشر » ، نجيب الخوري نصار ، حيفا ، ١٩١١ م .
١٤ ـ فلسطين ، جفري بطرس غالي ، مصر ، ١٩٤٦ م .
١٥ ـ فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار « ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩ م » ، د . أحمد طربين ، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧١ م .
١٦ ـ اللاجئون الفلسطينيون « بيانات وإحصاءات » ، يعقوب الخوري ، جامعة الدول العربية ، القاهرة .
١٧ ـ المطامع اليهودية في المياه العربية « مشروع جونستون » ، الهيئة العربية العليا بفلسطين ، دار الكتب العربية ، ١٩٥٠ م .
١٨ ـ سكان فلسطين «ديمغرافياً وجغرافياً » ، د. حسن عبد القادر صالح ، دار الشروق، عمان، ١٩٨٥ م.

١٩ ـ إقليم الجولان « السلسلة القومية العدد ١٢ » ، د. صفوح خير ، وزارة الثقافة ، سوريا .
٢٠ ـ مصادر المياه الأرضية في البلاد العربية ، د. مصطفى كمال العويطي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٣ م .
٢١ ـ الفكر التوراتي والحرب النووية ، ترجمة عبد الهادي عبلة ، دار الكندي ، سوريا ـ حمص .
٢٢ ـ المجلد الثاني والثالث لـ « ندوة هيدرولوجيا المياه السطحية » في الوطن العربي ، دمشق من (١١ إلى ١٧) أيلول ، ١٩٨٢ م . المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، إدارة الدراسات المائية ، دمشق .

ب ـ الصحف :

١ ـ البعث السورية ، تاريخ ١٩٩٠/٦/٧ م .
٢ ـ البعث السورية ، تاريخ ١٩٩٠/٦/٢١ م .
٣ ـ تشرين ، تاريخ ١٩٩٠/٦/٢٠ م .
٤ ـ تشرين ، تاريخ ١٩٨٦/٧/١٦ م .
٥ ـ تشرين ، تاريخ ١٩٩٠/٨/١ م .
٦ ـ تشرين ، تاريخ ١٩٩٠/٩/٢٣ م .
٧ ـ الرأي ، تاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤ م .
٨ ـ الرأي ، تاريخ ١٩٨٤/٨/٢٨ م .
٩ ـ السفير ، تاريخ ١٩٨٤/٩/٢ م .
١٠ ـ الشرق الأوسط ، تاريخ ١٩٨٧/٨/٢٥ م .

١١ ـ الشرق الأوسط ، تاريخ ١٩٨٩/١٠/٢١ م .
١٢ ـ الشعب ، تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ م.
١٣ ـ القبس ، تاريخ ١٩٨٤/٩/٨ م .
١٤ ـ القبس ، تاريخ ١٩٨٧/٧/٢٣ م .
١٥ ـ القبس ، تاريخ ١٩٨٨/٦/٢ م .
١٦ ـ القبس ، تاريخ ١٩٩٠/١/١١ م .
١٧ ـ الكرمل ، العدد (٦٢٢ و٦٢٣) ، ١٩٢٠ م .
١٨ ـ الوطن ، ١٩٨٧/٩/٧ م .
١٩ ـ الوطن ، ١٩٨٧/٨/٢٤ م .
٢٠ ـ الوطن ، تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢ م .

جـ ـ مجـلات :

١ ـ مجلة العربي ، الأعداد (٢٤٥ ، ٢٨٤ ـ ٣٠٢ ـ ٣١٨) .
٢ ـ مجلة الهدف ، الأعداد (٩٩١ ـ ٩٩٦ ـ ١٠٠٢) .
٣ ـ مجلة شؤون فلسطينية ، الأعداد (١٤٨ و ١٤٩ لعام ١٩٨٥ م ـ ٦٩٧) .
٤ ـ مجلة الأرض ، الأعداد (٢ ـ ٨ ـ ١٠) لعام ١٩٨٩ .

د ـ تقارير :

١ ـ تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب ، سنة ١٩٢٩ م .
٢ ـ تقرير لجنة التحقيق الإنكليزية ـ الأمريكية ، لوزان في ١٩٤٦/٤/٢٠ م .

٣ ـ تقرير صهيوني سري ، دافيد بن غوريون ، لندن ، ١٩٣٨/١٠/٧ م ، المكتب العربي .

هـ ـ نشرات :

١ ـ نشرة رقم (٤٦٩) ، الجمعية الصهيونية في مدينة نيويورك ، ١٩٢٠ م .

٢ ـ اقتصاديات فلسطين ، نشرات الوكالة اليهودية ، « دائرة الأبحاث » ، نشرة رقم (٣) ونشرة رقم (٥) ، القدس ، ١٩٣٧ م .

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع

المياه وحرب الرغيف/ النتائج والتوصيات



من مَنشوَرات دار النفائس



* أحجار على رقعة شطرنج ، وليام غاي كار .
* حكومة العالم الخفية ، شيريب سبيرو دوفيتش .
* بروتوكولات حكماء صهيون ، الدكتور إحسان حقي
* التوسع في الاستراتيجية الصهيونية ، د. عدنان السيد حسين .
* الماسونية نشأتها وأهدافها ، د. أسعد السحمراني .
* من أوراق الانتداب ، زهير شلق .
* النشاط السري اليهودي في الفكر والممارسة ، غازي محمد فريج
* التوراة تاريخها وغاياتها ، سهيل ديب .
* التوراة بين الوثنية والتوحيد ، سهيل ديب .
* التلمود تاريخه وتعاليمه ، ظفر الإسلام خان .
* فضح التلمود ، أي [illegible] رانايتس .
* يهود اليوم ليسوا يهوداً ، بنيامين فريدمان .
* البهائية والقاديانية ، د. أسعد السحمراني .
* دم لفطير صهيون ، نجيب الكيلاني .
* الأيام الحاسمة في الحروب الصليبية ، بسام العسلي .
* عصر التسوية ، د. عدنان السيد حسين .
* اليهود ، زهدي الفاتح .
* الغزو اليهودي للمياه العربية ، الأرقم الزعبي .
* الانتفاضة وتقرير المصير ، د. عدنان السيد حسين ، تقديم د. أنيس صايغ .
* الإرهاب والعنف السياسي ، محمد السماك .

رقم : 240 - 92

لكي لا يكون السلم على حساب العرب وحدهم ، مع أنه لن يكون سلم ، بل سيفرض إلى حين فإن أهمية هذا الكتاب تنبع من فَضحِهِ المطامع الصهيونية في المياه العربية ، وكيف تحوّلت هذه المطامع من معتقدات دينية مزعومة إلى برامج عمل وأفكار سياسية مطروحة

في هذا الكتاب يغوص المؤلف في الجوانب الخفيّة للعقيدة اليهودية الداعمة للسياسة الصهيونية ، التي تتجلّى في العمل الدؤوب على السيطرة على الثروات العربية كاملة

ثم يتحدّث عن المياه العربية في التوراة فيما أسماه « طور الحلم » ، وعن الصهيونية ، والمشكلة المائية ، والمطامع المستقبلية للعدو الإسرائيلي في المياه العربية ، ويتطرق إلى المشاريع المطروحة ، فاضحاً أخطارها ، ومبيّناً نتائجها